

أحمد الشَّيْخَانِ وَشَكَرَ لَهُمَا وَشَكَرَ لَهُمَا

ان في هذا الدَّوَانِ خُصْلُ الْمَنَاسِكِ عَلَى أَيْدِي مَنْ تَطَبَّقَ عَلَيْهِ شَرْحُ الْمَسْمُومِ

الْمَسْمُومِ الْمَسْمُومِ الْمَسْمُومِ

وشرح الرسالة التي في بيان المغالطة العامة الورود حول مغزى الباطل والحق

الْمَسْمُومِ الْمَسْمُومِ الْمَسْمُومِ

الْمَسْمُومِ الْمَسْمُومِ الْمَسْمُومِ

في المطبعة العامة التي في مدينة محمد علي خان



٦٢٤

Coll. No. 100
Date

بسم الله الرحمن الرحيم

قال التصديقات بحدوث السبب والمضات اي هذه مباحث التصديقات والتصديق في مصطلح اهل الميزان هو الاول
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ويعبر عنه بالفارسية بكونه وكدن وانما ادور والجمع نظر الى الانواع ويمكن ان يراى بالمحمل
 التصديق مجازا وهو اقرب الى الحق باقاسمها او سلبه كالعقبة الصفري او الكبري او البعد كالموضوع والمحمول قال من العالمين
 الى الحكم من شيعته قال من الامر من اى الواقع من الامر من العلم من الامور كما هو الظاهر لعدم وجود النسبة كوجودها بين
 اصنافه قال وهو اى التفصيل هو المبحث عنه في النطق فان المنطق لا يحث الامالة دخل في الكسب الاكتساب وهذا التفصيل قد يكون
 نظريا وقد يكون مبيها بصفات الاجمالى فانه من السببيات قوله للظاهر الخ اعلم اولاً ان الحكم يطلق على اربعة معان التصديق والحكم
 به والنسبة الثابتة بالخبرة والعقبة وثانياً ان الاجمال على ما في بعض حواشي حاشية شرح المواقف هو وصدة الصورة بحيث تغل الى امور
 متعددة على خبر تحليلية لهما او تفصيل هو تقدير الصور حسب تقدير الامور فاجل لا بد منه من اجزاء تحليلية المفضل لا بد منه من اجزاء تحليلية
 ونسبة الاربعة ليس لها اجزاء تحليلية ولا تركيبية طام اجمال لهما ولا تفصيل حقيقة بل هما من صفات العقبة ونسبة الربطة
 القصاص بها في من العقبة فالحكم الذي يسمي المص الى الاجمالى هو تفصيل لمان يراى بنسبة التامة بالخبرة او العقبة او التصديق والادعاء
 كما اختار الباحث روح ملائمة قول المص فيما مضى فان كان عقدا ونسبة خبرية فتصديق وحكم وقوله مما سبق الى ونسبة تامة على
 في متعلق الحكم الخ وقوله فيما ياتي بل فما يتعلق بالحكم الخ فان المراد بالحكم في هذه الاقوال هو التصديق بل بقرينة اعادة احد من
 احد الكلامين والآخر من الآخر لا يخرج من انتشار الاطلاص ويريد ان يشرح بقرينة الحكم بالاكشاف كما ذكر في كلام المص فان الاكشاف
 هو الحكم بين التصديق علم ما بالماضي الاخر معلوم والتاويل الاصطلاح الاحتمالين الاولين بان الاكشاف بمعنى الكشف و
 انما يقال بان الاكشاف امتانة الصفقة الموصولة بخلقة تتعنى عنه ومن ههنا ينظر ان اعادة العقبة من الحكم ههنا كما وضعت من
 بقرينة المص روح لا تامة لا تامل خاطر وتخص الى التاويل في هذا المقام كما لا يخفى على الاطلاع واما الحكم بمعنى الحكم بظلال اجمال فيه
 وتفصيل وثانياً ان الظاهر في عبارة المص مع مقابل الما دل لا ما قبل المص حتى لا يخرج الى القرينة فتدرب قوله وهو انما
 اولية الخ بسط الامان التصديق هو الاذن بان المشهور او كيفية من من الامور كخلة زمان قصده ما خرج من تصديق المتعقبات
 وهو انما لا يكون في ذرا او ادراك حادثة لم يحصل صوراً بقرينة العقبة فهو من الامور كخلة زمان قصده ما خرج من تصديق المتعقبات

هذا ما لا يشك فيه من ان الاكشاف هو التصديق بالقرينة
 كما لا يخفى على الاطلاع

۱۰۸

اراد به الوجه بمعنى ما به الموجودية وثانها ان النزاع الواقع في متعلق التصديق ليس اعمالها فالتصديق على تقدير
 كون التصديق علما عبارة عن المعلوم بخلاف واحد وان تنازعوا في تعيين مصداق متحقق ووجه موضوع البحث فلا يصبرنا ما
 لفظيا ولمندنا قال الشارح في باب النزاع اللفظي فان النزاع اللفظي كما يستلزم فهمه من كل مقصود الآخر كذلك يمتد في جميع
 محسب لنفسه التصديق فتدبر قوله اجزاء الحقيقة اى الموضوع والمحمول بالنسبة قول انه اى التصديق قوله طابق الخ اللفظ الباء اراد به
 المناط قوله حل الخ اى على متعلق التصديق قوله اسم المفعول اى المصدق بلفظ الدال قوله وكون الخ وقع لما يتبرهن من ان كون
 النسبة الرباطية متعلقة بالتصديق باني ما من كون متعلق التصديق اسم متعلقا قوله بهذا المتعلق اى بمعنى انه صدق قوله خبايا
 جميع الحقيقة كالحقيقة وزاد معنى والزاوج الزاوية كونه وانه علم باذا اراد الشارح من هذا الجواب ما وصل اليه فكره شيئا من ان المتعلق
 لا يعقل وجوده بدون المتعلق ضرورة فلو كان متعلقا للحقيقة الالهية لكان هو لاي المصليزم وجود التصديق بدون متعلقه لزال الاجمال
 عند التفصيل مع ان التصديق باقيا فان قلت ان الحقيقة المجردة نزول عند التفصيل عن المذكورة ونفى في الخبر انه قلت ان خزانة
 المحققات عند فهم معنى العقل الفعال وهو برى عن الاجمال والتفصيل فانها لا تتحققان الا بالعقائد اللازمة اجتماع المتعاضدين الثابتة
 من ملزمات المادة والعقل الفعال برى منها كذا انيد من تحرير حسن المحققين راجع ومنها ان الضرورة مشادة بان مناط الحقيقة
 على الربط والاطراف كانهما لا ينفك عن الربط متعلق التصديق ونسبها ان متعلق التصديق كجوز ان يكون المحمول حال كونه متعلقا
 بالموضوع الاترى انه لا يحصل عند تقديره بقية زيدا قائما الا اذا كان لقيام زيدا ونسبها ان لا يتعلق التصديق بالركيب الا كما
 اعني قيام زيدا بالمفهوم الالهي نسبة ضرورة قوله يصح حملها على النسبة لان اعادة كتابة بما هي نسبة من مفاهيم الحقيقة والاطراف لا يتحقق
 الا ان الشارح راجع منتقيا بان المص لا يرضى متعلق التصديق بمعنى نسبة فلو ان الشارح راجع ان هذه العبارة مع ملاحظة العبارة بها
 لا يمكن حملها على نفس النسبة واذا اجماع منه فربما اذ مناسق اليه الذين منه يمكن ان يرا ويقتضيه منهم الحقيقة المركب من
 قبيل اطلاق الجوز على الكل أو الموضوع والمحمول التلخيص بالنسبة الرباطية من قبيل اطلاق التلخيص بالفتح على التلخيص بالضم كمن حمل العبارة
 على زيدين المحملين لا غير بل كما لا يخفى قوله سوى نسبة الرباطية الخ ووجه نسبة متعلقة بالاستقلال لا بد قول المص بالنسبة انما
 تدخل في متعلق الحكم بالبنية الخ فان نسبة المتعلق بالاستقلال لا يدخل فيها النسبة الغير مستقلة فتدبر قوله من كاشية المنقولة
 اى من المص حيث قال خلت في ان متعلق الحكم اى الالقاع اما الوقوع الذي هو جز الحقيقة الالهية لغتها والمقصود هو الاول
 الحقيقي هو الثاني وهو مختار به بالقرائنا ووافاضل المص الجوز لغوي فاقبل حتى يصير فو قيا لك فتأمل فانه دقيق انبت ثم علم
 ان متعلق الاذعان عند السيد الباقر المصالح بمرج الجميع والجوز لغوي في القراء والمص قال يكون متعلق الاذعان عند
 نفس الحقيقة فلا بد ان يرا ونفس الحقيقة الحقيقة المجردة لا الحقيقة من حيث الكثرة ولعل الامر بتكرار التام للذوق فتدبر
 قوله ان يحمل اى كلام المص في المتن قوله في بعض المواضع اى في المتن لمبين قوله شرعة الصناعة في مقتضى شرعية كونه
 راه وبعضه كفته اذراه ظاهر يستقيم قوله باللفظ متعلق بالرباطية الخ في الايجاب وسلب الخطي سلب قوله حتى يرجع الخ
 غاية لغيره ليعضد قوله اى الاجمال الذي لا يقبل للاحتمال الاول في معنى الاجمال قوله لا يليق الخ لازم للمدركات المذكورة
 ح قوله فاقرب اى الى الذين وهذا التعرّيع على اطلاق الاحتمال الاول قال بوجاهة المص راجع لانه كون متعلق الاذعان
 الامر يحمل فانه مقتضى وليس في اذنه انما الامر يحمل مع ان العبدان شادويان لعبادته المبرهان يحصل النتيجة مفصلة بصدق
 بهما من دون توقف على الملاحظة الاجمالية فضلا من حصول الصورة الاجمالية انتج ثمةا وكذا يمكن ان يقال ان ذلك
 الحمل حاصل في الذين في ضمن ذلك مفصل العلم الاجمالي لعل كفى فتدبر قوله بالمعينين لا غير فالاجمال بالمعنى الثاني
 يتعلق به الاذعان المتفصيل بالمعنى الثالث يتعلق به الاذعان الاجمالي قال ثم الحقيقة الخ اعلم ان الحقيقة قول يحمل

لعل هو انما هو الحكم بالبنية

لعل هو انما هو الحكم بالبنية

الصديق والكلاب سوا خلق بها التصديق اولئك اذ عرفت ان تصديق العقيدة بالمتعلق بها التصديق والا زعم ليس في محله
وتخلص في انزاسها نال القضاة الى ان تلك المذمومة الحمول ليست البراءة الايجابية او سلبية كما هو المسموع من معزومة عقيدة
كانت وما لم يتنازعوا الى تبيين اجزائها تلك العقيدة ليست بالمتعلقة فالتكليف عندهم تخيل فيها والا زعم ان تلك العقيدة
قائم مثلا عندهم زيد ان فاعلمت وقال السيد الهودي في حاشيته على شرح التمهيد الجلالى في قول المتأخرين ان لا براءة انظر
والا لبيان ذلك ان القضاة لم يذهبوا الى ان تلك العقيدة تهم باسرها بل ان تلك العقيدة انما هي اخبارية وانما هي من الواقع
او عالم التصديق ولم يذكر المصنف المظهرين لظهور براءة بقوله ليس في حاشيته على نفس عليك اذ ان بل على تخمين بسيطة وركب الادل
الطلب بالتصديق وجود الشيء في نفسه وادرسه في نفسه فقول ليس في حاشيته على نفس عليك اذ ان بل على تخمين بسيطة وركب الادل
ببساطة قول المالك متحرك وليس متحرك وثانيا ان القضاة الواقعة في جواب البهل بسيطة تسمى بليات بسيطة والواقعة في
جواب البهل المركبة تسمى بليات مركبة فالهليلية بسيطة لا محمل للوجود والعدم والهليلية المركبة لا محمل لغيرها وثالثا ان وجه الاشارة الى ان
العقيدة وعدم عقيدته باليقين قوله سبحانه على وزن ثمانية جمع سوار على غير القياس قوله في مرتبة الحكاية متعلق بقوله سبحانه
قوله منها في الهليلية بسيطة والمركبة قوله ليست شاملة الخ قوله سبحانه ان القضاة سوار كانت بليات بسيطة اذ مركبة منها
بسبب الحكاية نسبة بيجانية او سلبية الايجابية وهذا السلب لكونه غير متعلق بنسبة سلبية كما يشهد به الوجهان واما بسبب الحكاية
عند من فيها وجود الشيء في نفسه او سلب الشيء في نفسه وهو في الهليلية بسيطة او وجود الشيء في نفسه او سلب الشيء في نفسه وهو في الهليلية
المركبة كما صرح السيد الهودي في حاشيته على شرح التمهيد الجلالى قوله وفيه تخصيص الخ قوله لا يخلو من الاخر ليس هو
السيد الهودي على الحكماء التمهيدية والركب الالهي والعلوية وشرح المواقف قوله وجود الشيء الخ معطوف على قوله الوجود والركب
قوله بالاشتراك الصناعي القضاة العلم اراد بالبيان انهما في الاشتراك به اذ ليس في اللغة والمراد بالاشتراك الاشتراك
اللفظي مرجع في الاخر ليس وهو لفظ المعاني لفظ واحد بوضع متعدد قوله اذ الحقيقة والجماع لغة ادم طلاقا فالاول حقيقة
والثاني مجاز قوله التاكيد اى من الحكماء عنه قوله ما هو احد اعتباري الخ اى لا على سبيل التبيين فاقى اعتبار من يدين بدين
فرض يقال للوجود والربط بالبنية الثاني كما قال العلماء يمكنه رخ واما قيل من ان المراد من احد الاعتبارين الثاني دون
الاول فانه متعلق بعينه اما الاول فبان ارادة المصنفين من الاعتبارين تخالف سياق كلام الشايع واما ثانيا فبان القول بكون الاول
مستقلا يخالف ما قاله الشايع فيما ساقى من ان الشق الاول اعتباري مستقل فتم بقوله الذي هو الخ اى الى ان المراد
بالشي هو العرض فانه لا وجود له الا كونه لثباته وقام به قوله وليس له اى كل احد اعتباري كقولهم الخ الخ والمرجع والخ في
الاخر ليس معناه الاخر واما قيل من ان الشايع ذكر احد الاعتبارين بقوله ليس ماله الاخر وتركه كذا لا يعتبر الاخر لظهوره
غير سديد فتم بقوله الاخر في حاشيته على شرح التمهيد الجلالى ان الوجود والحق واليقين والاعتقاد مترادفة والمراد بالشيء
العرض فان كلام المصنف معناه وجود العرض في نفسه بمراتب العلم ان وجود العرض في نفسه يكون على نحو وجوده في نفسه
او نحو آخر فذبح الشايع ربح اياهما ليقوله ولكن على ان يكون في محل العرض ان وجود العرض في نفسه يكون على نحو وجوده في نفسه لان يكون
لذاته كما في تحقق الحقيقة القائمة بنفسها اذ وجود العرض في نفسه بمراتب وجوده في موضوعه كذا في الاخر ليس مخصص كلام الشايع
ههنا وجود العرض في الواقع في محل ثانيا ان وجود العرض في الواقع في محل ليس معنى اعتباري وجود العرض كما فهم الشايع
ربح ما بيننا لا يربح سبيل من ان الشق الاول اعتباري مستقل فاقى هذا الشق ليس بغير الاعتبار في الاعتقاد سبب عدمه والمراد منها
مع وجود العرض في الواقع في محل كون وجود العرض في الواقع في محل استقامت اعتباره فتم قوله اذ وجوده في الحقيقة
الخ المراد بين المتعاقبين الاخرين ثم اعلم انك ان معطوف على قوله تحقق الشيء في نفسه على قوله وجود الشيء في نفسه هو من المتعاقبين

والا عينه كما فهم بعض العلماء من هذا الشئ عبارة عن نفس وجود العرض مصرح بالشارح فيما سباني حيث قال وعلى
 الشئ الثاني وهو مستقل في هذا الصرح على هذا الشئ اعتبارا في وجود العرض كما جعل الشارح في الحكم الا ان يقال ان
 الملاحظ في الاعتبار على هذا الشئ مجازا لا مطلقا لان الملاحظ على الملاحظ فان الاعتبار الغير مستقل لازم له وانما ان الملاحظ الملاحظ في
 هذا الشئ يكون مجزوعا في الحقيقة من المعلن وانما ان قوله بان الغير متعلق بالارتباط وانما ان قوله بان الغير متعلق
 في الغير وانما ان الملاحظ الملاحظ من ايجاز الى ان وجود العرض مضمون للمحل حيث اذا انعدم المحل انعدم وجود العرض فتدبر قوله
 وهذا الشئ اي المعنى الثاني للوجود والارتباط قوله للوجود مستقل اي وجود العرض في نفسه قوله وعلى الشئ الثاني ان
 معطوف على قوله على الشئ الاول وثلاثة الفرق بين الشئين ان الشئ الاول عبارة عن معنى الاعتبار الملاحظ لوجود العرض
 وهو يكون وجود العرض في المحل الشئ الثاني عبارة عن وجود العرض الذي هو عرض بالمعنى الغير مستقل فانه قوله كذا في
 ان يكون كما ان المعنى كالتقدم والاعتناء كالاتحاد والاشياء متعلقة في غيرهما وانما ان اعتبار الغير مستقل في الملاحظ انما ان
 في نفس الملاحظ الشئ الثاني وهو قوله لغيره من غير قوله في نفسه اي المعنى الثاني للوجود والارتباط ثم
 اعلم ان الاول من العرض من هذا القول بيان فرق آخر سوى ما قد سبق بين معنى الشئ الثاني لكونه متعلقا بموضوعه باعتبار
 الشئ الاول وكونه لفتا لموضوعه باعتبار الشئ الثاني كذا قال بعض الافاضل وثانيا ان الحقيقة الذاتية لعدم استقلالها
 تحتاج الى حوزة فوجودها في الغير يكون احتياجا اليه فلذلك الوجود نحو ان قولنا الملاحظ في قوله دلت اي مجازا بان يحل هذا
 على متعلق موضوعه وهو العرض قوله وليعرض اي من الغيبة متعلق بموضوعه وانما ان غير هذا المعنى كما وقع من بعض العلماء
 في وجوبه من جهة خطأ فتدبر قوله وربما لاحظ اي هذا المعنى قوله موضوعه اي موضوع هذا المعنى وهو الحقيقة الذاتية قوله
 عنه اي من الغيبة موضوعه قوله بالعرض والمحل قوله وعرض له حال فيه قوله ونس عليه عدم الخ اعلم ان
 عدم الارتباط وعدم شئ من شئ يقال بالاشتراك في المصطلح الاصطلاحي او الحقيقة والمجاز على معنيين الاول نسبة النامة الغير متعلقة
 الى اكلية سلبية والثاني ما هو احد اعتباري عدم الشئ الذي هو من الصفات الذاتية في نفسه ليس له الاسلوب الشئ في نفسه
 ولكن على ان يكون من محل اي يكون سلب شئ من محل واسلوب هذه الصفات في الملاحظ باعتبار الارتباط بان من الغير في المعنى الثاني
 على الشئ الاول اعتبارا غير مستقل بل هو السلب متعلق على الشئ الثاني سلب شئ من جهة خصوصية المادة اعتبارا غير مستقل
 وايضا قد يوصف بهذا المعنى الثاني الموضوع فيقال للبيان سلب من السلب ويعبر عنه بعدم العرض وقد يوصف بتعلق الكون
 فيقال للسلب سلب من البيان فيجوز بهم الاتصاف كذا قال القائلين بالبنائية في قوله ولما كان الوجود الخ اعلم ان
 ان الوجود يطلق على معنيين الاول المعنى المصداقي والآخر المعنى بالغاوية بيرون والثاني ما هو الجوهرية وهو مبدء الوجود
 ويقال له الوجود الحقيقي فيقال في تعيين مصادره قد يصدق الوجود الى ان يكون سلبا بل محله وهو شئ في نفس الاشياء
 التي لا نفس لها هي وقيل بان صفة النامة الشئ الموجود في تفصيل في ما يتنا على الحقيقة الزائدة على الرسالة الغيبية
 وثانيا ان الملاحظ في البيان سلبية من الوجود والمعنى الاول والثاني في الشئ اليه قوله الشئ سوى العرض الذي هو الوجود
 فان المراد بالوجود في هذا القول هو الاول عند الكل ولهذا صنف الشارح صفات البيان التي هي الوجود في الحقيقة بسيطة فقال
 هذا كان الخ وثالثا ان عدم ايضا عبارة عن نفس اتفاق الشئ لانه الاتفاق في وجوده معناه انشغال في نفسه وانما
 سببه كذا في سلب سلب الحكم في نفسه قوله ووجهه لا عرض الخ اعلم ان الاول في قوله لانه الباطن في اوجه صفة
 الشارح في المعنى الثاني وهو لا عرض في نفسها هو وجودها كقولنا لانه فان العرض الشئ انما انعدم من محل شئ في انعدم سببه
 والوجود في محل آخر لظواهر وجوده في مكان فانما ان عدمه من مكان لوجوده في مكان آخر لا يعدم لانه في نفسه

في هذا الكلام
 في هذا الكلام

المركبة في مدية المحكي عند تم اعلان تقديم الطرف للمحكي ليس مدارا لتسمية بالبساطة والتكريب ملا آخر سواء كما توهم ان
المركبة باعتبار الحكاية تشمل على التبيين البسيطة على اعادة تندر قوله ولما كان الخ اعلم ان فرض اشراج راجع الى
الفرق باعتبار المحكي عند مدية محكي الحكاية بين الهيئات البسيطة والمركبة لما فرغ عن الاول شرع في الثاني قوله
بالمحمول سواء كان المحمول وجودا او معدوما او غيرهما قوله بالاتحاد متعلق بالاتحاد قوله العبر منه بالاتحاد قوله او معدوما
اي بدون المسبب عين من قوله بتبليها اي بتبليها خبرا للفتنة قوله ولما حصل هذا الارتباط الخ لا يذهب عليك انهم
انفصوا على ان النسبة الثامنة المخبرة جزا غير بلفظية والفتنة لا تحصل الا بتوقف على ربط آخر وما قال اني الفنون ان في
الفتنة ربطا آخر في الموضوع فقط ادنى المحمول فقط قبل حصول النسبة الثامنة المخبرة فما قال اشراج من ان الاتحاد
لا يتوقف على ربط آخر في الموضوع المحمول لا يحصل النسبة الثامنة المخبرة لا يقع لمزيدهم لانها تهم على هذا فالناظر للمعالم
ان يقال ولا يتوقف الاتحاد والفتنة على ربط آخر سوى النسبة الثامنة المخبرة فتندر قوله اي فتنة كانت اي سواء كانت
بهيئة بسيطة او مركبة والاولى ان يقول اية فتنة بالتبانيث ولعلها بالقول قوله ولكيكم اي الوجودان سليم قوله
بان الخ متعلق بالفرق قوله في الاول اي الهيئات البسيطة قوله ليس اي الطرفان قوله للربط اي سوى النسبة الثامنة
الاخبارية الحاكية قوله وفي الثانية اي الهيئات المركبة قوله احدها اي احد الطرفين وهو المحمول قوله ليس اي للربط
النسبة الثامنة الحاكية قوله كيف الخ اي كيف يفرق بين الهيئات البسيطة والهيئات المركبة في مرتبة الحكاية وعند
الحكاية الخ قوله لانه ينبغي الخ اعلم اولاً ان الضمير في احدها راجع الى الطرفين والمراد باحدها المحمول وقوله متضمن بالمر
صفة لقوله احدها وقوله بالاخر متعلق بالاتحاد والمراد بالموضوع وثانيا ان حاصله انه ليس في الهيئات المركبة كقولنا
المحمول من ان يثبت الوجود والاولى الى محكم بان يقال المحمول يوجد على صفة البياض ادنى الاسباب اي البياض بان يقال
المحمول يوجد للبياض من ثم يحكم بالاتحاد المحمول المتضمن لصفة الوجود بالموضوع وما قيل في تمثيل نسبة الوجود ان البياض ثم يثبت
المحمول الى محكم من قوله نحو المحمول يوجد على صفة البياض فيزيد قوله ولانه لا بد من الخ الفرق بين هذا الاحتمال والآخر
الاول ان هناك تركيبا قبل الاجمال وههنا اجمالا قبل التركيب فتندر قوله احدها في الخ وهو المحمول قوله المنه الساج
الخ فينتي قولنا المحمول من البياض قوله الى هذا الطرف اي المحمول قوله فقد ظهر الخ جزا لقوله ولما كان المرجع
الخ قوله لا في احتمال الخ لما قد مر من توقف الاتحاد على فتنة سواء كان محمولا وجودا او معدوما او غيرهما على النسبة الرابعة
الاخبارية قوله احدها اي الهيئات المركبة قوله ودون الاخرى اي الهيئات البسيطة قوله يستدل الخ استدلال
هو الصمد الشيرازي في حاشيته شرح التجريد حيث قال مثلا يقال بالفارسية في الهيئة البسيطة زيد ميت زيد ميت وفي المركبة
زيد نويسنده ميت زيد نويسنده ميت فلم يعتبر في الهيئة البسيطة سوى الطرفين امر اخر انتهى لمخاض وروى المحقق العرو
بان الثابت من هذه اللغة انها هو عدم ذكر الرابطة ولا يلزم منه الاتخاذ عن الرابطة معنى كما لا يخفى وقال بسبيلهم
في حاشيته على الرسالة التطبيقية ان اهل الفارس لا يلفظون بالرابطة الملائمة من التكرار اللفظي او احتمال قولهم
على الرابطة فتندر قوله ولاني الخ سقطت على قوله لا في احتمال الخ قوله احدها على الهيئات البسيطة قوله وهو
اي الرابطة قوله ودون الاخرى اي الهيئات المركبة قوله كما يقوله الفاضل المعاصر اي صدر الدين الشيرازي حيث
قال ان محمولات الهيئات البسيطة متضمنة للرابطة فان مفاد زيد موجود وزيد فالوجود وفتنة متضمن للرابطة
زيد كاتب او مفاد وجوده وفتنة لزيد فههنا وجود للغير وفتنة عليه بجر المعلوم بوجوبين الاول انه ان اراد
المصدقات فلا تقرب افغاية ما نرى منه ان مصداق الهيئات البسيطة وجود الشيء في نفسه والكلام في الحكاية وان اراد

المراد بالمراد

الحكمة في معرفة الحقائق
التي لا تتغير ولا تتبدل
في كل زمان ومكان
عنه

حاصل القضية فهم ان حاصل الهيئة البسيطة في مرتبة الحكاية نسبة الوجود الى الموضوع والحكاية هنا مكافئة والتاثير
ان الرباط الذي اخضع المحمول الى الموضوع مستقلا لا غير مستقل على الاول لا يصلح الرباط غير مستقل
بتم القضية من دون نسبة الرباط وان كان غير مستقل فالمحمول اذا غير مستقل فلا يصلح للمحمول ان يكون في بعض
الامكانات من هذه الهيئة البسيطة الشئ الاول وقوله فغير القضية من دون نسبة الرباط فغير ان نسبة الرباط
الحكاية وهي غير مستقلة موجودة عليها مدار كل العقدة اما تلك الولاية تكون في الهيئات البسيطة وليس عليها مدار
القضية ولا شك انها مستقلة لانها عبارة عن وجود الشئ في نفسه وهو في ضمن المحمول وتلك تعقل من هذا
التفصيل الخاف ما آمن به الفاضل الهادي من ان المصدر لشيء في المعاصر للمحقق الدواني قائل باحتياج
الهيئات المركبة الى الرباط سوى نسبة الحكاية فغير قوله ولا في ان الخ معلوف على قوله لا في شئ من قوله
لوجود الرباط والعدم الرباط سوى نسبة النامة الجبرية قوله ومعنى هذا اي مفهوم الهيئة المركبة قوله ليس
يوجد الخ بخلاف الهيئة البسيطة فاذا ليس معنى زيد يوجد زيد يوجد له الوجود قوله في الاذن ليعين قال في هذا العقد
للمعنى فترك بقولنا الفلك تحرك فغير بيان احدهما الوجود او العدم الرباط اذ لا يرد له الرأى هناك موجود
شئ شئ او افتراض شئ من شئ فلا حظ للوجود نسبة الى موضوع ثم المجموع الى متعلق موضوع الوجود نسبة اخرى هي
نسبة الحكاية لانه في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان ينسب الى المحمول ثم ينسب المجموع الى الموضوع
بالنسبة الحكاية يقال ان جرد هذا المحمول له وان جعل موضوع الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع ثم يربط المحمول
الى المجموع بنسبة الحكاية يقال ان جرد الموضوع على صفة كذا وذلك في الموجبات وفي السلبات يلاحظ نسبة الوجود
الى الموضوع موضوعا ثم ينسب المجموع الى متعلق موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا لم ينسب العدم الى المحمول ثم يربط
الى الموضوع بسلب نسبة الحكاية لا يوجب نسبة يقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر الموضوع ذلك نسب العدم الى الموضوع
ثم يسلب بذلك ربط المحمول بسلب تلك النسبة يقال ليس يوجد للموضوع على صفة كذا فان اعتبر تلك النسبتين
جدا فغير في العقد وهي نسبة الحكاية بين الرباط بين ما بينهما الموضوع والمحمول في جناس العقود وانما على الاطلاق واما
النسبة الاخرى هي نسبة الوجود الى المحمول واد الموضوع او نسبة العدم الى المحمول فغير شغور وانما في حقيقة في المحمول
مدلول عليها اذ في الموضوع فالمحمول مع تلك النسبة المتعلقة به فغير في العقد او الموضوع كذلك معنى ولا يوجب عليك
ان هذا كله متوهم بعض الاتري ان المفهوم من قولنا الفلك تحرك ليس الا ان التحرك ثابت للفلك كما ان المفهوم
من قولنا الفلك وجود وليس الا ان الوجود ثابت للفلك فالقول ان شئنا الى المركب على نسبة اخرى متضمنة في شئ
من طرفه سوى نسبة النامة الجبرية للرباط بخلاف الهيئة البسيطة فالات الوجود ان يسلم كيف فان نسبة الرباط
النامة الجبرية كافية للحكاية فلا حاجة الى نسبة اخرى والواجب اعتبارا في القضايا الكلية البسيطة كانت او كانت
فلا حاجة تخصيص بالهيئات المركبة ما زعم من ان نسبة الاخرى المتضمنة في المحمول اذ في الموضوع فغير صحيح اذ
المركب ليس مستقل فغيره فاذا تضمن الموضوع المحمول تلك النسبة المتضمنة في الموضوع فلا يوجب مستقلة
نكيت يصلح لوجود طرف القضية فغير على انه لو اعتبر الوجود الرباط في الموضوع كما صح به لغيره ولكن جعل مقوله
الخ الموضوع في قولنا الفلك تحرك فغير ذلك الوجود فغير الحكايات جرد المحمول في تفسير المنطق ان ذلك جرد فغير على ان
ما عليها من التحرك الوجود الرباط لا يتبين الا في شئ من الاخر الحكايات المحمول بل هو الحى الى ان الفلك الوجود والتحرك تحرك
موجود في الوجود ما لا يرد وان كان شيئا آخر فيصير المعنى ان الفلك الوجود ليس شئ تحرك واما ما لا يرد واما ما لا يرد

[illegible]

سید محمد علی حسینی

کتابخانه: ۱۵۸۱

على ان يكون متمم لشيء من مركب من شئ ما مع بل الشك في قوله والمتاخرين في زمان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحل والنسبة
التقييدية والنسبة الثالثة المخترعة صيرت على ان الشك الذي هو عبارة عن كيفية موجبة لتساوي الطرفين عند العقل وهو ان يسام
التصور متعلق بالنسبة التقييدية التي هي عبارة عن كيفية بصيرة الطرفين في الذات لا في الشك في الموضوع والسلب والفرق بينهما
بالوقوع واللا وقوع وتسمى اي النسبة التقييدية مودة الحكم اي الوقوع واللا وقوع ويسمونها اي النسبة التقييدية بالنسبة بين من
لكونها من الطرفين والاما الحكم في النسبة التقييدية التي هي نسبة الذات المخترعة الايجابية واللا وقوع اي النسبة الثالثة المخترعة السلبية فلا
يتعلق بها اي هذا الحكم الا التصديق في النسبة التقييدية لثبوت احداهما متعلقة بالتصور والاخرى متعلقة بالتصديق فصارا جزءا
القضية اربعة عند المتأخرين المتقدمين لما قالوا ان التصديق والتصور متغايران واما ما اكتسب المتعلق فانه لا يخرج في التصور
فتتعلق بكل شئ حتى في نفسه فتقيده في زمان اجزاء التصديق ثلثة وتسميها المصحح ومنعزوم المتأخرين فقال ائمتنا قوليهم
المتأخرين انما هم لان الترد الذي يكون في الشك لا يتقوم حقيقة فالتعلق بالوقوع واللا وقوع فان الترد والاما
هو تجوز الوقوع واللا وقوع تجوزا مساويا كما قال القاضي فالمدرك على صيغة اسم المفعول والفا والتقدير على ما سبق
في التصديق اي الشك والاذعان واحد بالنسبة الثالثة المخترعة والنفاد فيهما اي الادراك اذ اعاني في صورة التصديق في
الكلام ساحة عند من اجل الاذعان من توالع الادراك او تردى اي ادراك حاصل في زمن الترد في صورة الشك فتقول الفلان
من ثبوت اجزاء القضية هو الحق كما مر فلا بد ان لعل على تقدير النسبة في القضية قال السيد البردي في حديثه على الرسالة اقطبية
والوجوب ليس شديدا بخلاف ذلك ايضا فلا شك انه لا يخرج من قضية زيد قائم مثلا الا زيد قائم ونسبة التي بينهما لا تقوم منها ليس الا
نسبة واحدة كما لا يخفى على من يرجع الى وبعده انتهى قوله قال بعض الاذكياء اي السيد البردي في حديثه على الحديث اجمالا في القضية
قوله ان قولهم اي قول المتأخرين يكون اجزاء القضية اربعة قوله فانهم اي المتأخرين قوله من نسبة اخرى فيها اي
القضية فتتعلق بجميع اجزاء القضية قوله والا اي وان لم يكن متعلق التصديق نسبة اخرى بل يتعلق بها يتعلق به الشك
قوله وهو اي استحالة متعلق التصور التصديق باطل عند المتأخرين فانهم قالوا بانها اذا ما وتغايرها كسب التعلق قوله
بما هو هو وانما يتعلق التصور التصديق قوله وما صلاي حاصل الاعتراض قوله انما هو اي المتأخرين قوله هو الذي
اي اجزاء اقام الدليل كما ان المذموم هو الشكوك ليدل على ضعف الدليل قوله ولا يتقوم الترد الخ قال بعض الاكابر
ان تقدير الضرورى لا يتقوم الترد وان يتعلق باحصل الالوان وقوع واللا وقوع او النسبة التقييدية واللا بد لا بد ليقترن
ان يكون متعلقا بما يتعلق به الازمان اي الوقوع واللا وقوع فليس بين وبين بل هو ما كلف ولا يذنب عليه
ان الترد هو تجوز الوقوع واللا وقوع تجوزا مساويا فكيف لا يتعلق بالوقوع واللا وقوع الا ترى ان الشك في زيد قائم
ليس الا في وقوع قيام زيد ولا وقوعه لاني التركيب الانساني في قيام زيدته بر قوله وانعرض الخ وقع داخل في قوله ان المتأخرين
الاصح ان يرفع التغاير بحسب المتعلق من التصور التصديق فلو قيل يكون نسبة التقييدية متعلقا لكل واحد من الشك والاذعان
لان رفع التغاير بحسب المتعلق بينهما ايضا فلم يثبت لرفع التغاير ان يكون نسبة الذات المخترعة متعلقا لكل واحد منهما وحاصل المدعى
ان تعرض للوقوع والتقصيص به بناء على قول المتأخرين المتقدمين جميعا ان يتعلق التصديق بنسبة الذات الثالثة المخترعة
فجاءت متعلقة للشك على القضية البرية ان واما النسبة التقييدية فليس متعلقة بالتصديق على ان لا يخرج بل انما اخرجهما
المتأخرين فلا احتداد لهما واما قيل من ان حور والوقوع هو وقوع نسبة فتنطق قوله فلا يراد بالوقوع فتنطق قوله
سواء يرفع على قوله ولا يتقوم الترد الخ قوله لهم اي المتأخرين قوله ان يخرج مولى الاثبات الفرق بين متعلق الشك
والاذعان قوله من حيث انها الخ اي مرجع يد يد عليها النسبة الثالثة المخترعة الايجابية والسلبية فالحسن النسبة التقييدية

اي هو ان اجزاء القضية اربعة

والايمان ان تخليق الشك بالتركيب لا ضا في ايضا قد بر قوله والفرق ظاهر في ان من كلام المور وكما لا يخفى على من فهمه
 وعاملان الفرق بين متعلق الشك والتصدق ظاهر فاقيل من ان لا لا يرد بسلام ان متعلقها الوقوع غير مدعي قوله
 قائل لعله اشارته الى ان المور ومانع لعدم وقوع التردد الا بالمتعلق بالوقوع كما قيل في شرحه قوله ان التردد لا يتوقف حقيقة
 بالمتمتع بالوقوع مما انتهى فذبح الابراد بهذه المقيدة المنوعة كيف لا يتم المور الكلي الا ان يقال ان منعها كان باللفظة
 من معنى التردد فلا يعتد اوله فتأمل **قال** وهو هنا اي في ثلث اشجار العقيدة شك من المتأخرين على المتقدمين وهو ان
 المعلومات الثلاثة اعم للموضوع والمحمول ونسبة التامة الجزئية التي هي جميع اجزاء العقيدة عند المتقدمين متحققة في صورة
 الشك اليوم لا يفتيل مع انها اعم للعقيدة غير متحققة على ما هو المشهور فيلزم انفكاك الكل عن جميع اجزائه وهو باطل فثبت ان
 للعقيدة جزر را بها تساوي للمعلومات الثلث فمثل التثليث وقيل اشارته الى ان هذا الكلام مشهور في التحقيق سيجي قبل في طه
 اي حل الشك والقائل مرزا جان ان العقيدة بالنسبة الى تلك المعلومات الثلث كل اي مجموع بالعرض باي بالوسط
 لا بالذات وهذه المعلومات اجزائها العرضية لا اجزائها الذاتية وانفكاك الكل بالعرض عن جميع اجزائه العرضية ليس بمحال
 فلا يلزم حقيقة اي تحقق الكل بالعرض يعني العقيدة عند تحقق هذه المعلومات ليم يلزم تحقق الكل بالذات اي مجموع عند تحقق هذه
 المعلومات فلا يلزم مفرد من عدم تحقق العقيدة في صورة الشك مع تحقق هذه المعلومات كالكتاب فانه كل بالعرض بالنسبة
 الى الجوانب الذاتية ولا يلزم من تحققها تحقق الكتاب بالمتمتع بعرض الكتاب وقال القاسمي ما مضمون الكل سبني الحكمي و
 بالعرض العرضي محل التحلل على ما افاده آية من آيتين روح ان العقيدة على عرضي تلك المعلومات الثلاثة والكل العرضي قد يحتاج
 في صدقه على مفردة بعد حصول تمام اجزائه الى شرط باعتبار خارج عنها كالكتاب بالنسبة الى الجوانب الذاتية فانها تمام
 اجزاء مفردة ولا يطلق عليها اسم الكتاب الا بعد عرض الكتاب لم يذ لك العقيدة على عرضي تلك المعلومات الثلث وهي
 تمام اجزاء مفردة منها لكنه لا يصدق عليها العقيدة المعنوية الا بعد عرض الاذعان لها ولا يرد على هذا الماحصل الايراد الا في
 من البعد فانا نختار ان الاذعان شرط الصدق معنوم العقيدة على مجموع المعلومات الثلث فان العقيدة كذبة عرضية والكتاب
 العرضية يحتاج في صدقها على المعنويات الى شرط الزائدة ولا يلزم المجموعية للذاتية بل العرضية ولا استحالة بينهما فان قلت
 ان معنوم العقيدة اي قول محل الصدق والكذب لا يلزم مجموع المعلومات الثلث فلا يحتاج الى شرط آخر ولا يلزم معنوية
 الذاتي فان الذي في كلام المصم الا في سبني عيب الى الذات فيتم الذاتي ولوازم الذات مجمل كل احدتها مستقلا بطه
 قلت ليس غرض القائل بالحسب من العقيدة مطلقا العقيدة فان يطلق العقيدة ليعود على مجموع المعلومات بلا حاجة الى شرط
 آخر بل ان العقيدة الماخوذة في كلامه محمول على الفرد الكامل وهو العقيدة المعنوية المعنوية عنها في هذا المعنى وهي التصديق
 على مجموع المعلومات الا بعد عرض الاذعان ولا من شرطه وما قال بعض الافاضل من ان مثل هذا التوجيه من العلماء ليس متعلقا
 فثبت ان الاطلاق يطلق على الفرد الكامل شائع ليس شكوكا لا يذهب عليك ان هذا الماحصل لا يباين صراحة كلام القائل
 اي مرزا جان حيث قال في الشبهة ناشئة من عدم الفرق بين ما هو كل لتلك الاجزاء حقيقة والذات وما هو كل لها
 بالعرض كذا افادته من ان الحق قد مره قوله بالوسط في الثبوت مما عليك لعله ان الوسط على شئ من الاشياء لا على شئ من الاشياء
 الا كما هو المشهور في ثبوت الاكبر لا يصح في نظر العقل هو الا لا يخطا والثابت ما هو عليه لثبوت صفة لذي بالوسط في نفس الفرد لها نفس
 الاول لم يكن عرضا لتلك الصفة ايضا كذا في المحرك المتنازع بحركته الثاني بالكون عرضا لتلك الصفة بل عرضا محض في الشخص
 كالعرض في الشئ الثاني بالكون عرضا للصفة فلا يمتنع في الوجود تلك الصفة حقيقة في القائل انصاف في الوسطية بين الجوانب
 كالمصنف الثاني في ثبوت الحركة بين ما كان في الشئ الاول في الاصل الثاني في ثبوت الاذعان في ثبوتها بالذات بالذات بالذات

له ان يكون

له ان يكون

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

۱۰۰
ایں روزہ واجب علی
السیاکوئی مع

ای مولانا عبدالحق صاحب

عبد الحليم بن عبد السلام

ای کوٹہ ضلع

ای مولانا عبدالحق صاحب

٢١
 وضع وحمل معتد بتقديره وان الحركات الاعرابية بل حركة الرفع فامة تحقيقا او تقديره والى النسبة اثرها فانها وضعت للبيان
 اليه وليد نسبة فالنسبة خارجة عنه لانه لا يخلو فلهذا على النسبة التسمية وان النسبة التركيبية والى النسبة جاز صريح المعنى
 فلو لم يطلقوا عليها الرابطة وانما ان الوضع المعنوي هو وضع نوع من الالفاظ لنوع من المعاني بان يلاحظ الالفاظ ليشترط في معنى نوع
 كل واحد اسما كثيرا يشترط في معنى مضمون كل آخر كما يقال كل لفظ على هيئة زيد قائم فهو موضوع للمعنى الاستنادى وكل لفظ على هيئة
 رجل عالم موضوع للمعنى المعنوي وكل لفظ على وزن فاعل موضوع لمن قام بالفعل وكل لفظ على وزن مفعول موضوع لمن وقع عليه
 الفعل فكذلك قال العماد اللبكي مع قوله في المشتقات الا ان يقول في المركبات يوافق الهيئة التركيبية فانها توجب في
 المركبات قوله لانها الخ ويل لقوله ولم يطلقوا العالم راجع الى الحركات الاعرابية والهيئة التركيبية هو له ليست بالفاظ فيقال
 لبعض العلماء من ان الهيئة التركيبية ليست بلفظة واما الحركات الاعرابية فهي الفاظ لصيق لتعرف اللفظ عليها الا ان يقال ان المراد
 باللفظ ما يكون مستقلا في اللفظ وهذا الحركات تنتج الحرف الاخير من الكلمة فتدبر قوله ولكن الشك في معنى تعريف الرابطة باللفظ
 الدال على النسبة باي دلالت كانت ثم اعلم انه قد يجاب عن هذا الاشكال بوجهين آخرين الاول انه يشترط في الرابطة ان لا يدل
 على شيء من الاطراف والكلمات القائمة ليست كذلك والثاني ان المعبر في الرابطة ان يدل على نسبة مقدار وان دل على
 غير ما ايضا والكلمات القائمة ليست كذلك فتدبر قوله النامة اى غير نامة قوله مع انها اى الكلمات القائمة قوله
 الا ان يقال ان فعل وجه الضعف ان القضية الشرطية تكون جزئيا فاسا وجوبا كما لا يخفى على من اوجع كتب القوم فالقول
 بان الكلمات القائمة لا تدل على نسبة المعبرة الا بالاولى بما لا يخفى البطلان قول الشارح فتدبر اياه اليه قوله وبى اى نسبة
 المعبرة ما يكون جزئيا للقضية التى حكم فيها بالاشهاد وبى اى اى يعبر عنها النحويون بالجملة الامة قوله ان الحكم الخ المراد بالحكم هنا النسبة النامة
 الجبرية قوله ان يجعل الخ اى الحكم المعبر في الكلمات القائمة قوله الا بالاولى ان كان يقال ان قام زيد اى قوة زيد قائم قال المنصف
 بعد الفراغ عن قضية القضية الى الجملة بشرطية ما لا الى بيان الاختلاف الواقع في شرطية اعلم ان نيب المنطقيين ان الحكم في الشرطية
 اذا كانت متصلة بين المقدم والسالى افيها فانه مما يلزم العربية اى اى الحكم في الجزاء السالى بشرطية فليست فداى في الجملة
 بغيره الحال او الظروف منتهى قولنا ان كان زيد حمارا كان ناقا كان زيدا ناقا وقت حمارية زيدا وحال كون زيدا حمارا كذا
 في المفتح للسكاكى واخت خبير ان مفاد العقد الشرطى على اذهب ليه اهل العربية يرجع الى مفاد العقد الحكمى مع النسبة الجمالية الشرطية لا
 في تقابرها فان النسبة النامة الجبرية لما تخوان ثبوت شيء لشي وثبوت قضية على تقدير اخرى وبها متغيران فتدبر قوله قال الخ
 اعتراض على المص على ما زعم الخلاف بين العربية واهل الميزان قوله شرح ان يخلص اى المطول قوله لا خلاف الخ ويزيد ما في ضد
 المصباح من ان اطراف الشرطية قد خرجت من ان تكون مفيدة للسكوت عليها فاما لم تعد للسكوت كيف تكون قضية فلا حكم
 في شيء من الطرفين بل بينهما تم لا يوجب عليك ان تخمين مخرج يكون الاستناد اليه من خواص الاسم وهذا ينادى على ان الحكم في الجزاء كذا
 المقدم والسالى والاصح هذا المخرج فان اطراف الشرطية لا تكون هما فان قلت ان مر النحويين بانجامة تامل ان يكون ثامة اى
 الحقيقية قلت بان اختلاف الظاهر المتبادر فلا يصار اليه بلا ضرورة فان قلت لعل القول بكون الاستناد اليه من خواص الاسم المتبادر
 لهما بعض اصحاب المفتح لا يخفى قد قلت هذا احتمال بعض لا يسمع فان قلت المنطقيون ايضا يصحون بكون الاستناد اليه من
 خواص الاسم فكيف يجوز ان الحكم من المقدم والسالى قلت كلاهما واول بان المراد بالحكم العمل فلا ضير فان قلت مثل هذا العمل
 يحتاج من جانب النحويين ايضا قلت انه لا بد من قول المنطقيين لم يثبت وبه تصريح بان الحكم من المقدم والسالى والاصح هذا القول بكون
 السال واول في الاول واما النحويون فلا يصح منهم بان الحكم من المقدم والسالى في الجزاء فالاولى كذا بعض الافاضل وانه لا يخفى ان
 لفظا من لفظه ولا بد من بان الحكم من المقدم والسالى بغيره لا ينعى الهوى قوله

البيانات

أي فقرة

مولا

أي فقرة

قوله الثاني أي الجزاء قوله وفيه أي في هذا التصريح قوله أشارة إلى أن المقصود أي من كل المحاديات قال القاضي الفاضل لا يجوز
 مع ذلك كون الماد سببا للثاني ليقضيه ان يكون متحققا معنونه الماد مغضيا إلى تحقق معنونه الثاني سواء كان الحكم في طبيعة
 بالارتباط منها أو بالتقييد الاختصاص لا شيء منها قابل قوله بالاتفاق أي من الميزانين دأبل العربة قوله وبمثل توأمة الخ
 تلو عليك أدلا ان هذا وقع دخل بقدر تغيره ان المتبادر من قوله ان جارك زيد فاعلم بالامر بالكرام وقت مجي زيد والمتبادر من
 قوله ان دخلت الدار فانت طالق انشأ لو وقع الطلاق وقت دخرك في الدار فاعلم في الجزاء بشرط لا يفسد عندنا ان الحكمين
 الشرط والجزاء واما ان الماد بالاشكال شرطيات يكون التالي فيها انشأ وصورة وهي كما في المثال الاول او متى فقط وهو صورة
 الجزاء كما في المثال الثاني قوله مادل لم يحصل الربط بين الشرط والجزاء قوله سناه أي في المثال الاول وبمثل المثال الثاني ان دخلت
 الدار فانت طالق واقع عليك قوله وعبروا بالجزء مطوف على ان في قولنا ان قوله من التاويلات مثل ان يقال في المثال الاول
 منقول في حقه كرمه في المثال الثاني منقول في حقه انت طالق قوله نعم كلام السكاكي الخ قال السكاكي واما الحالة المقضية
 لتقييده أي السند ففي ذلك ان الماد مرتبة للمفاد كما اذا قيد بشي مما يتصل به المصدر او ظرف الزمان او ظرف المكان او سبب
 العامل او المفعول بالجزء من اوجرت المفعول هذا والحال او التميز او بشرط نحو ضرب زيد ان ضرب بكر او ان ضرب بكر بضرب
 زيد اخرت او قدمت هذه كلها تقييدات يزاد الحكم بها الخ قوله وهو كلام السكاكي قوله ظاهر أي ليس بتقييد قوله دأبل
 قال بحر العلوم بان الجزاء نفسه سندا للشرط وهذا الاسناد مخالف للاسناد الواقع في الجملة الامة ولعلية والمراد من تقييده
 تقييد العلم من هذا السند بالتقييد علم من ان يكون تقييدا بما هو ليس سندا اليها في المفعول الحال بخلاف ما اذا لم يوسد اليها كقول
 الاسناد وهو النفس بتقييده لا اشكال في ان الشرط سندا واما جعلين الجزاء على شرط وتعلقين فهو التقييد انتهى للمعجب من المعاد ولكن
 حيث ظن قول الشايع ان الحكم في الجزاء الخ قول السكاكي ومن التاويل بان في معنى على متعلق الظرف محذوف والمعنى ان الحكم موقوف
 على الجزاء كما في قولهم اخرجت ما دل على سني في غير معنى موقوف على غيره فتدرب قوله وقد يقال الخ الغرض منه انه لا نزاع
 بين الميزانين دأبل العربة اصلا قوله هذا أي ان الحكم في الجزاء قوله انشأت مصدة بمعنى ادنى فقط قوله لم يخالفنا على ابل
 العربة قوله فيها أي في شرطيات التي توأمتها انشأت قوله لا نزاع أي بين الميزانين دأبل العربة قوله ففي تلك
 الشرطيات أي الشرطيات التي توأمتها انشأت قوله وفي غير ما في شرطيات وهي الشرطيات التي توأمتها
 لا تكون انشأت قوله واتفق الخ رد على قوله وقد ثبت الخ قوله منب أي في الشرطيات التي توأمتها انشأت
 قوله ليست هي الحكاية لعدم الحكم عند في الخارج والحقنة لا بد لها من الحكاية فلا يكون تضايها ثم اعلم ان هذه العبارة من شايع سميت
 وتاويلها غير المرجح الى المقصود رعاية الجزاء لتتبع الى قليل في عبارة الشايع فخل لا يدفع الا فقرة برجزان وهو الحكاية وجز
 ليست وموقفه انتهى قوله بل أي شرطيات التي توأمتها انشأت قوله جعل انشأ أي حقيقة قوله القاع الطلاق
 فيه ما قال بعض الفاضل من ان دلول ان دخلت الدار فانت طالق بحسب المعروف والمنة القاع الطلاق على تقدير الدخول
 القاع مالا فلو فرض الحكم من المقدم التالي يكون المقصود الاخبار بزيادة القاع الطلاق بمعنى انشأ لدخول يكون هيما واقعية فغير
 قوله انشأ الخ سطوف على قوله المدونة قوله هذه الشرطيات التي توأمتها انشأت قوله بالاتفاق أي بين الميزانين دأبل
 العربة فتكمل هذه الشرطيات للشرع بينهما ما اخر من بحر الحكم من ان انا ليا لاشا يكون للشرع فيه ايضا فان لم يثبت الانشأ
 بل بين شرط والجزاء ان في الجزاء فقط فعنان فرض الشايع لفي الشرع الواقع بين الطرفين في الحكم الجبري لفي سلق للشرع
 في سلق الحكم جريا كان لوات لياحي يرد في الاخر من قابل قوله واما خبر أي خبره شرطيات وهي التي توأمتها لا يكون
 انشأت قوله الشرع أي بين الطرفين قوله قال السيد الشريف الجوالي الماد أي يجب على الطرفين من ان الحكم في الجزاء

منه من اني قول اعترض عليه في على مقالة الحق الذي بعض الاوكيا اى السيد الزاهد في حاشية الجلالية الهذبية
قوله المقضية المحكية للشيء وبالسببية نقضها بسلب البشوت قوله بظهور الخ فزيد قائم بمرت طردح شمس احوال الظهور
قوله لا مطلق البشوت اى الاعتراف في نفس الامر المقدير قوله واللام كن الخ فزيد قائم لو كان سعاد مطلق البشوت الاعتراف لم يكن
المقضية على تقدير سلب البشوت في نفس الامر والتالى لظهورها على كذبها على هذا التقدير فاعلموا مثله واما الملازمة فلان البشوت في نفس الامر
بشوت مقيد والبشوت الاعتراف مطلق ولا يلزم من سلب البشوت المقيد سلب البشوت المطلق لان رفع الخاص لا يلزم من العام فيجب
البشوت الاعتراف وان انتفى عن نفس الامر فلا يحكم كذب البشوت بعينه لو كان سعاد مطلق البشوت لم يكن المقضية موجبة بالجملة
الثالث لكونها كليات للبشوت النفس الامر لا مطلق البشوت فتدبر قوله فلو فرضنا الخ فزيد على التفسير ان كون سعاد المقضية المحكية
الموجبة للبشوت النفس الامر من ان المطلق من البشوت الواقعي لا الاعتراف منه ومن التقديرى قوله يلزم عدم حقيقة اى عدم تحقق البشوت
النفس الامر مع القيد فكيف بالجملة المقيدة فكيف بالشرطية التى هى في قوة المحكية المقيدة عند دلل العربية فيثبت الملازمة التى اوجها
السيد السند بقوله ولو كان الخبر هو التالى الخ وغيره ما قال المحقق الدراني من المنع عليها قوله المطلق وهو البشوت النفس الامر قوله
المقيد وهو البشوت النفس الامر مع القيد قوله نعم المقضية الخ وفعول مقيد بغيره ان سعاد المقضية المحكية الموجبة لما كان البشوت
النفس الامر فيلزم كذب زيد قائم في نفس الامر على تقدير عدم البشوت القيام في الواقع وبوجه في النفس لان المطلق ح وهو البشوت النفس
الامر مستغن وانما المطلق يستلزم انفعال المقيد مع انه صادق على ذلك التقدير اجمالا ولو بوضع الدفع ان قلنا من ان سعاد المقضية
المحكية الموجبة للبشوت الواقعي لا الاعتراف منه ومن التقديرى انما هو في المقضية التى تكون حكاية عن نفس الامر وزيد قائم في نفس
مقضية مقيدة ليست حكاية عن نفس الامر بل حكاية عن نفس الامر وحكاية من نفس فيها حكاية عام حكاية عن نفس الامر
فهذه المقضية خارجة عما قلنا فتدبر قوله حكاية عنما اى عن نفس الامر وحكاية من نفس الامر فلا يلزم اى في زيد قائم قوله انفعال
اى انفعال البشوت بحسب الحكاية اى النفس فزيد قائم كاذب لعدم مطابقة ما هو على حده وهو البشوت النفس الامر وزيد قائم
في نفس صادق لمطابقة ما هو على حده وهو النفس ولما كان مستوهم ان يتوهم ان لم لا يجوز ان يكون حال زيد باق حال حمارية فحال
زيد قائم في نفس فان المطلق وهو زيد باق هو كونه حكاية عن نفس الامر كاذب والمقيد يكون صادقا وكذا يستلزم انفعال المطلق انفعال
المقيد كما لا يستلزم في زيد قائم في نفس وقوله الشارح بقوله لكن لا يخفى الخ وتوضيح ان قياس زيد باق حال حمارية على زيد قائم
في نفس مع انفعال من المقيد في النفس يصلح ان يكون سعاد في نفس الامر وعلقت عليه التالى بان يقال ان كان زيد حمارا كان انفعال
بجلاوة التقدير في نفس عليه فانه لا يصلح ان يصير مقيد حكاية بان يقال ان ظننت فزيد قائم لعدم العلاقة بين المقيد والمقيد
الامر ان الحكم في التالى بحسب الواقع ولا يتربط الحكم الواقعي على النفس والوهم او غيرهما قوله فما قال اى العلامة الدراني التصحيح الذى
وهذا تفريع على امر القاسم ان هذا القيد الخ قوله انفعال وبشوت اى بشوت التالى قوله فهذا الخ فان الحكم على التقديرى بشرطية
قوله خارج من محبت لماعت ان القيد فيه لا يصلح ان يكون مقيد بشرطية ونية على ما قال بعض السامعين ان امر الدراني
ان المطلق في زيد قائم في نفس ليس هو بشوت القاسم في نفس الامر بل اعلم ما هو في نفس الامر بحسب النفس فاذا لم يكن زيد قائم
نفس الامر وكان قائما في نفس لم يلزم كذب المطلق وصديق المقيد كذلك المطلق في زيد باق هو على تقدير الحمارية ليس المقضية
بحسب نفس الامر فكيف يلزم كذب المطلق فليس النظر خارج من محبت انتهى قوله انت تعلم الخ اعترض على السيد الزاهد بمنع قوله
ان زيد في حاشية المحكية الموجبة هو بشوت الشيء لشيء في نفس الامر فسادا بوجه مطلق البشوت فلا غبار على كلام المحقق الدواي
قال في هذا الظاهر من الشارح من انفس ما سياتى منه في محبت الموهبات في شرح محبت الرابع من ان سعاد المقضية الموجبة
في نفس الامر ان كان على كذا الموضع فحققت وبها على الاعتراف انتهى قوله كيف اى كيف يلزم البشوت الواقعي المحكية قوله

سائر ما في المتن

على الموضع
بجلاوة

به حقيقة وهي التي يحكم فيها على امره منها كان او عينيا محققا او مقدر. فاما المقضية ان كل المقضية بالوجود على تقدير وجوده
 الخارج اذ الذين في مقتضى القول به المحمول على ذلك التقدير قوله فيها اي في المقضية المذكورة وهو قولنا كل خفاط راطر قوله وفيه
 اي تقدير المحمول قوله فمخى كل مقضية الخ فمخى على انتفاء المحكى عنه قوله لكن المتعارف الخ دفع لما يتوهم من السابق من انتفاء
 المقضية المحكية الموجبة لما ليس بثبوت شئ لشئ في نفس الامر فكيف يحكم كذب المقضية عند انتفاء الثبوت النفس الامر قوله
 بل غير اي في العلوم اذ لا كمال في معرفته المقدرات قوله الثبوت بل من غير ان يكون قوله ولهذا اي لكون المتعارف عند عدم لغيره
 المقضية بغير الثبوت في نفس الامر من قال زاهبا الى ان اشار اليه اسعد بن حارثه وهو ان ما اراد الصدق على مطالبة المقضية
 لما حكيت عنه يعني لما كان ما الصدق على مطالبتها لما حكيت عنه فلماذا يحكم كذب المقضية التي لها الثبوت باعتبار الامر المتحقق عند
 انتفاء الثبوت باعتبار المحكى عنه فمخى عن السابق ربه تعالى على فرض المقدرة الخارجية بان الشايع ذكر الكذب وهو لا يرتبط بالم
 يذكر الصدق بنفسه اذ ليس بالامر ان يذكر الصدق اذ ذكر الكذب قوله ما اعترف الخ فاعل لقوله يؤيد قوله عن الحكاية عن علي بن
 وبني النطن مثله قوله وماذا اي مرجع ما اعترف به البعض قوله المقيدة الاولى اي المقيدة لغير الظن والاعتقاد قوله ثبوتها اصليا
 اعلم ان الثبوت على نحوين اصلي وهو ما يرتب عليه ثبوت النافي الخارج فانه يرتب عليها آثار من الاضارة والاحراق
 وغيرهما ظلي وهو لا يرتب عليه ثبوت صورة النافي الذي هو قوله وفي الثانية اي المقيدة بالظن والاعتقاد قوله وشبه
 اي مثل الحكاية عن ثبوت محلي قوله بصورة منقوشة فلا يرتب على هذه الصورة انا والنفس قوله فلو كان الخ فمخى على اختلاف
 المحكى عنه قوله من الثبوت اي ثبوت المحمول للموضوع قوله عن المواد اي الخصائص من الحكاية عن ثبوت محقق اي عن ثبوت تقدير
 قوله مطلق الثبوت سواء كان في الواقع او في عالم التقدير قوله والمراد الخ دفع دخل تفسيره ان ما قلتم من ان
 مفاد المقضية مطلق الثبوت ينافي في كلامهم من ان مدلول المقضية الثبوت في نفس الامر
قوله المحكى عنه فاذ كثيرا ما يطلق نفس الامر في كلامهم وراوا المحكى عنه في كلامهم ان قول المقضية
 هو الثبوت باعتبار المحكى عنه فلان ما فاقه قوله فاذا قيل الخ فمخى على ما بين من ثبوت المحكى عنه والفرق من هذا القول للاعلام بان
 صدق المقضية على مطالبتها المحكى عنه مقدر اكان او واقعيا لا على مطالبتها للواقع قوله كما ان زيد قائم اي في ظني وهذا انما هو
 زيدنا من على تقديره وكذا يعني تقدير قوله المعجب بالجوهر للثبوت قوله في محل الذاتيات اي على الذات نحو الانسان حيوان قوله
 يكون كاذبا ما على الاول اي لو كان حكما عن الثبوت الاصل فلا بد من كذاية عن ذلك الثبوت بل من ثبوت محلي وما على الثاني فلا بد
 حكماية عن الثبوت في نفس مرتبة ذات الموضوع ليعبر في محل الذاتيات لان الغاييم ليس من ذاتيات زيد والثبوت في مرتبة الذات
 ليس الا لذاتيات ودون العواض كذا قال تلميذ الشايع يح قوله التبرع الى الطبيعة قوله ان قلت الخ يصح الكلام السليبي من حيث
 مقدرته وهو الفرق بين صدق المقضية وتحققها فان الاول عبارة عن مطالبتها المحكى عنه والثاني عبارة عن تحققها في الخارج تحقيق المحكى عنه
 فيكون ما قيل من ان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع ومخاطبة غير سيد بن جندب قوله فقولنا الخ فمخى على الفرق والتفصيل له قوله
 لان صدق الخ اي لان هذه المقضية مطلقة فاصح حكمها بغيرية ليست وصدق المطلقة العامة وديم قوله وهو اي المحكى عنه حين تحقق لديم
 لكونه مقيدا بالبعد والخذ الخ فيق اليوم فكيف يتحقق التقيد بالبعد اليوم قوله فمخى الخ فمخى ان لما ثبت الفرق بين صدق المقضية وتحققها
 فنقول لعل مراد السيد السند من قولنا القطع لصدق شرطية الخ اذ القطع بخبره يتحقق المكان يرحا اكان ناهقا ولو كان هذا شرطية
 الى المحلية المقيدة بان يكون الحكم في التالي ويكون المتقدم قيدا او حصيل كان زيدا ناهقا وقت حارثية كما هو مذهب بل العبرة بمحكم
 بتحقيقها فانه لا يتحقق المقيد من تحقق المطلق اعني ما هيته زيد والعقد من حارثية مع ان كليهما متعينان فقد ثبت حقيقة زيد سلبا
 او بزا ان فاق قلت لغيره من الفرق بين صدق المقضية وتحققها كيف يراو ما لصدق الابق في كلام السيد السند المتحقق فلا مجال

اي الحكاية عن علي بن النطن

لهذا التصريح قلت يمكن ان يراد بالصدق التحقق ولو كانت هذه الارادة لعمدة والى بعد هذا انما لا يقول لعل قال فليكن اشياح اما
 لا ثم انتفا البعده بل لقطع تحقق فان لا بد منه لتحقيق ان يتحقق فيما هو ممكن عند وجهه من التقدير والاطلاق والتقدير كما تحققان في
 التقدير لا بد منه فلم يتحقق حقيقة فببطلان البرهان فما قيل من ان القطع من الجزم هو القطع بالصدق مع عدم الزوال بازالة المزيل وهذا
 محقق بالصواب وقد انكروا بغيره ان القطع الجزم ليس هو القطع بالصدق مع عدم الزوال كيف لو قيل المركب من انتفاء الجزم ليس
 فيلما بالصدق فلا يتحقق الجزم مع البطلان بل يتحقق في الكلا وبالصواب قال شيخنا في الجواب بل المركب اتفاقا والشي على خلاف ما هو عليه
 اعتقادا واما انتهى فنذكر قوله على ما ينبغي على تقدير راداه تحقق بالصدق مع القطع يتحقق ان كان جازما كان ما هو فان تحقق
 المحل بالصدق كما ينبغي ان يتحقق البعده بطلان كذا لا يتحقق بالشرطية فينتاق الى تحقق التام في المقدم وكلاهما متنفضان فكيف يقطع
 بتحقيق الشرطية فغير قولك لو قيل كذا في مثل ما قلنا في زيد قائم في ظني على شبهة معدوم الظن في زمانه اذا كان موجودا و
 بعدم الظن في المخافة من غير معدوم الظن ولا الصدق زيد معدوم الظن مع عدم الظن مع انتفاء المطلق وهذا كما ذكر في تقرير
 الامتثال ان المطلق هو المعدوم والاعم من المعدوم في نفسه والمعدوم الظن في نفسه هو المعدوم في نفسه بالصدق لوجود زيد وان
 لا ثم انتفاء المطلق فانه يتحقق في نفس فرد اخر من عدم الظن فان انتفاء فردا لا يوجب انتفاء فرد اخر حتى يوجب انتفاء المطلق
 راسا فلم يلزم صدق البعده مع انتفاء المطلق قوله قال بعض الاذكياء راي السيد الزاهد في حاشيته على الكاشية الهلالية انه يميز
 في محل شبهة معدوم الظن راداه على ما ينبغي من كذا لا يتحقق في المطلق الا من هو في نفسه المعدوم في نفسه بالمعدوم الظن قوله بل لا يلزم
 الا في كل واحد من اوله ان الاشتراك في اللفظ هو ان يكون اللفظ الواحد هو لفظا لمحال فيتحققه باوضاع متعددة كلفظ العين وصفت
 طابعتها والذئب غير جاد والاشراك المعنوي هو ان يكون اللفظ موضوعا لخصائص عام من افراد كل لفظ الانسان بوضع للمعاني
 المناط في المطلق لا يتحقق الا في الاشتراك المعنوي ودون الاشتراك اللفظي كما لا يخفى واما ان يوضع ما قال السيد الزاهد
 ان لفظ عدم مشترك لفظا بين عدم في نفسه والعدم المراد به موضوع لكل منها علمية وليس مشتركا معنويا بينهما كما ان الموضوع
 لفظي من الوجود في لفظ الوجود المراد به فلا يتحقق المطلق منهما فلا يتحقق تقرير شبهة ولا جواب للمحقق الدرواني ثم يخبر عن علم الراجح
 المراد به طابق على معنيين الاول نفس المراد به شبهة الثانية لا يفرق في المثالين يستعمل لفظ الربط بالمحل كلفظ الا وهو من نفس اللفظ
 محل لعدم المراد به قوله يستعمل في كل ما يستعمل السيد الزاهد على الاشتراك اللفظي في حاشيته على الكاشية الهلالية انه يميز
 وكل شئ من المواقف فغير بما ان الامر عام المطلق مشترك للوجود والعدم كالحاصل استقلال اللفظ للوجود والعدم المراد به المراد به
 ان كان غير مستقل لفظا للوجود في لفظ عدم في لفظ عدم فليس مشترك فلا اشتراك معني بل لفظا وفيه ما ذكرنا في بيان الامر الا ان
 لم يشترك لانما يستعمل في جميع الصور او غير مستقل في جميعها بل لفظا لا لفظا بالامور المتضادة في ضمن الا اذا
 فلو لا يجوز ان يكون المعنى العام المطلق للوجود والعدم متقلا في ضمن فردا غير مستقل في ضمن فردا آخر ولا منفرقة واما انما
 بيان كونه السيد الزاهد معنوي من مقتضيات ما لا يقول في تفسيره للقول في الاسم والكلمة والاداة والاما في المثالين
 سخا لان المطلق للوجود والعدم مشترك مستقل بغيره وعرض عدم اشتغال بسبب الخصوبة وهو كونه رابطا بين الموضوع والمحمول
 وفيه يلزم ان يستعمل المطلق عليه خارج الى حاشيته على الشرح العلم الحسن فيتحقق قبح قوله ولا في كل مما ذكرنا من التحقيق في
 السيد الزاهد في قوله في شبهة معدوم الظن قوله سلبا رابطا بان يكون معنى زيد معدوم الظن زيد ليس بغيره وفي
 بعض المواقف من ان سخاوح زيد ليس بغيره موجودا فغيره ان هذا ليس سلبا بغيره من زيد سلبا رابطا بل سلب الوجود من
 بغيره زيد بغيره من هو الاول الثاني وثمانين بينهما ولا تضع ايضا الى اقل من ان سخاوح زيد ليس بغيره فغيره قوله تامل
 هذا البعض في السيد الزاهد من ان عدم مشترك لفظي بين عدم في لفظ عدم المراد به المطلق بهذا قوله وان المراد بعدم

في الموضع الثاني ج ١٢

في الموضع الثاني ج ١٢

[illegible]

قوله بوسطه الخزم في الخ فان قولنا كلما لم يوجد الوجه لم يوجد العقل الاول عكس النقيض لقولنا كلما وجد العقل الاول
الوجه والخزم في الاصل بوسطه الخزم في كس النقيض قوله نعم استلزام اي لعدم استلزام محال محال قوله بوسطه بفضته
اخرى جعل هذه القضية علاقة لعدم استلزام كما قيل بحسب فتدبر قوله الى قولنا كلما لم يثبت الخ ذلك ان لقولنا كلما لم يثبت
المدعى كان القضية ثابتا وكلما كان نقيضا ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا فثبت كلما لم يثبت المدعى كان شي من الاشياء ثابتا
وهذه النتيجة مخرجة لمحصل الخزم بالمقتضيتين بحسب الخزم في عكس نقيضها اعني قولنا كلما لم يثبت شي من الاشياء ثابتا كان المدعى
ثابتا ومع الخزم في هذا العكس كس يجوز العقل صدق قولنا كلما لم يثبت شي من الاشياء لم يثبت المدعى فتدبر قوله وعلى طريقة
التاخرين الخ فتدبر عكس النقيض عبارة عن جعل النقيض الخزم الثاني اولاد معين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف ومحافظة
الصدق قوله في هذا العكس اي عكس النقيض على طريقة المتقدمين المتاخرين قوله لا يجوز العقل صدق الخ فان عكس
النقيض على طريقة المتاخرين اعني قولنا ليس البتة اذ لم يثبت شي من الاشياء ثبت المدعى فنقيض لقولنا كلما لم يثبت شي من
الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وعكس النقيض على طريقة المتقدمين منات لم ومع الخزم في الحالتين قسنا باو احد المتناهيين كيف
يجزم بالثابت في الآخر والساني الآخر فكس النقيض الذي جعله الحبيب صادقا كاذب فلا يجر الجواب ما قال بحر العلوم مع قوله
الاثنائي بينه وبين عكس النقيض على طريقة المتقدمين واما عكس النقيض على طريقة المتاخرين فلا اعتداد به فندان منع الثاني مكافؤ
لعملنا قسنا وهو لا يغير لثبوت المطلوب في الثاني ولا كلام في الاعتداد وعدمه بل مقصودنا انه مع الخزم في احد عكس المتقدمين
والتاخرين لا يجزم بعكس النقيض النتيجة ولا يترتب في حصول هذا المقصود وههنا اجاب كثر قسنا ما في معنى انه نصيب في رد المناظرين
ثبتت خارج اليد قوله من المناظرة اي المناظرة العامة الورود وقوله وعلى هذا التقدير كيف يكون لقيضه ثابتا فان لقيضه ايضا
شي من الاشياء وادرج العلم مع بان المعبر في الكلمة التقادير المكنة الاجتماع مع المتقدم كما هو مصرح في كلام الشيخ الرئيس وغيره
وتقدير عدم ثبوت شي من الاشياء محال الاجتماع فلا يغير عدم لزوم السالي على هذا التقدير فندان تقدير عدم ثبوت شي من الاشياء
ليس محال الاجتماع مع المتقدم وهو عدم ثبوت المدعى بل مما يمكن اجتماعه ودان محال في نفسه وتقديره شرطية اهم من ان يكون
مكنا في انفسها او في حركات والتفصيل قد بيناه في معنى الفاضل في رد المناظرين ان ثبتت نظائره قوله فصدقا اي نقيض
الصغرى قوله جزئية هو قولنا قد يكون اذ لم يكن المدعى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا قوله وبشي فكس الخ فان حكم
الاجابات في عاب النقيض حكم السلب في مستوى اب البيرنية لا تفكس ان عكس مستوى خالصة البيرنية لا تفكس لعكس النقيض
قوله مع الخ ليعني اذا وقع في الصغرى فيسبب قياس الخلف واللازم مطلقا مفعولا في اثبات العكس والنتائج فلذا
المتقدم قوله لان دارة على المقترنة الخ فان الخلف باثبات المطلوب باطل لقيضه بان يقال كلما لم يثبت المدعى لثبت لقيضه
وكما ثبت لقيضه لثبت المحال فينتج كلما لم يثبت المدعى لثبت المحال كالمحال ليس ثابتا كلية فيلزم ان المدعى ثابت ثابتا
من ان قياس الخلف يركب من شرطية المركبة والمفصلتين اللزمتين النتيجة الماحصة منها واستثناء ربح تاثيرها لفتح ربح تقديرا
وهو ثبوت المدعى بحسب تدبر قوله قلت لاي لان ان دار قياس الخلف على هذه الصغرى بل دارة على كلية الاستثناء كما في الخزم
شرح المطالع حيث اجري شارح المطالع مرارا قياسا خلف بان اورد هذه الصغرى بكلمة لودون كلما داروا الاستثناء بلفظ الخ
قوله قبل الخ القائل القاضى قوله منع الملازمة بين ثبوت الخ اي منع كبرى المناظرة هو قولنا كلما كان لقيضه ثابتا كان
شي من الاشياء ثابتا قوله وهو من حيث هو الخ الماحصل ان السلب من حيث هو سلب محض ومن حيث ليس شي من الاشياء
ناو الا يلزم من ثبوت لقيض ثبوت شي من الاشياء ولا يذهب عليك اذ ان اراد بالشئ الموجود وفي الخارج فليس السلب
الشيء بل هو العكس الا انهم فيه وان اراد بالشئ بالشيء من غير كماله في تغير المناظرة فانس السلب المحض ايضا شي من الاشياء

له اي قولنا محال
له اي قولنا محال
له اي قولنا محال

قوله وانت تعلم انج رد لجواب القاضي قوله الماخذة للفظية اى الماخذة المنسوبة الى لفظ الشيء قوله واجاب حسب
 الآداب الباقية اى الفاضل عمدا لباقي الجواب في موضع الجواب انما لم ان التبعة حتى قولنا كلما لم يكن المعنى
 ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا تنفكس للعنفين الى قولنا كلما لم يكن شي من الاشياء ثابتا كان المعنى ثابتا حتى لم
 من كذب ان العكس كسب التبعة ويتم لغير المعطية كيف فانه لا بد في الاصل والعكس من اتحاد الطرفين منها ليس لك فان شي في الاصل
 النتيجة خاص في الماد والنفق في في العكس عام او لم يرد ان العكس بل يرد الخاص اعني لنتيقن فيرجع للعكس قولنا كلما لم يكن في ذلك
 ان في معنى لنتيقن ثابتا كان العكس ثابتا فلا يرد مجال قوله بوجه لنتيقن انا فهم مقدره صادقة الى العكس الذي هو المحجب في المقدره الى ان
 المحجب ان نقول كلما لم يكن شي من الاشياء ثابتا لم يكن في ذلك شي ثابتا كلما لم يكن في ذلك شي ثابتا كان العكس ثابتا لنتيقن في معنى لنتيقن
 كاللغة في ثباتها بعد تفصيل الوجه الثلاثة مع فيما وعلينا ان نعرفنا المسمين الفاضلين في رد المعطية ان شئت وطالع قوله احبنا
 منها ان النتيجة الفاتية والاتفاقيات لا تنفكس فلا يرد لغير المعطية وفيها ان الفعل لا يجرد على القول بكون النتيجة انما هي تعليم
 ان المتضمنين انزيماتا ومنها ان تالي نتيجة من الامور الثلاثة وتكون المنزلة مضمومة بما وادنا فلا تنفكس النتيجة وان شئت
 الاطلاع على الاجابة الاخرى فارجع الى شرحنا المسمين الفاضلين في رد المعطية **قال** المعتمد بعد هذا ذلك اى ان نتيقن
 ان المجال يستلزم محال القول لو كان اشترط قيد المسند في الجواز كما هو عند اهل العربية لزوم اجتماع لنتيقنين فما اذا كان محال
 ملزم ما لها اى لنتيقنين كقولنا كلما لم يكن شي من الاشياء ثابتا فزيد قائم وذا عند اهل العربية زيد قائم في وقت عدم ثبوت
 شي من الاشياء وقولنا كلما لم يكن شي من الاشياء ثابتا فزيد ليس قائم ومعناه عند اهل العربية ليس قائم في وقت عدم
 ثبوت شي من الاشياء وبل في الاجتماع لنتيقنين فان قولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شي من الاشياء ثابتا نقض قولنا
 زيد ليس قائم في ذلك الوقت اى وقت عدم ثبوت شي من الاشياء وذلك اى لزوم اجتماع لنتيقنين بدوي وحين
 بهما جزمين الاول انما يلزم اجتماع لنتيقنين لو كان المراد بالتالي الثبوت في لفظ المراد بل المراد الثبوت على قيد
 فلا نقض كما لا نقض من المتعلقين المذكورين وقد يجاب عنه بان فيه خطأ بل من الشرطية والحكمة فان الشرطية عند اهل
 قد رجعت الى الحكمة فليس فيها ثبوت نسبة على تقدير اخرى والثاني ان عدم ثبوت شي من الاشياء يستلزم لانفعال النفس الامر
 لا نشي ايضا اذا انتفى نفس الامر والنقاص من حكما فان رفع الثاني ان ايضا فلا يلزم اجتماع لنتيقنين لا لاقبال
 يجوز ان يستلزم محالا لانا نقول انما الاستلزام في الشرطية وقد رجعت عند اهل العربية الى الحكمة فلا يستلزم فتهرب واما اذا
 كان الحكم في الشرطية بالا لاقبال من لنتيقنين الى سببه المعتمد التالي كما هو عند المنزلة بل لا يلزم ذلك اى اجتماع
 لنتيقنين فان ينفكس الله الى في المقابلة رد على ذلك الاتصال لاجود الاتصال اخر يكون اليه من الاتصال التالي الاتصال
 الاول فالتالي طين المذكورتان وان كان من تاليهما منافات لكن ليس بينهما منافاة حتى يلزم اجتماع لنتيقنين فلهذا
 السطيقين من الحق قال القاضي ان اطراف الشرطية قضيا بالفعل فالتاليان قضيتان بالفعل متناقضتان على الفرع
 مع اتحاد الشرط وبالمقدم فلهذا نقض على تحقيق الا فانه يجب اهل العربية وفيما افاده بحال العلوم من ان ارتباطا مقدر
 بغيره ارتباطا استناديا لا يوجب نظرية فالتاليان جازيان ان يكونا متضادين فلا حكمة فيها فلا نقض واما الحكم
 في الشرطية لانا نقض في شرطيتين فتدبر قوله لا يوجب عليك انج جواب من لزوم اجتماع لنتيقنين على رد سبب البتة
 قوله ان لقال اى لرفع لزوم اجتماع لنتيقنين قوله ما قال المع من ان لنتيقن الاتصال رده لاجود الاتصال فلهذا
 بان جعل الطرف اى قوله في وقت عدم ثبوت شي من الاشياء قوله لكن لا يلزم انما لنتيقن اى لا سلم ان المعنى المذكور على
 سبب المقدم معنى قولنا ان لم يكن شي من الاشياء ثابتا فزيد ليس قائم الكلام في معناه قوله مرادهم اى مراد اهل الجواز

اى قولنا صديقي

قوله انما هي بشره قوله قد يسلب بشره ما يثبت له عند السند اليه في التالي لسالك للمسلم المراد ان بشره قيد للبشرية في التالي
السالب ايضا قوله وان كان معناه ان لا يعطى على قوله السابق ان كان معناه ان لا يعطى قوله سلبا مستقيد البشيرة ان كان يمكن
انطرت قيد للبرية لا للبشرية المنوع قوله فلا ينافي تعقيب ان لا يلزم اجتماع النقيضين على نهج سلب بل العربية الضمما لا يلزم على نهج
اهل البزيران وعرضه على سلك العلوم مع بان الرنم للتعدي خص من نوع التعدي فاذا صدق السلب المستقيد صدق سلب التعدي والتعدي
سلب التعدي يقتضي ان لا يلزم اجتماع النقيضين على نهج سلب بل العربية واما عند من جوبى الاول ما اوردوه اذ ابلغ خارج رحمة الله
بان كلامه خارج مني على فان اهل العربية حيث صرحوا بان نوع التعدي يرجع الى نوع التعدي فلا يتصور على فان نوعهم موصوف
المستقيد بل كقوله ان متباينين لا فلا خارج مع صريح لعمومها سيما في النقيض الوقتية المطلقة فتأمل انتهى والتالي ان سلب
الاتصال المحرم اتصال السلب نكلا صدق المطلقة التي تاليها سلب تالي المحرم صدق سلب المطلقة التي تاليها موصوب مثلا اذا
صدق ان المثبت شيء من الاشياء فغيره ليس بقايم صدق ليس ان اذا المثبت شيء من الاشياء فغيره قائم وبالعقب انقولنا
اذا المثبت شيء من الاشياء فغيره قائم فلا يلزم اجتماع النقيضين على نهج سلب بل الميزان ايضا فاما جوبى اكرم بوجه انما قد رده قوله
والصواب لا يعيد الخ حجاب آخر من قبل بل العربية لانه يلزم اجتماع النقيضين بل يتبين ان الرنم المستقيد قد جوبى بالنقيض المستقيد
قوله بقيد غير واقعي كما يتبين من قوله فلا ينافي انما الخ فممكن اجتماع البشيرة والسلب المستقيد بل يتبين ان الرنم المستقيد قد جوبى بالنقيض المستقيد
قوله كما سبق اني في شرح قول الشيخ الدواني قوله يمكن اجتماع البشيرة والسلب المستقيد انما قد رده وعرض عليه في العلوم مع بان
اجتماع النقيضين بمعنى مخالفتها لما حكاه عنده من ان الضرورة والقياس على بشرية قياس مع الفارق فانه ليس الحكم فيها في
التالي فلاحكامية فلا مطلقة للحكم عند وقتها حكم الضرورة في عالم الواقع مسلم واما في عالم التعدي فيمنوع يمكن ان يتبع التعديان
ولما يتبع لما حكاه عنده والقياس على بشرية صحيح فاما سلمنا ان الحكم في التالي لكن لا بشرية في وجوب الحكم في بشرية بل نوع
التالي على تقدير المقدم العقل يحمل وقوع امرين متباينين على تقدير واحد واما جوبى اذ اكان ذلك التقدير محال فلا ذلك
يجوز اجتماع النقيضين في عالم التعدي فلا يتأمل قوله لعقب الاوكيا واما سيد الهدوي في حاشيته على حاشيته اجمالية التمهيدية
قال المص فصل في تقسيم القضية باعتبار الموضوع الموصوع لم يقل الحكم عليه لان ذلك يقتضي لفظة الحمل ان كان
جزئيا حقيقيا لا يصدق على كثيرين بخلافه قائم فالقضية قضية تكون الموضوع استغناء عن حقيقة الموضوع فكل موضوع
مخصوصا وقال البعض ان الموضوع في الحقيقة لا يمكن ان يكون من حيث الطابق على الجزئي وان كان كلياً فان حكمه على كل موضوع
الكلي من حيث مجموعهم بل زائدة شرطي اصطلاحاً اعلم من ان لا يكون الشرط في الواقع او لا يكون في العلم وانفقط والاول اعلم
من الثاني واما نحن لسنا لغيت الحكم المطلوب المصم او لخص احد منهما لمخرج الآخر من تقسيم لعدم دخوله في الاتصاف
الذاتية كذا افاد الحسن المحقق رحمه الله لانه لا يبال الموضوع من الموضوع القادر وان حكمه على كل موضوع الكلي لا يشترط الواحد
الذاتية اى بل ما لا يعرفه واما جوبى عن المصم بالوجه الذاتية او توجد العام لا يكون الا في الذهن فطبيعة تكون الموضوع طبيعة
كلية قوله لم يقل علما اى مقام خبرياً قوله ليس بل امثال هذا عالمها هو الموضوع بمباشرة او بصيرته او الوصف لتمام الحكم
هو السعيه فان كان كل واحد من هذا الموضوعات شخص معناه ليس علم قوله بان لا يلحق المطلق مطلقا اى يعقبه في الاطلاق
في العلم فاما الحكم عليه الجمولي هو الطبيعة واما حال كونها محمولة بعد الاطلاق من غير ان ينفصل الاطلاق قيداً في المصنوع بان
يكون الحكم على جموع الطبيعة والقيد فانما لا يكون المطلق مطلقا بل يصير مقبداً كسلب المطلق بقيد قوله من غير اعتبار
لغيره الا ان في العنوان دلالة في العنوان قوله بحري فيه حكم المصم فطابق وان الحكم المخصوص فان الاطلاق المحملي في
عنوانه وهو بان من الحكم المخصوص قوله فلا يصح ان كان الكناية تثبت الطبيعة باعتبار الموضوع قوله بحري فيه حكم المصم

ای سونا
عبدالحامید

حیدر علی خان

۱۲
عبدالمصطفیٰ
ایسولانا

ای سونا
محمد حسن

والمخصوص لعدم لحاظ قيد الاطلاق حتى يمنع عن احكام المخصوص ليس فيه الاقراران مع الشخصات حتى ياتي على احكام العموم ثم نفس عليك انه قال السيد الهروي ان موضوع الهيئة يتحقق بتحقق فرد ونفسه بانفائه وموضوع الطبيعة يتحقق بتحقق فرد ونفسه بانفائه جميع الافراد لا يقال انه اذا انتهى محو وتحقق زيد فيتبقى الطبيعة من حيث هي وتتحقق ايضا لئلا يلزم اجتماع التقنيين لانا نقول لما كان باعتبار فرد فلا استحالة ولا يذهب عليك انه ان اريد الانتفاء بالبرس فكيف يتفهم بان موضوع الهيئة شئنا اسما بانتفاء فردا وانما يتفهم اسما بانتفاء جميع الافراد وان اريد الانتفاء في الجملة فنموضوع الطبيعة لما تحقق بتحقق فرد ونفسه في الجملة بانتفاء فردا فيها نعم الانتفاء بالبرس لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد والجملة على كلا التقديرين لا فرق بين موضوع الهيئة والطبيعة ولذا قيل ان موضوع الهيئة يتحقق بتحقق فرد وموضوع الطبيعة للحال العموم في لا يتحقق بتحقق فردا ثم يتحقق بتحقق جميع الافراد فتدبر قوله ولا يلزم الخ وتغ دخل محذور تقريره ان الهيئة الواقعة في بيان موضوع الطبيعة ليست كالحقيقة فان الهيئة لا يثبت فيها قيد امر اذ اريد على كماله يكون عليه الحكم وبذلك الهيئة ليست كذلك ولا الاطلاقية فان بالبعد الهيئة الاطلاقية تكون معنا لا يتبقى الفرق بين موضوع الهيئة والطبيعة ولا التقيدية والا لا يتبقى المطلق مطلقا بل هو مقيد او حاصل للمنع انما هو النسق الثالث والتقيد في العبارة والمعمور اى الالفاظ وما يتبادرون العناية والمخصوص اى قصد عليه الحكم فان المقصود راد على الانسان مثلا اذا دخل في المخلوع صفته الاطلاق ليعرف على المطلق من حيث هو مطلق والوارد الذي في كل حيث هو احد ذين في الجملة ومن حيث هو موجود قوله من ان المطلق الخ بيان للحيثيات قوله والقسم منها اى من الحيثيات والعبارة قوله ومنه لا يوجد في اللزوم المعاني يرجع الى الماهية الموجودة بوصف "معمور" والتذكير باعتبار الخبر ولما كان يرد ان الموجود في اللزوم موجود من بطوارش الماهية كما ان الموجود في الخارج موجود من العوارض الخارجية فالوجود الذي في شخص جزئي فاعلم ان المطلق مع لحاظ الاطلاق موجود في اللزوم وفيه بقوله اى في لحاظ اللزوم الذي الخ وحاصل المنع ان اللزوم يقدر ان يلاحظ الشئ بمحمولها بالعوارض بغير جزئيات وان يلاحظ معر عنها فيصير بها الماهية فيكون في لحاظ التقدير باطنا في الملاحظ وان كان الموجود في اللزوم يلاحظ العوارض الذي يشبهه الملاحظ الخارج في لفظه ووردية من ملاحظة الملاحظ مرتبة اخرى فتدبر قوله والقضايا المتقدمة منها اى من العوارض بوصف المعمور ليست الا لاهية او لا وجود للموضوع المعمور في اللزوم واما الهيئة القديسة فليعلم ما موضوعها من الوجودات الخارجية في ملاحظة حارثه اينا ثمرة من المتوهمات الخ التوقلا ففرضه شدة وكلا منقضا بيد ارشادنا في جواب والاقتراح الاستنباط قوله من هذا المعاملى من تمام بيان الفرق بين موضوع الطبيعة والهيئة القديسة ووجه الاقتراح انما كانت الفرق بينهما في الداخلة على احد ما غير الداخلة على الاخرى فتراوت الامام على المشهور بواجده قوله كما في الحقيقة فتفهم نحو المرسل في الدار قوله كما في الهيئة القديسة نحو الان ان شارب قوله ولا مع الاستشراق كما في الموجبة الكلية قوله ولا مع العهد الذي كما في الموجبة الجزئية قوله لا يجد ان يتوقع الخ يحصل ان القول يكون لا يتغير على خمسة احوال كما زعم المصنفات لا يستفاد من كلام المصنفات عند عدم خصوص في اربعة وقده انا سلمنا ان لفظ الطبيعة عند القوم ولفظه تحت لفظ الجنس من حيث هو في اربعة ولم يصنف ايضا الا نكر ولكن لوجه الايراد على القوم بان الحيثيات مختلفة من حيث الانطباق على الافراد وكلا ولعلنا سينا او غير معين او ما هيته من المعمور او ما هيته من حيث هي في لفظ خمسة حيثيات فالامام ايضا حسنة فتدبر قوله واسئلة في لفظ الجنس الخ فان قلت يمكن ان يشار لفظ الجنس الى بعض الماهية بانهية كانت وبها كهيئة الانطباق على الافراد فلا بأس بالاشتراك ايضا فكيف ذلك تحت لفظ الجنس فادخل لفظ الطبيعة تحت لفظ الجنس ودون لفظ الاختراق بترجيح ما مرجح قلت لا كلام في الاستمكان والغرض بان لفظ الملاحظ والمعمور على ادخال لفظ الطبيعة تحت لفظ الجنس دون لفظ الاختراق وكذا في لفظ الملاحظ فتدبر قوله ومما يردية ان المداخل قوله بل يرجع الى بل الحكم متعلق بالصفة قوله ولا يتبقى انه اى يكون الحكم متعلقا بجنس الطبيعة لا من حيث هو بل من حيث

حاصل من الضمان الناطق الى الحيوان وتزيد فانه فتتضمن حقيقة الانسان حاصل انضمام شخصات الاله الفرد الاعتباري هو الصل
 في الذم من من عقيدة الكل بالقياس اعتباري كالانسان الملحوظ بالمعبر فانه فرد اعتباري لسلق الانسان وثانيا ان الحكم في الجزئية
 على بعض الافراد اعم من ان يكون على بعض الافراد الحقيقية او الافراد الاعتبارية واذا دعيت بما فنقول في مادة تصديق التمسك الحقيقة
 مع الطبيعة نحو الانسان فوقع تصديق الجزئية ايضا بان يقال لبعض الانسان نوع فان موضوع الطبيعة هو الطبيعة بشرط العموم ونفرد
 اعتبارا لمطلق الطبيعة من حيث هي في تميزها عن الماهية القدائية والجزئية بامرية فتدبر قوله ولا يمكن ان يكون الحق في قوله على
 تقدير تميز الافراد التي فيها ما الى ان لا اعم ان الحكم في الجزئية اعم من ان يكون على بعض الافراد الحقيقية او الاعتبارية فان المحصولات التي هي
 عنها في الفن الحكم فيها على الافراد الحقيقية وعلى تقدير تميز الافراد التي لا يقال ان من الماهية تدب عن الاسرار الماهية كالوجود لا يمكن
 ونظائرها ليس لها افراد الاخصص هي افراد اعتبارية فلا يمكن ان يكون في الموضوعات المتخولة منها مقصورا على الاله الحقيقية لا انقول انقسم
 ايضا افراد حقيقيات بل في الماهية الذي تدبر ليست اعتبارية فتدبر قوله الماهية الاعتبارية قوله سوار كانت اى الافراد قوله كل شيء
 الخ مسطوح على عدم ليس الطبيعة قوله لها اى الطبيعة من حيث هي تدبر وهو موت اذ ليس الطبيعة من حيث هي اى كمالها
 احكام الافراد وكل ثبت للطبيعة فانما ثبت في ضمن الافراد في خراسان من الاحكام مثبت سين من حيث هي اى ولا يسهل
 الى الافراد الحقيقية كانت او اعتبارية كما يقال الطبيعة من حيث هي اى هو الموضوعات او مجردة من غير موضوع الماهية القدائية
 فنصير في الماهية القدائية في هذه المواضع دون الجزئية فبالانطلاق قوله فان الخ تغير على عدد ثبوت السلام من بين ماهية القدائية
 والجزئية قوله بل يقع من القدائية بل في مواقع من المتأخرين قال في الجواب ان القول بالسلام وتدبر في الشيخ في بعض القضايا فنصير فبان
 على تقدير صحة النقل لعل الشيخ ايضا عند الشرح من المتأخرين فتدبر قوله كما يشعر الى وجه الاشعار ما مر قوله وعلى تقدير نزوع
 اى وتدبر القول بالسلام من بين الماهية القدائية والجزئية من القدائية قوله لعل من بين القضايا بان كما نقوه السيد الزاهد في حاشية
 على الحاشية الجلية التمهيدية ولا يذهب عليك ان قولنا نحن نؤمن بجزئية صادقة من القضايا المتعارفة ولا يصح
 الماهية القدائية هنا لعدم صحة أساس الجزئية الطبيعية الا ان من يتدبر في نفس قوله تسلم من الجزئية لان الحكم في هذه القضايا لا
 الى الافراد قال المصاعلم ان نذهب بل الحقيقي ان الحكم في الماهية بالغير المحبته لكن من حيث القضايا المتما على الافراد كما هو
 القدائية على الافراد الفها كما هو يجب المتأخرين لانها اعم في نفسه حاصل في الذين يتدبر بالذات فهي محلوته بالذات اذ
 العلم بالمحصل في الذين والجزئيات التي توجد في الخارج معاد بها تدبر في مظهر الحقيقة راحة بالعدم وان الوجود في العلم بالوجود
 حاصل بالذات وهذا الوجود حاصل بالعدم فالوجود معلوم بالذات راحة بالعدم في العلم بالعدم فيكون معلوما بالذات
 تلبس الافراد محكوما عليها الا ذلك اى لغير انما في نفسه مسمى معها بالذات فان الحكم بان نذهب الحقيقة في الحقيقة من من
 وفيما نعلم من الماهية والطبيعة المحصورة على نسبة الحقيقة بالذات فانه لا يمكن ان يكون العلم بالذات في الحقيقة من من
 كقولنا كل ما هو حقيقة فكيف يعلم علم ثبوت مسمى الشئ بالذات في نفسه فانه لا يمكن ان يكون العلم بالذات في الحقيقة من من
 اننى قوله كالمعلنة الدواني في حاشية على السيد قوله والافعال في حاشية على الحاشية القدائية قوله وفصل في
 في حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية قوله في علم الشئ بالذات في حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية قوله
 العلم من الشئ قد تكون مرادة لملاحظة ثبوت الماهية او المراد في حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية قوله وان كانا
 بالعلم من الماهية بالوجود وقد لا تكون مرادة لملاحظة العلم ان تعلق بالشئ من حيث هو فالعلم من الشئ وان تعلق بوجهه
 هو وجه فالعلم بوجه الشئ وقيل ان افراد من الوجود بهذا اعم من ان يكون ذاتيا او عرضيا فتدبر الحكم بالذات ايضا قوله وهو اى الوجود
 قوله انما هو حاصل في الذين بالذات قوله لكن في حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية قوله انما هو حاصل في الذين بالذات

حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية
 حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية
 حاشية على الحاشية الجلية التمهيدية

الطابق الدرجة عليها الزعم الحكم على الجدل المطلق هذا المتفق ما قال من ارجان في حاشية على الحاشية القديمة ولكن ان يقال نعم انتم
 الوجهين موضوع المحصورة عن موضوع المبهة القديمة والطبيعة فانه لما حفظ فينبغي الاطابق على الافراد فتدبر قوله في الشيء
 زو الوجه فالافراد قوله وما بالمشهور ان لا يمنع من ان لا يفرق بين ان الوجه يلتفت اليه بالذات في العلم بالوجه ليعاود المشهور من
 ان الوجه حاصل بالذات ولتفت اليه بالعرض وذا الوجه يلتفت اليه بالذات قوله متوجه اليه ان لا يلتفت اليه بالذات من حيث
 ان متوجه في الوجه فصار يلتفت اليه بالذات هو ذو الوجه فالمشهور ليس على ظاهر بل دل تبادل لوافقنا قال بحر العلوم
 مع هذا مع كونه بعيدا عن جوارحه ليعاود المحصورة كما لا يخفى فتدبر قوله فزع الحصول اى حصول الحكم عليه قوله ولتفت اليه بالعرض
 فقط ما قيل ان الحكم عليه بالمتوجه اليه بالذات وما هو الا الافراد فالحكم عليها لا على الحقيقة قوله حكمته عليها بالعرض واما الطبيعة
 فهي علمته ولتفت اليه بالذات فتكون متوجه عليها بالذات قوله سوى التفتت فان الحكم فيها على الشخص المعين قوله عليها
 على طبيعة قوله ولهذا ليس في هذا شارة الى منع ما توهم من ان حول السواء اعتبار الحكم على الافراد وليس بل الحكم في المحصورة
 على الطبيعة فلا يدخل السواء حاصل المنع انه لما اعتبر في المبره ان الطبيعة سالمة لا انطباق على الافراد وليس المراد الطبيعة حيث
 هي في اذن حيث العموم فيسري الحكم الى الافراد فان كان على ما في الطبيعة وان كان على بعضها فجزئية فيضج دخول السواء قوله هذا
 اى ان الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة قوله انتزاعه اى انتزاع الوجه من اى الوجه قوله بدون ذلك الاتحاد اى يوجد باص
 عليه الوجه على ان لا يتخرج الوجه ولا يصح انتزاع الوجه منه كما ان الحكم من زيدا صاحب قوله بى الوجه قوله وهو بهذا الاعتبار
 الترخ اى الوجه باعتبار وجوده في الزمن على وجه الاتحاد مع ما صحت هو عليه قوله وقد يوجد اى الوجه العرضى على نحو الترخ مع ذكر
 الوجه بل يوجد من حيث العموم قوله وهو بهذا الاعتبار اى الوجه باعتبار وجوده في الزمن من حيث العموم على وجه عدم الاتحاد مع
 الافراد قوله ولم يظهر الترخ هذا ولما ذهب اليه القدماء من ان الحكم في المحصورة على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد قوله فانما
 القديار قوله بالمابية من حيث الاتحاد اى مع الافراد التي هي موضوع القضية المحصورة عند القدماء قوله هذا المركب التقيدى
 المابية من حيث الانطباق بان يكون هذه القضية قيد المابية قوله بل جزء من الموضوع فان الموضوع هو المركب من المابية وجزئية
 الانطباق فليس الموضوع في كل انسان حيوان الانسان فقط هه قوله يكون القضية مملوءة قديماية وهذا خلاف المقصود
 فان الكلام في المحصورة وانما ارادوا بالماية القديماية لانه لا دليل المذكور لقبول لانه حكم الترخ عليه لانه ظاهر كما لا يخفى
 على من القى السمع وهو شهيد ومن فهم ان المراد بالمماثلة هه انتزاع من فقه شرط فتدبر قوله بالمابية من حيث العموم اى
 هو موضوع الطبيعة قوله بل ارادوا اى القديار قوله هذا المركب اى المابية من حيث الانطباق قوله هذه المماثلة اى المماثلة
 يصدق عليها هذا المركب قوله بالعرض لعدم وجود الافراد في الزمن الا بالعرض قوله كما يفهم من الموضوع اى المذكور سابقا حيث
 قال قد يصدق في الزمن على جميع الترخ قوله فينصرف الترخ وهو لفظ المحصورة قد يكون حقيقة وقد يكون خارجة قوله محصورة فيها اى
 في المماثلة لعدم وجود الطابع من حيث العموم في الخارج قوله بل الكلام الترخ بل بهذا لا غبار عن نص المحصورة في الزمنية لا الكثر
 كما توهم قوله لهذه المرتبة اى لها مرتبة من حيث انها وجدت في الزمن قوله العوارض الخارجية اى التي تعرض للموضوعات في الخارج
 كالضيق والكتابة قوله اى لا يجوز في الخارج قوله وجودها اى في الخارج قوله لا للمرتبة الترخ اى لا للثابت العوارض الخارجية
 للمرتبة الترخ قوله اما مرتبة نفس الطبيعة الترخ فانها موجودة في الخارج بالعرض قوله او مرتبة الطبيعة الترخ فانها موجودة في الخارج بالذات
 قوله وعلى الاول الترخ اى على تقدير كون الموضوع نفس الطبيعة من حيث هي بغير القضية مملوءة قديماية والفرق هنا محصورة
 هه ولا يذهب عليك انما انما تفسر مملوءة قديماية لولم لاخط الانطباق على الافراد فان موضوع المماثلة القديماية بنفس الطبيعة
 من حيث هي اى واما اذا لوطن النفس الطبيعة من حيث الاتحاد مع الافراد والانطباق عليها بان يكون الخفية في العلم والعنوان

من
 اى مولانا
 عبد الحى
 ١٢

مستطوع

لا في الملوحة المنون في العنقبة معقودة فموضوعه من موضوع الملة القديمة و ما افاد بحكم المعلوم من ان في خارج
 بحيث تسلم الانطاف على الافراد منها لا يتبين ان الموجود في الخارج اما الضرا او المادية من حيث هي هي التي هي من موضوع الملة
 القديمة لغيره بل ما حظ هذه المادية بحيثية الانطاف فلهذا يثبت كون في الملة فانه بر قوله وعلى الثاني ان في الملة على تقدير كون
 الموضوع في الطبيعة من حيث الخصوص لا يصلح الحكم على راي القديم فانهم قالوا ان الحكم على عيبان يكون حاصل الذات الافراد
 ليست كذلك قوله وان قيل الخ اطلاق خصه الملة الموجودة في الخارج في المادية من حيث هي هي والافراد بايت مرتبة
 ثالثة تكون في موضوعه للعنقبة المعصورة قوله فيقال اما هي ام مرتبة الثالثة وهذا جواب حاصله ان اثباته في الملة
 لا يفيده قوله على الاول الخ على تقدير كونها الملة معقودة مالم يكن في قديمة لا يتصور ان الحكم على نفس
 هذه الملة ومنه انما اردوا بالملة الملة القديمة لان الكلام على انهم من فهم ان المراد بالملة الملة القديمة من غير قيد شغل
 فتدرب قوله وعلى الثاني الخ على تقدير كونها الملة في كل فرد معنى فاما لما في الفرد الاخر يكون عالمه والافراد كما
 ان الافراد انما هي في الذهن بالذات كذلك هذه الملة في كل فرد من موضوعه فانه في الموضوع عيب ان يكون حكمه
 في الذهن بالذات قوله فاما شبهة الصواب في ان الملة على ما ثبت على اسم الشارح من ان الحكم في الملة ليس على طبيعة قوله
 ولا يجب الخ مع قول القديم ان الافراد ان كانت ملققة اليها بالذات لكانت احاصلة في الذهن بالذات في الحكم على عيبان
 حاصل في الذهن بالذات فكيف حكم على الافراد في الملة **قوله** الملة معقودة على ما ذهب اليه المحققون من ان الحكم في العنقبة انصرفة
 على الحقيقة لا على الافراد ورجا به ان في الملة انما هي لو كان في الطبيعة محكومة عليها بالذات في الموضوع لا في الخارج
 ام في العنقبة المحبوبة التي حكم فيها بالاجاب وجود الحقيقة بتعقدها بالاجاب فخصه وجود الملة له لم يثبت له هو الحكم على طبيعة الملة
 وجود الحكم عليه هو بهذا الطبيعة مع مبنها في الحقيقة فتكون عديمية ما خود فيها العدم كما في صورته الموضوع هو الاحكام
 بل سلبية كما في سلبه الموضوع كقولنا كل ليس هي جهاد انما ترقى بنا على ان الملة له بلا حظ فيها من الثبوت وبالجملة لم يلزم على
 تقدير كون الحكم عليه في الطبيعة صدق الوجبة بدون وجود الموضوع وهو باق في ان الافراد وان كانت ملققة بالوجود والحقيقة
 الحاصلة في الذهن بالذات لكانت في الافراد محكومة عليها حقيقة لا حقيقة فلا وجب الحكم عليه العلومية المحصول بالذات لا في
 تأييد يكون الحكم بالوجود محكومة عليها بالذات في الملة احكام الموضوع له الخاص وهو عبارة عن ان بلا حظ الواضع اسر اكليا
 ويجعل مرة الملاحظة الافراد ووضوح اللفظ بازوا في اسما والاشياء المضطرب فان المعلوم الواجب في الملة هو الموضوع
 الحقيقة فلهذا المعلوم بالوجود يكون محكومة عليه حقيقة قوله على سبيل المعارضة في اقامة الدليل على خلاف ما يستدل عليه
 الخصم قوله مبناه اسي مني الاستدلال عدم الخ كما صرح بالمع حيث قال فان الملة له هو الحكم عليه قوله لا يمكن ان
 يقال ان في جانب القديم والقائل هو العاضد واصل ما قال لا لا يمكن من حصول الحكم على الذات والالتفات اليها بالذات
 وان هو لا الطبيعة فقياس الحكم على الوضع قياس مع العلق قوله لا يمكن ان يقال ان في الملة ان يقال الخ و
 حاصل ان القول بان في الوضع كيفية الالتفات الى موضوع له بالذات سواء حصل بنفسه او بوجه عرضي ينادي على ان الالتفات
 بالذات قد يكون الامر لا يكون حاصل في الذهن بالذات بل بوجه عرضي وهذا خلاف ما تقرره القديم من ان الملة في الية بالذات
 لا يحصل بالذات فان قلت ان قد اشتد ان الوجبة في الملة بالذات مع ان غير ما حصل في الذهن بالذات ما وجد الشارح قوله في
 الالتفات الخ واصل ما قد ذكره قوله ايضا الخ وادخل في ذلك القول قوله فرق الخ كما ان الالتفات بالذات وان كان يحصل بالعرض في
 الوضع كذا كما في حصول المعلوم على الناحي بالعرض والالتفات اليه بالذات في الحكم فانها شأنه هو الفرد في الحكم على الافراد لا الطبيعة
 قوله عند الصواب في ان الوجبة في الملة ليس هي بل هو في الملة والوجوب اسي عن الاعتراض والرد على القديم وان كان هذا

مطلقا اي سوار كان الايجاب محذورا اي استحصالها انما هو بالثبوت اي ثبوت المحمول للموضوع مطلقا اي سوار كان بالثبوت
لا فرد وبالعرض الطبيعية او بالعكس وكل حكم ثابت للأفراد بالثبوت ثابت للطبيعة في الجملة اي بالعرض الطبيعية مثبتتها في الجملة
للا بذات ومحمولة عليها بالذات والمحمولة بها كقضية وجوب المبتدئ له بالذات لا جبر المحكوم عليها بالذات والمثبت له بالذات هي
الافراد لا تقضي بها الحقيقة فلام لا ملازمة للمصدرة بقوله لو كان كذلك الخ فاصل الجواب الفرق بين المحكوم عليه بالذات
المثبت له بالذات واما انه اي الثبوت لماذا اولاد بالذات للطبيعة او للعرض فمضمون زائد على حقيقة اي حقيقة الايجاب فالحقيقة
المثبتة مطلقا فمثل قولنا اي اولاد او دونه لبعض التاخرين حيث قال ان الحكم الكلي من كل من القوانين حقيقة انه ظاهر فان كون الاولاد
من الموجودات الخارجية اسما على تقدير لفظي وجود الكلي لم يقتض في العلوم الحكيمية الحكم على الموجودات المتماثلة معقولة حسب التاخرين كون
الافراد غير معقولة تارة وغير متصلة تارة اخرى كما في المفردات تكون معلومة ومحمولة عليها ومثبتة لها فاصلا حسب المبدء القديمة
فالمن ان تارة يكم على الافراد بالذات اذا كانت متوجهة اليها بالنظر الاول تكون معلومة الطبيعة محض سلبية الحكم عليها غير معقولة بالذات
اصلا وتارة يكم على الطبيعة اذا كانت الافراد غير معلومة لا متوجهة اليها بالثبوت اما لعدم تخصيصها او لعدم كمالها كنا انتمى قوله الفرق بين الحكم
على الذات والمثبت له بالذات الخ فالنسبة بينهما العموم والخصوص من جهة جارية الاجتماع هذه الحقيقة متحركة فان هذه الحقيقة معلومة عليها بالذات
ومثبتة لها بالذات لثبوت الخ كذا اولاد بالذات وماذا الا فرق قولنا كل انسان ضاحك فان الحكم على الذات هو ماهية الانسان
بسيست مثبتة لها بالذات لثبوت الضحك لافراد المبتدئ له بالذات هي الافراد ليست معلومة عليها بالذات وقابل بها البعض الاعلام من ان
الحكم بالتجزئة على الاستثنائي قولنا الاستثنائي هو صفة كونه جسماء او غير ثابت للاسود بالذات في الواقع فلا يستويث بالذات ومحمولة عليه
بالعرض انتمى ليس بسيد ما ترى ان التميز من خواص الجسم اولاد بالذات ولما ثبتت للاسود لكونه جسما بالذات فقدر قوله فلا يلزم الخ
بعضه انه لا يلزم ان يكون المحكوم عليه بالذات هو المبتدئ له بالذات فان المحكوم عليه بالمعنى كلف الحكم عليه لا يكتفي بجموده في الواقع بدون العلم
فانكم فرع العلم فان الثبوت فانه ليس من العلم او المبتدئ له بالذات لم يثبت له المحمول في الواقع فكيف وجهه في الواقع لا يحتاج الى العلم قوله لو كان كذا
قوله كذا لافراد العكس مثبتة لها بالذات ومحمولة عليها بالعرض قوله ولكن ان يجاب عن الاعتراض او اولى على التقدير قوله
بالذات متعلق بالثبوت قوله موجوده بوجودنا شي انتم اعما - بالعرض الاتحاد مع افرادها فلا يلزم صدق الموضوعية دون
ذو ولا يجمع على التقدير كذا الموضوع هو الطبيعة وادور عليه التماسي السند على بان هذا الحكم المحمول هو انتم اعما واما اذا كان الموضوع
الافرادية اقولنا انتم اعما هو صفة وجود الطبيعة لم يثبت انتم اعما والافراد زيادة الصفة على الموصوف وهذا كما ترى بكونه انتم اعما
انتم اعما معنى اسفولكونه مشتقا ليس جردا في الخارج فلا يلزم زيادة المحمول على الموضوع فقدر **قال** المعتمد انتم اعما عن نفس الحقيقة
بأنه المحكوم عليه خارجي ما بين انتم اعما المعقولة المحصورة اربع لم تعبر عن شخصية الالهة لانه انما في الحقيقة والاطبيعة لعدم انتم اعما
في القياسات والعلوم الا بالموجبة الكلية سميت بها ان الحكم فيها بالايجاب على الافراد وسواء كان يحمل الانسان حيوان والمراد
اعمل الكل الافراد من الكل المبرمج والاسم بعض الكل في تحقيق الكل ولام الاستخراخ فخر ان الانسان لفظي خسر والثانية كونه
الخيرية سميت بها لكون الحكم فيها بالايجاب على بعض الافراد وسواء كان يحمل الانسان حيوان والمراد واحد من الافراد
والثانية سميت بالثبوت الطبيعية سميت بها لكون الحكم فيها سلبا لمحمول من جميع افراد الموضوع وكذا لا يحمل شي من الانسان جبار ولا لا يحمل
لا واحد من الانسان مجرد وقوع الفكرة تحت اللفظ لا فانه الاستخراخ وضعنا وانتم اعما فمما صحت لفظ الفكرة باعتبار بعض الافراد
وهنا فترض مع ان شيئا وواحد في الشيء ولا واحد في كل واحد تحت اللفظ فترض ان وقوع الفكرة تحت اللفظ سميت سلبا
لأنها لما لم يخصص لفظا يسميها بالخصوصية شيئا وواحدة في العلم ان المراد وقوع الفكرة تحت اللفظ فسمي اللفظ اليها فلا يلزم
خسر ليس كل حيوان ساء لعدم توجه اللفظ الى الافراد بل الى جميع الاربعة ان اللفظية سميت بها لان الحكم فيها سلبا بمحمول من

هذا هو اللفظ

من الطبيعة بين كل واحد منهما الامتزاج كما لا يخفى قوله فكل واحد من
لو كانت متملة قدرائته تكرر الحد الاوسط فانه هو الميول من حيث هو موافق ان النجبة من صدادته فلا تصوب في انهماك العقدة الخال
ان شريط الانماج في الشكل الاول كليتي الكبرى ولم توجد راقيل من ان الموضوع لكبرى العكس المتنازع فيجعل ان يكون موضوع
المسألة لعدم ذكر السور فيكون الميول باجود ميول محكوما عليه الجنس كان الحقيقة مملئة قد رابته انتهى فبين ان المراد بالمهمل في قوله
موضوع المهمل اما المهمل العدمية او مملئة المتنازع على الاول لا ينطبق الدليل على الثاني لاينا سبب سابق فقدر بقوله هذا
الغير المتنازع اي تيسر الوجود مستفاد من قول فيض او في الغرض الذي يشتمل الخ فالمراد بالعرض في هذا القول فرض الوجود لا فرض
الاتصاف بل الاتصاف بتبر الغرض في نفس الامر كما سيجري في ما قبل من انه اراد ان يخرج من الغرض الذي
يتم وجود الاتصاف او لم يوجد انتهى فيض صديقه قوله في الاعيان وسير بالذات اما جود الذبذبة كما وقع من دفعه
قوله بل ينبغي انراي در الاول ان دورا غير من الميول انما في موضوعه وبقا عليه اعلى نداء قوله السابق وهو فرض الوجود لا العرض
انما في نيل في الحقيقة الاخر وهو الانسان عليم بالخير فينتج بر قوله لكون الميول عاملا في حقيقة قوله شيء وقوله في الخارج متعلق بقوله وهذا
ظاهر من حاشية في العلوم الاربعة فيقول قوله لكون الميول عاملا في حقيقة قوله شيء وقوله في الخارج متعلق بقوله وهذا
فالغرض من هذا هو الاتحاد بالعرض ما قبل من ان قوله الانسان الانسان مختص عن انسان فغيره لا يمتنع لانها في
على الانسان لو سلمنا انه لكل واحد من الكلام ههنا في الاتحاد بالعرض فلا مسا لهذا العمل عند اللعام فاصل ثم علم ان الاتصاف الاتصاف
وجود الشايعتين في طرف الاتصاف فان كان خارجيا فلهما خارج وان سببا فلهما في الاتصاف الا انهما في سبب وجوبه فيكون في طرف
الاتصاف خارجا كان اذ ههنا واما وجود الصفة فيكون في ما لا يظن الذهن وسيجئ تفصيل هذا في المتن فما قيل اعلم ان الحقوق الاتصاف
هو الذي يعبر عنه بثبوت الصفة للموضوع في الاعيان كثبوت البياض للبيضاء كثبوت البياض للبيضاء كثبوت البياض للبيضاء كثبوت البياض للبيضاء
للموضوع بحسب الاعيان كثبوت الغزوية للسما وانتهى بعبارة قوله الثالث ان يكون الخلف في الفرق بين الثالث
والثاني ان في الثالث التبعيد للاتصاف او الادراك بقوله لهما اذ اعد ما في العنوان حتى يحصل التكاثر بالاعتبار في العنوان حتى
يحصل التكاثر في الحقيقة فانه لا يتبع المحل حلا او لا كما لا يخفى ما في الثاني فليس مقيدا لاحدهما او كليهما لان العنوان في العنوان
وان كان يعبر عنه بهما من اذ ظاهر قد مر في في الحاشية العمادية وغيره ما يدل عليه ما في الاقوال ليس في بيانه من انه تكرر لولا
شيء واحد تكرر للاتصاف البر من دون تكرر في الملتصقات البعيدة لولا الاعتبارات التي تماثل من ان في الثالث
يتبين في اللغات مخالفة لفرق السابق والتعجب وقع عن ذلك القائل بعيد هذا من ان في النحو الثالث لا يلاحظ التقدير
البا اعتبار التعاير الاعتباري فان لا يتبع الفرق على رايه بين الثاني والثالث فقدر بقوله لا يتسم بالرفع مطلق
على قوله فبما ليس بالذات بل نفس القسم الا ان يكون القسم اعلم من القسم لتوقف القسم في المحل الاول في المقابل المقسم
الذي هو المحل المتعارف وليس هذا القول بالمراد على ان القسم كما قيل فانه مع انه مخالف الرواية اما ترى ان ابن الشاذلي كتب
في تعليقاته فقوله لا يتسم بالرفع مطلق على القيد بالرفع ايضا فان كان تبيد القسم فصاح ان يقال ان مقيد القسم فان نسبت
الى القسم فيحصل الى القسم التقويم بكنية يصح لغيره كونه مقيدا للقسم فاصل وقوله في التي لا تعبر عن حقيقة الخ في هذه العبارة
لا تحقق المحل انت الخ واما المحل الاول فيتحقق في هذه الطائفة التي ذكرت قبل فان كل من هو محل على نفسه المحل
الاول كما قد مر في حاشية من قوله ان هاتين الطائفتين محلمان على نفسها بالمحل الاول فقد شرط قوله لا يشترط في انما يقيد بالاعتبار
او انما يشترط في ان يكون مبادي عند تحقق الداعي وهذا صريح في كونه واقعا للسيد الزاهد في حاشية وغيره فما قيل
تبعا لبعض المواضع من ان اشتغالات اذ اخذت بشرط شيء يكون مبادي عند جلال التحقيق فيض من غير قوله وهذا

فصل

في

في

الكتاب المسمى بـ"المنهاج في المنطق"

١٢

الخ يحصل الرفع ان اعتبر في صدق الحمل الشائع صدق مفهوم المحمول على الموضوع اما بدائية له او يكون سببه غير فال
 من الصدق الثالث وهو صدق في الحقيقة زوجه فاقبل من انه لا يحكم الحكم بحكم المصور كون سببه المحمول في الموضوع فحين
 الاتفاق المذكورة انتهى فيفسر بقوله واما من لم يبين الحمل بسبب طي ابل قال بالبحر المرفد وهو عبارة عن كون اثر الحمل في
 التصات الماينة بالوجود واما الماينة بالوجود فاثران بالعرض التفصيل في ثابتنها المسماة بالقول الاكتم ليل شرح لم يبق فاقبل وهو عبارة
 عن كون الحمل غير المحمول بحيث يحذف الشيء المحمول بالوجود والاتصاف هو مفاد الهيئة التركيبية التي انصبب قوله لكن الحكم السلب
 الخ للاستدراك وهو هنا وقع التوهم الناشئ من كون موضوع الموجبة سالبة واصدا هو عدم الفرق بينهما قوله واما المحصولات
 الخ فادلى نسابا وعلما فزاد معرفة ما صدق ان القضية المعصورة لا بد منها من عقد الوضع اشتمل على عقد الحمل او هو عبارة
 عن حمل عنوان للموضوع على ذاته بالفعل او بالامكان فصار تركيبا خبريا يجب ان يكون مستند الى وجود الموضوع
 فالبينة كما لو ثبت سلفه اقتضاه وجود الموضوع باعتبار عقد الوضع وان كانت مفارقة
 لها باعتبار عقد الحمل سلفه الموجبة اقتضاه تكرار من همتين فخلات السالبة اولى منها اقتضاه
 عقد الحمل بل من جهة عقد الوضع فقط انتهى قوله ولغير العقل الخ فادفع على مقدر تقريره ان الحكم على مركلي اذا كان من
 الكمالات لقصوره لا يكفي للقضية المعصورة فانه يتقدم ثبوتها او طبعية وتوضيح الفرق ان سلب المصنف ان يكون الحكم
 على مركلي اذا كان من الكمالات لقصوره ومع هذا جعل النقل في المفهوم كك عنوانا لمصاديقه فيسرى الحكم منه الى المصاديق فينتفيق
 قضية معصورة فان الحكم فيها على التحقيق على الطبعية من حيث الانطباق على الافراد فادفع غير خفي ان الاتفاق ثابت بالذات
 قوله ولغير العقل الخ بيا ان تفسير لاسكان التصور فندبر قال فالاتفاق ثابت للطبيعة يعني ان الاتفاق ثابت بالذات
 لا فادفع احتماله لكونها معدومة ذهابا واثباتا واما الطبعية المتصورة العرضية فهي تحكم عليها بالذات والاتفاق ثابت لها
 بالعرض لاتحادها مع تلك الافراد وتجاوضا كونها عنوانا لها وهذا مع انه ظاهر صريح بتجوال العلوم وغيره فاقبل من ان الاتفاق
 ثابت للطبيعة بالذات لكونها محكوما عليها بالذات وكذا الحال في ثبوت الاتفاق بالعرض للطبيعة المتصورة بالعرض انتهى
 فموجب قوله لا المننون هي الافراد وناقيل من ان المننون ينطبق على الافراد فليس ينبغي قال واما الذين قالوا الخ لغير
 اما على طريق التناظرين فلا سماع لهذا الجواب الذي ذكره المصنف في دفع الاشكال لا سيما في جوابين بان الحكم على الطبيعة
 محتمل يكون وجوب الطبيعة في هذا القضايا كافي الحكم ويكون ثبوت الاتفاق وغيره بحسب الانطباق على الافراد فمنهم من قال الخ ونبه
 تحت قولهم فادفع الى الجواب على طريقة التناظرين اني فموجب قوله لعل الفرق منه الخ لما كان يؤيد من كلام المحقق الذي
 ان كل مفهوم اذا نسب الى الآخر فلا عقل ان حكمه فيها بالاجابة حكمها صادقا سلبا لواقع فادفع المتبادر مع انه ليس كذلك فو
 السراج بقوله لعل الفرق الخ قوله علاقة خاصة الخ فادفع ان السراج قد نفى الامر به التكون بين الذات احتمال فان قلت انه
 كما يكون لها صفات كالاشياء وغيره كذلك يجوز ان يكون بينهما علاقة تميز ليس كصفات صفات حقيقة وتمامي حسبته الى
 السلب كما هو متنازع في شرح المطالع قوله لا اقتضاء وجود الجواب سوال مقدر لتقريره ان ثبوت المحمول للموضوع في الفعل المود
 كثبوت الاوصاف الانضمامية المتأخرة عن الوجود مثل السوا في حقيقة وجود الموضوع فكيف لا يكون الثبوت
 مشتقيا لوجود الموضوع واما الجواب ان مطلق الثبوت من غير نظر الى الموضوعات لا يقتضي وجود الموضوع فادفع
 في بعض المواضع ناش من خصوصية الاتصاف وخصوصية المحمول والاعلام فبذات فاقبل قوله في الملاحظة التي هو فيها مقصود بالعرض
 انما قيد بهذا لان ما هو مقصود بالعرض اذ الوجه مستقلا واما مقصود بالذات فيصلي لان الحكم عليه به قوله لا يحيد في لغا
 الخ لان انما هو المقصود انما هو اذ انتمت تلك القضايا بمصدرات فانقول لصح قبا طبعيات لا يجوز في لغا وناقيل

واقبل من ان قواعد في المحسوسات الطبيعية منجيب فانه ما من قضية تكون محصورة طبعية تامل قوله فانه لما اشار الى صنعت هذا
 الجواب فانه على هذا القول ما هو المقصود من اخضاع القضية الموجبة الى السالبة المحمول وهو إطلاق الكلام قوله الا ان يقال
 ليس مقصوده ارجح وجه التبرير انما لما امكن صدق هذه القضية فيصير القواعد بها فلا حاجة الى اخضاع الموجبة الى السالبة المحمول
 قوله والتمس الصدق في جواب من يقول من جانب المحقق الدواني ان وجوده في كل المادى مستلزم لاجل فاذ فرض وجوده
 يجوز ان يثبت له ان ليس بوجوده بنا على تجويز مستلزم لاجل محال قوله في مثال قولنا شارك المادى في الخ المراد بالامثال قضية
 يكون الموضوع فيها مستحيل لا اذ قوله اتصل الطرفين فيها الى ليس حرف السلب جز من طاق ما في هذه القضية فلهذا المحمول
 ولا الموضوع هو ما سوار كانت القضية موجبة او سالبة وما قيل سوا كان المحمول فيها وجودا او عدميا وسواء كانت القضية
 حتمية او سالبة انتهى فليست قوله الا ان يحجب علمنا وقهر كنهنا الخ ام لا الاحوال التي تقيت للمحمول بحسب علمنا بالفعل الخ
 كيف هو فان العقد قد يكون مخالفا للعصر الا ترى انك اذا قلت الانسان كاتب بالوجوب فالوجه بحسب علمنا هو الوجوب
 والعصر بهذا الاسكان قوله مفهومه ما سلب ضرورة الاحجاب نحو انشى من الانسان بحسب الضرورة فالوجه في هذه الاشياء
 المسلوب فتمنا ان ان ضرورة ثبوت الحجر لانسان مسلوب لا ان سلب الحجر عن الانسان ضروري قوله والمطلقة بحسب
 المصدق الخ توضيح ان المطلقة الماخوذة بحسب المصدق اعلم من الموجبة الماخوذة بحسب المصدق ايضا يعني ان صدق
 المطلقة اعلم من صدق الموجبة فانه اذا تحقق قولنا الانسان كاتب بالاسكان وسواء صدق الموجبة تحقق قوله الانسان
 كاتب وهو مصداق المطلقة فان الموجبة هي المطلقة المقيدة بقيد الوجهة وليس ان كلما تحقق مصداق المطلقة تحقق مصداق
 الموجبة لحوال ان لا نقيد القضية بالوجهة هذا بحسب المصدق والما بحسب المفهوم فبما تبين فاننا اخذنا مفهوم المطلقة ما يابا للمادة
 في مفهوم الموجبة فبما تبين قوله الا ان يقال الخ اي من قبل العالمين بان ما صدق القضية فانه قضية للمادة ومنها
 كذا ما يدعى بالما حصل ان المراد بالما حقيقة بين الوجود والمادة علم الخالف بينهما من حيث انها كقيمتان مضافتان الى ما هو
 مشترك بهما وبما انما لفته بينهما التباين بينهما من حيث انها كقيمتان مضافتان الى ما هو مشترك بهما وليس المراد بالما هو بينهما
 الاتحاد في المفهوم وبما انما لفته بينهما عدم الاتحاد في المفهوم ففي السالبة الضرورية في المادة الاحجاب الضرورى وان كانت الوجهة والمادة
 متحدة في المفهوم سوى الضرورة لكن هذا الاتحاد لا يكفى في صدق القضية بل لابد من الاتحاد بحسب المضافة وهو مفقود وان المفردة
 من حيث انها مضافة الى السلب غير الضرورة الماخوذة من حيث انها مضافة الى الاحجاب فلا يوجد المفردة فلا يلزم صدق السالبة
 الضرورية في مادة الاحجاب الضرورى فتمس على هذا قوله وليس هذا التباين في المفهوم فان مفهومات المواد الحكيمة عن
 مفهومات الجهات المنطقية انما التفاوت باعتبار خصوصية المحمول في الاولى وعمومية في الثانية فاما قيل من انما متحدان في القضية
 التي محمولاتها الوجود او عدم انتهى وقيل في موضع آخر ليس المراد بالبعيدة الاكون الاولى من افراد الثمانية لا الاتحاد بحسب
 المفهوم انتهى نعم ان يخالف الواقع يخالف نصريح الشارح ايضا فلا يلتفت اليه فامل قوله صدق قولنا الاربعة زوج الخ
 لعنه ان قولنا الاربعة زوج صادق موهبا بالوجوب للمنطق فصار الزوج وجبا وبه الوجوب لو كان بين الزوج والحكمى اى وجوب
 الوجود في نفسه لكان الزوج وجبا بالوجود في ذاته وهو محال للزوم لعقد الوجوب قوله لكنه في المنطق الخ اى لكن الوجوب مستعمل
 في المنطق ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فقط بان يكون كيفية نسبة الوجود الى شئ لا غير بل قد يكون كيفية نسبة
 امر اخر سوى الوجود وفى قولنا الاربعة زوج بالوجوب انما الوجوب كيفية نسبة الزوجية الى الاربعة لا كيفية نسبة الوجود الى
 الزوج فلا يلزم وجوب وهو الزوج بل يلزم بوجوب ثبوت الزوج لا الاربعة فاللازم غير محال والمحال غير لازم تدبر قوله حتى يكون
 العلم الخ حاصل ان لو كان ثبوت الزوجية للاربعة موهوبا على وجود الاربعة بالذات لكان العلم القضية لثبوت الزوجية

للاربعة مركب عند العقل من اربعة الاربعة واعتبار حيدته الوجود للاربعة وهذا هو كون العلة كبرتها كما يكون بالنظر الى ان العلة ثابتة
 الزمنية للاربعة بالنظر الى خصوصية الطرفين يقتضيها قوله والا لم يسلب الشيء الخ اى ان لم يثبت الوجود للشيء ادم موجودا فليس
 سلب الوجود للشيء اى ادم موجودا فليس سلب الشيء اى الوجود لى بطلان ثبوته وبطلان بطلان على التدرج فليس الانسان سلبا لغيره بالوجود
 بالضرورة والا لم يسلب الانسان عن نفسه حال ثبوته بالضرورة وبطلان بطلان على التدرج فليس الانسان سلبا لغيره بالوجود
 اذا كان له لغيره اذا كان له لغيره فلا يتصور وجوده كجواز الاربعة سلبه كذا الشيء على نفسه مطلقا اى في جميع مراتب الذات وبطلان
 فمقابل من ان وجود الاربعة من اربعة فلا يتصور وجوده اصلا فلا يمنع سلب الشيء عن نفسه في جميع مراتب اربعة فقلب مرادى في الاقوى
 المبين قوله فلا استيعاج الى تسيط جعل مولف الخلط بين الطرفين اى الذات الموضوع والذات المحمول فميل قوله
 للخلط الخ اى في صورة ثبوت العوارض من تلقا يقتضيه انتهى نجيب قوله والفرق بان لما دلل على وقوع دخل مقدر لغيره
 ان من حمل الذاتيات على الماهية حمل الوجود عليها فادراكه ان حمل الذاتيات لماذا الذات اى الماهية لا يكون مستلما من
 لماذا الذاتيات بل هو عينه وفي حمل الوجود لماذا الماهية يستلزم عن لماذا الوجود فكيف يكون اذا كان حمل الوجود على الماهية
 محتاجا الى الجاهل يكون حمل الذاتيات عليها ايضا محتاجا الى الية قوله وكذا الاسكان بغير علة الخ فقتضيه ان الاسكان
 الغير الى سلب الضرورة المطلقة والاسكان الحكمي سلب الضرورة الذاتية ولما كان الضرورة المطلقة محتمل من الضرورة الذاتية
 ولغرض الاعراض من يقتضيه الاخص كان الاسكان النقطي اخص من الاسكان الحكمي فمقابل من ان كان النقطي اخص من الحكمي
 لما كان الحكمي وان عموم الضرورة المنطقية من الضرورة الحكمية مستلزم عموم الاسكان النقطي عن الحكمي لغيره فبقوله لانه
 اذا صدق السلب اى هم الذات الخ الحمل اذا اصدق سلب المحمول عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة صدق سلب
 المحمول عن الموضوع اراد بالاداء لولم يصدق هذا السلب اراد ابا يصدق لايجاب في اركان وصدق الايجاب يستلزم وجود
 الموضوع فيكون الموضوع موجودا مستصفا بالمحمول وقد فرض ان المحمول سلب عن الموضوع مادام وجود ذاته ههنا قوله فليس
 في معناها اى معنى السالبة الضرورية الازلية مثل النقص في معنى السالبة الضرورية المطلقة بل يقال ان السلب اراد على الذات
 المقيدة بالازلية والماهية فالمنع ان الثبوت اراد ابا سلب بالضرورة وما قيل في بيان النقص في معناها بالاجمال
 ثبوت الانخفاض للمعنى في جميع اوقات وجوده سلب بالضرورة بمعنى ان سلب ذلك الثبوت منورى اراد ابا انتهى
 صحيح فان هذا المعنى معناه ما قبل النقص لا بعد النقص كما لا يخفى قوله مقيدا لغيره بالوجود حال من الجانب الخالف
 ليحتمل ان الاسكان هو سلب ضرورة الجانب الخالف ايجابا لا كان او سلبا حال كون ذلك الجانب مقيدا لغيره بالوجود
 الموضوع وجودا متحققا وما قيل في تفسير قوله مقيدا الى سلبا مقيدا انتهى نجيب كما لا يخفى قوله فلا يكون قضية بناء على
 ما هو المشهور الخ فلو توجب العلم مع ما لا يعدم كان غير المتعقضية وسند عليان هذا القضية على نسبة الحالة وى
 متحقق حاله عدم الاطلاق ايضا فكيف لا يكون غير العلم عن قضية كما قدم من النصف المحجب من نقل عنه هذا المنع وخرق السند
 عند نفسه وقال كيف وان المتعقضية قضية وليس بدعوى انتهى اما علمت سلبا ان افطن اذعان بسبب واما لمحت كذا
 الحكماء ان الاذعان به المقصود على اربعة اقسام من تحليل جعل مركزين فكيف يقال ان المتعقضية قضية وليس
 بخرق لم يقوله ولكلما قطعت من هذا اى من غاية الاعتدال وما قيل قوله من هذا اى من بيان ان المراد الوجود
 بالفعل كما يعلم من الاعتدال انتهى فقيانه لسبب المعنوم من الاعتدال الموضوع بالفعل بل انما ينبغي التفتيش كما لا يخفى
 قال او موضوعا اى يكون الموضوع مختلفا مع استحاد المحمول وحدة الكيفية وما قيل قال او موضوعا بان يكون الموضوع
 مختلفا بمعنى اذا كان الحكم مختلفا بالايجاب والسلب ليس اى ما يخرق لغيره فصار متعدد ما خور به ضا حاك عمود ضا حاك

الى معناه
 سلبا على

ففيه انه خلط بين نقد الحكم باختلافه في نفسه كيف ومن تعدده باختلاف الموضوع فتدبر قوله لما كان المنطوق لتسهيل الخ
 اللام جازمه وكلية مصدرية وبذا القليل لغو لا داعية فيه وسيمثل ان يكون كمنه لما شرطه فتقول لا داعية فيه وال على الجواب وما
 قيل من ان هذا شرط وجزاه قول الشارح قال في الحاشية الخ فغير انه للرايين الشرط والجواب انما قل قوله فلا يصح في
 اس الية فوسمخ ان قولنا لاشي من الانسان بحجوان بالضرورة في وقت عدمه لصدق وقية مطلقة ولا يصح في هذا الوقت
 الممكنة التي فيها سلب صدق الايجاب لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ما دام الذات موجودة الا ان يراد في الوقت بالوقت وقت
 من اوقات وجود الذات فلا يصدق في المثال المذكور سلبية الوقتية ايضا او يكون المراد بالممكنة التي تحكم عليها بانها اعم القضايا بالضرورة
 الضرورية الاولية فحاصلها الممكنة التي تحكم فيها السلب ووجه الايجاب لا يرد فيه فصدق في المثال المذكور السالبة الممكنة ايضا بسبق
 عدمه على وجود الانسان في الواقع وبذا يلحق في صدق الممكنة التي هي تقيض الضرورية لازمية آرد بالامكان الممكن ان الحكم كمنه في
 الممكنة كمنه بطلب ضرورة الجواب الخالف ضرورة ذاتية فيصدق هذه السالبة الممكنة في المثال المذكور كمنه في قوله فغير ان سائر الى ان
 هذه السالبة الممكنة ايضا لا تصدق كمنه في المثال المذكور فان ثبت الذاتيات للحكم في المثال الا ان يقال ان تحقق الضرورية للحكم لا يتحقق كمنه في المثال
 الممكنة غير سلمها حقيقة الشارح يح من ان ثبوت الذاتيات واللوازم لها هيئات المحمولة لا يخلو عن قول الجاهل فيه فلا يفتقر
 في تلك الهيئات الضرورية بالنظر الى الذات باعتبار اى محمول كان في مادة الضرورية الحكمية بمعنى السالبة الوهية لا يتحقق
 اسالبة الممكنة العامة الحكمية ولا يصدق ضرورة السلب في وقت عدم الموضوع ايضا لاستحالة التوهم وعدم الوجوب كمنه لا يتحقق
 من بعض خبر آلو الكذبة العلم قدس المصدر والعجز قوله كمنه في الخارجية فان فيه يكون الحكم بالثبوت نقضا في الاقوال والحقيقة
 بلا دخل التقدير وقابل من ان الحكم في الخارجية يتحقق المحمول على تقدير وجود الموضوع فنظفنا امل قوله اى لا لادنى الجزم
 بل بعض الاتفاق كما نقول في الاسود والاكاتب بل انما ان يكون آردوا وكاتبنا هذه قضية منفصلة بجهينة اتفاقية انما
 منافاة بين مضمون الاسود والاكاتب وقابل من انه لا منافاة في هذا المثال بين مضمون الاسود والاكاتب بحسب وجوب السلب
 في هذا المثال قال اوصدنا فقط اكدنا فقط اترو ان قيد فقط يحتمل التبيين الاول ان يكون الحكم في مائة الجميع بالانكار
 في الصدق فقط اى مع الحكم بعدم التثاني في الكذب وفي مائة الخلو بالتثاني في الكذب فقط اى مع الحكم بعدم التثاني في الصدق
 ووجه الوجه اختاره الشارح والتثاني ان يكون الحكم في مائة الجميع بالتثاني في الصدق فقط اى مع عدم الحكم بالتثاني في الكذب
 سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم به الضار اذ لو كان الحكم في مائة الخلو بالتثاني في الكذب فقط اى مع عدم الحكم بالتثاني في الصدق
 سواء حكم بعدم التثاني فيه او لم يحكم به ايضا كذا اصرح بعض الافاضل والوجه الثاني انهم من الوجه الاول كما لا يخفى قوله الاول ان
 الحكم في مائة الجميع بالتثاني في الصدق مشروط بعدم الحكم في جانب الكذب اصلا لا بالتثاني في السلب بالتثاني في الحكم
 في مائة الخلو بالتثاني في الكذب مشروط بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني في ولا يسلب التثاني في مائة الجميع
 ومائة الخلو بالتثاني في الكذب مشروط بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني في ولا يسلب التثاني في مائة الجميع
 في جانب الكذب والصدق فلا يتحققان بهذا المعنى في مادة الحقيقة وفي مائة الجميع بالصدق الاول ان الحكم بالتثاني في الصدق
 وعدم التثاني في الكذب فلا يصدق عليها مائة الجميع بهذا المعنى لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الكذب اصلا بالتثاني
 والاعتماد وفي مائة الخلو بالتثاني في الكذب وبعدم التثاني في الصدق فلا يصدق عليها مائة الخلو بالتثاني في
 لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الصدق اصلا لا بالتثاني في ولا يسلب التثاني في وبذا بيان الوجه الاول من الوجهين الذين
 ذكرهما الشارح يح وقابل من ان الوجه الاول منها في مائة الجميع ان الحكم فيها التثاني في الصدق فقط اى لم يحكم فيها بالتثاني
 في الكذب سواء حكم بعدم التثاني في الكذب او لم يحكم في مائة الجميع ان الحكم فيها التثاني في الكذب فقط اى لم يحكم

اي هذا الحكم الجاهل
 في مائة الجميع بالصدق

بأن الحكم في مائة الجميع بالصدق
 لا يصدق في مائة الجميع بالصدق

فيما بالنسبة في الصدق سوار حكم بعدم التناقض فيهما انتهى لمخاضا فغلبنا هذا الحق ليس مما اولاهما ولا يطبق على
عبارة الشارح مع بل انما هو جريان من الوجهين اللذين في تعليلهما قد فطنا كما بين في القول سابقا فدل هذا الاطلاق والاعتراف
النسبي منها من ان حكم في مائة الجمع بالنسبة في الصدق سوار حكم بالنسبة في الكذب او بعدم التناقض في او لم يحكم بشئ منهما وان
يحكم في مائة الخلو بالنسبة في الكذب سوار حكم بالنسبة في الصدق او بعدم التناقض في او لم يحكم بشئ منهما فانه الجمع اليه الاول
المذكور في الشيخ مشروطا بالحكم بعدم التناقض في الكذب وبالوجه الاول منها هو جريان ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم في
جانب الكذب بالنسبة في عدمه وبالوجه الثاني منها هو جريان ذلك بالجمع بهذا الوجه الثاني اعم منها بالمتن
ومن الحقيقة في نفسه عليها حال مائة الخلو هذا تحقيق هذا المقام وقد دل فيه اقدم الاطام قوله في التي في شيخه كلفه العمل
عنها الخ فاعلم الموجه تصديق على حلة التامة التي لا تحتاج العلول الى الخارج عنها وعلى الجواز الاخير من العمل التامة في جميع
مطلقا من العللة التامة والواجب تعالى على مائة مائة كالكلمات باسرها بالعللة موجبة لها والالكان جميع الكلمات انما كانت
افاد الالكان بالعللام قدس الله سمته العزيز قوله بقياسات من الشكل الاول افا والوالد بالعللام قدس في بعض خبراته
بان ليقال كلما وجد العللة الاولى وجد العللة الثانية وكلما وجد العللة الثانية وجد العللة الثالثة فنتج كلما وجد العللة الاولى وجد
العللة الثانية ثم نعم هذه النتيجة الى قضية اخرى هكذا كلما وجد العللة الاولى وجدت العللة الثانية وكلما وجدت العللة الثانية وجد
العللة الثالثة حتى ينتهي الى كلما وجد العللة الاولى وجد العللة الاخرى انتهى وانما فيقال كلما تحقق في العلول جميع العلل فنتج كلما
تحقق عللة تحقق العلول الاخرى فنتج كلما تحقق في العلول الاخرى فنتج انما لا يتعلق بهذا القيس بهذا المقام فان
هذا القيس اثبات التلازم من علولى عللة واحدة ولا كلام فيه هذا انما الكلام هو هذا في الثبات التلازم من العللة الاولى و
العلول الاخرى قوله وقد بينت في ظاهر فان العللة الموجبة التي فاصلا كلما وجد العللة الاولى وجد العللة الثانية وكلما وجدت
الموجبة وجد العلول الاخرى وذلك بانه في فرض ان الشيء الواحد عللة موجبة لشيئين فوجب ذلك العللة يستلزم وجود العلول
كلها فاما ان التبعات لو كان لكل واحدة منها دخل في سببها بالمعلوم لم يكن العللة الواحدة موجبة لعمال العللة الموجبة
لكل من العلولين فكلون تلك العللة مع النتيجة وبعث تامل وقيل من ان حاصله ان التلازم المذكور انما هو في العللة التامة
لا الموجبة مطلقا انتهى فلا يتعلق به عبارة الشارح قوله بقياسات من الشكل الاول قدس بيانها في افادة الوالد بالعللام قدس
سره في التوضيحات واما قبل قوله من الشكل الاول كما عرفت من قوله كلما وجد العلول وجد العللة وكلما وجدت العللة
الاخرى فنتج ما عرفت قدس قوله بل من ان يقول بان عدمه فيثبت الاستلزام في قولنا ان كانت الخصلة زوجا كان
عدمها من جهة التلازم واما قبل من ان لم يقل احد ان الخصلة عدد موجب فان كل احد يقول ان الخصلة عدد وقوله واما قوله
لو صدقت القضية الخ فيقول الشيخ ايضا لو صدق كلما كانت الخصلة زوجا كان عدمها يصدر كل خمسة زوج وهو
الخ وهذا على ما قبل قوله لا قوله لو صدقت الخ ليعني منقول الشيخ لو صدق ان كان الخصلة زوجا كان عدمها اقصى
لا جل صدق كل زوج عددا انتهى فاما استاصله قوله فاعلم هذا لا بد وانما هو على التمثل افاد جوابي واستاذي قدس
المحققين انما لا بد من ان يقول حاصله ان الابراد انما هو على التمثل لان لنا ان نقول ولانا لا نقرب ان يكون الابراد
مجموطة مع المقدم لان لزوم التالي انما يتوقف على طبيعة المقدم ولا دخل فيه للاوضاع ولو سلمنا انه يجب ان يكون الابراد
مجموطة مع المقدم فلو كان يكون الحال مستلما للحال الاخر قوله اعلم انه وان كان معنى الخ جواب سوال وهو ان شئت
شئ على التقدير بالاستلزام ثم ثبت في الواقع فيمكن ان يكون التالي في الالفاظية كاذبا في الواقع تابجا على التقدير قوله ودونكم
ان التقدير الخ وقع دخل وهو ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فالمقدم وان كان منافيا للتالي اذا قد لا يخفى

على
اي سوار الحكم
الحال في نفسه
ابن ابي عمير

على
اي سوار الحكم
الحال في نفسه

على
اي سوار الحكم
الحال في نفسه

صدق التالي اذ هو صادق في نفس الامر والتقدير لا يغير الشيء الواقع فيصدق الاتفاقية على تقدير صدق التالي في نفس الامر
منافاة المقدم ولا يناقض **قال** ان فيه مصادرة الخ اعلم ان المصادرة هو الرجوع الى المطلوب وهو قد يكون بجعل المطلوب عين الدليل
او جزءه وقد يكون موقوفاً عليه لصحة احدهما فاقبل المصادرة بجعل الدليل عين المدعى بحيث لا يكون بينهما تغيير انتهى فنفذ
ان منع قطع النظر عن مصادرة في بعض صورها لا يناسب هذا المقام فان بهنا يتوقف الدليل على المدعى وليس الدليل على
المدعى فاقبل قوله واما التقيص على منع الخ اي لو عترض باننا لا نسلم ان كل نسبة واحدة الغفالية كانت او غير كانت لا تقصور
الامين ثمين فان هذه الكمية نظيرة لابلها من دليل فلا يتم هذا الدفع اي الدفع الذي يدفع به لزوم المصادرة في كبرى الشكل
الاول بل لابد في دفع المنع من اثبات المقدرة المنوعة بدليل او دعوى بآهته وما قيل وما اذا عترض باننا لا نسلم الكمية
وهي قوله كل نسبة واحدة الخ اذ هو نظرية ولا بد لاثبات النظرى من دليل فنقرر الدفع هذا بغير تمايل وذكر كما هو الظاهر
فما استحصل قوله اذ لا يمنع له اذ مقتضى الصدق لا الاختلاف والاتقنا وسقطة لا للاختلاف ولا معنى لان يكون
صفة الشيء ثابتاً فهو كذا قيل اقول يمكن ارجاع التميز الى الاختلاف ويكون المعنى ان اتقنا والصدق متشاوران الاختلاف
ولا فائدة فيه قوله لعل مصادرة الخ في هذا تهديد للدفع الايراد المذكور في قولنا اشترط فلا يتوهم الخ ولا تلتفت الى التمايل
تهديد الايراد بقوله فلا يتوهم فاقبل قوله حتى يلزم عند تحقق احدهما اجتماع المقتضين او اتفاقهما لانهما لا يتحقق احدهما
المتباينين لشيء واحد ثم يتحقق التباين الاخر لثباتنا فيكون امان تحقيق موزك العين الواحد فلهذا جعل
المقتضين او لا فلهذا ارفا مما كنا افاد والحمد لله العلام قدس سره وعلى هذا التفسير يستقيم كونه او الفاصلة بلا كلفة
وما فهم العام والممكن من ان او الفاصلة بمنى العام والوصلة وتقرر هذا المقام بتقريره على مختلف فما ينبغي ان لا تلتفت الى
قوله فان سلب السلب الكلي لا بد ان يكون البية جزئية هذا غلط فان سلب السلب الكلي لا يتحقق في الايجاب الكلي ولا يتحقق
في السلب عن البعض مع الايجاب لبعض فليس هو مساوقاً لسالب الجزئية فمما انه مساوق للايجاب الجزئى وامن هذا من ان
اقابل قوله ولا سالب السالبة السالبة وبهذا السالبة السالبة السالبة البية وما قيل قوله وبهذا السالبة السالبة
السالبة السالبة فسطط قوله فلذا اشترط الاختلاف الخ اي لما لم يثبت اسمها والخصوصية كان الموضوع في ابدى النظر في
واما مقتضى بينهما شرط التناقض مع انها صادقتان فلذا اشترط الخ قوله ولا يكون مساوقاً الخ دفع دخل مقدر لتقرير الدليل
ان يقع النسبة الموجبة موجبة مساوق لرغبة نسبة حال كون ذلك الرغبة موجبة الى الاصل فلا يصح ما قال المصنف من
ان يقع كيفية كيفية اخرى وحاصل الدفع انه ليس مساوقاً له بل هو محض منه في بعض المواضع واعم منه في البعض
قوله وان روعيت الخ دفع دخل مقدر لتقرير الدليل انه لا يجوز ان يكون الواقع مصداقاً للرغبة والموضوع كليهما بان يكون
لرغبة شرط ولم يوضع شرط آخر فالتحريك ضرورى للكاتب في حاق الواقع بشرط الكتابة وعدم التحرك ايضا ثابت له فلهذا شرط
آخر وهو عدم الكتابة فيصدق الصيغة الممكنة في شرطه العامة فكلام الفاضل الا بوجي صحيح وحاصل الدفع ان وعدة الشرط متضمن
في التناقض فاذا روعيت الخ كذا افاد استنادى وجدالي قدوة المتضمن لوزن عدم مرتبها قوله ويكون معنى العكس ان بعض
من ثبت له هذه النسبة الخ فالعكس لبعض من كان شاباً شيخاً كما يندى عليه عبارة الشارح لبعض الشاب كان شيخاً كما قيل
فان هذا العكس قد يهمل المورد ونرى ايراداً عليه لا يوجب الاستدلال قوله لان من افراد النوع نفس مفهوم الانسان فان
الانسان عين البعوضة بعض النوع وما قيل فان الانسان عين البعوضة بعض الانسان فسطط قوله وسبب الامكان
لا يستلزم امكان البعض الخ جواب سوال مقدر لتقرير السؤال ان صدق المطلقة العامة يمكن منفرداً وصدق الاصل ايضا يمكن
فيكون امكاناً متحققاً معينة الامكان في تسلم ان يكون المطلقة العامة صادرة عن الاصل حتى يتحقق امكانها

الصدق
سواء كان المدعى بالصدق او بالانكسار
الصدق

الصدق

جواب هذا الجيب بالمنع وتوكل كيف ان سبب المنع او رد تقوية كونه واجابة المانع ليس من حق بل من السند هذا غاية توضح الجواب
واسم اعلم بالصواب قوله اقول في اى من الجواب وهو من اجاب قوله اما اذا كان المنع في هذا الجيب على سبيل العدل
بأنهات الخلف على الطريق الذي سلكه الجيب والترض من الزام الخصم ساكنا وتقريره انما الغرض المقدره الصادقة في نفس الامر
الى العكس الذي سلكه هو اى الجيب وهو قولنا كما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا بان نصل هذه المقدمه
صغرى وذلك العكس المسلم كبرى فحصلت بين الشكل الاول البنية الاتساج فنتج هذا الغرض المقدره التي انكرها ذلك الجيب على قولنا
كما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا فتقول كما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا وكما لم يكن
ذلك الشئ ثابتا كان المدعى ثابتا فنتج كما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وهذه النتيجة هي المقدره التي انكرها الجيب
والجسمه في بطلان هذه النتيجة كما سجد علم عند الجيب ايضا فكذا العناد والكرم من صغرى هذا القياس كونه صادقة في نفس
الامر الصادق في نفس الامر لا يستلزم العناد ولا من كبرى هذا القياس كونهما مسلمة عند الجيب ايضا ولا من كونهما كذبا
بنية الاتساج ولا من عدم الصغرى الى الكبرى او عدم الصادق الى الصادق مع رعايه لمشرط الايجاب العناد فانما العناد من
القياس الاول الذي كبرى هذا القياس على كس النتيجة وكشبهته في انه ليس العناد من صغر القياس الاول لان كبراهما
مكتسبين على ما مر ولا من البنية كونهما بنية الاتساج فانما العناد من عدم ثبوت المدعى واعتبار صدق النتيجة لمستلزم للعناد
فان كان ثبوت المدعى حقا وهذا هو حال المناظرة فقد حصل تقريرا على سبيل الجيب ايضا ومن هنا الغرض كان ان قوله سلمه هو صغرى
هو نية راجع الى الجيب والفاء في قوله فنتج للتفريع وفيه علة هو فاعل المبرج والتفريع على الضم كونه من ضمن هذا غاية الكلام
هو كلامه قال المققن الحارث بالحق قد سره راد اعلى هذا البحث ان المقدره التي سلمها المباحث جعلها صغرى ممنوعة
او من تقادير عدم ثبوت شئ من الاشياء عدم ثبوت المدعى وكيف يلزم على هذا التقدير عدم ثبوت ذلك الشئ على اى
وانت تعلم ان تسليم هذا المقدمه بمعنى على جوانب مستلزم للمحال محال كما هو متحقق عند المعلق فقد لها محال او عدم الجواب
محال فلا يلزم ان ينزله امحالا آخر وهو ارتفاع النقيضين والعلل تقطع من هذا التفصيل ان دفع اعراض بعض الشاخرين
حيث قال لا يخفى عليك ان المقدره التي لغرضها عكس مقدمه اجنبية بالعلق لما بقدمت دليل المناظرة فالحكم ان قوله
ان يجوز ان يستند كذب النتيجة الى تلك المقدمه بان يقال ان اللفظ لم يلزم من الكبرى لانما صادقة في نفس الامر بل هي الصغرى
ونحن وجه الامتناع ان الصغرى صادقة في نفس الامر كما لا يخفى على من هو من اولي الالباب فكيف تستلزم المحال فان بعض
الاعلماء يدان يمكن للجيب منع كذبة الكبرى فان من جملته تقادير عدم ثبوت ذلك الشئ عدم ثبوت شئ من الاشياء وعلى هذا التقدير
لا يكون للمدعى ثابتا ورد بان لا يمكن للجيب منع كذبة الكبرى فان الكبرى هي التي جعلها الجيب عكس النقيض وسلمه مما في جوابه
ينص هنا فان قلت اخذ من كلام الفاضل الجوزي ان عكس النقيض الذي سلمه الجيب في جوابه ما حكم به ثبوت المدعى على
جميع التقادير الواقعية لعدم ثبوت ذلك الشئ اى النقيض بحيث لا يتحمل لعدم ثبوت شئ من الاشياء الواقعية التي جعلت كبرى
كونهما كذبة فحكم فيها بثبوت المدعى على جميع التقادير لعدم ثبوت ذلك الشئ وانته كانت او غير واقعية بحيث يتحمل لعدم ثبوت
شئ من الاشياء ايضا فكبرى ليست عين ما جعلها الجيب عكس النقيض قلت ان عكس النقيض الذي سلمه الجيب موجهة تستلزم
كلية لزومية لكونه عكسا لوجه الكلية المتصلة للزومية والوجه الكلية المتصلة للزومية عكس النقيض على اى القادير بغضها
والحكم فيها يكون على جميع التقادير المتصلة الاجتماع مع المقدمه وانته كانت او متصلة على ما مر في شرحه فنتج لعدم ثبوت
شئ من الاشياء ايضا فكذا العكس برع من اجل كبرى فنتج قوله في كتابه اى في كتاب علم المناظرة قوله ولما انما كان هذا
البحث اثباتا للعكس الذي منه الجيب على ما هو واجب حجب المنع من اثبات كلامه الذي جعله المنع وتقريره ان تقدر على الجواب

اقول في بحث من جرح
اما اولا فالغرض مقدره
صادقة في العكس الذي
سلمه هو فنتج المقدمه
التي انكرها بان نقول
كلما لم يكن شئ من
الاشياء ثابتا لم يكن
ذلك الشئ ثابتا وكما
لم يكن ذلك الشئ
ثابتا كان المدعى ثابتا
فنتج كما لم يكن شئ
من الاشياء ثابتا كان
المدعى ثابتا فنتج
على ما تقرره توجيهه في
الكتبه فانما هذا التقدير
واشتهر به المحصلين
ان تحقق الخاص مستلزم
لحقق العام فكما كان
ذلك الشئ ثابتا كان
شئ من الاشياء ثابتا
واذا كان عكس النقيض
من اعتبار نقيض الجواب
به وهو فنهنا علة انتظام
العابا فليكون ما انتظام
الخاص فيها فترى ان يكون
الحاكم عليه من الغضبية
الحاصلة بالعكس عما

وشتهد بين المحصلين ان تحقق الخاص فهو مستلزم لتحقيق العام ويؤيد ضرورة ان الخاص هو العام مع قيدها لما كان ذلك الشيء
عني ليقضي شيئا خاصا في حق الاشياء وانما تحققه كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما تقر
ولم يجب يدعي ان الشيء في الاصل اعني النتيجة وهي قولنا كلما لم يكن المدعي ثابته كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما تقر
ايضا يكون الشيء خاصا لا مضمورا ولا مطلقا فحق القول كلما صدق في النتيجة كلما لم يكن المدعي ثابته كان ذلك الشيء عني ان يقضي ثابته كما هو
مسلم لم يجب ويتحقق بقوله قولنا كلما كان ذلك الشيء ثابته كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما لم يكن المدعي ثابته كان شي من الاشياء
ثابته كما تقر من مستلزم ثبوت الخاص بثبوت العام مع نفع النظر عن خصوصية المصدق بلما صدق هذا القول فنقول عكسه لازم لزوم
عكس العقيدة لعل لا يرب في اذ لا بد في عكس النقيض من اعتبار النقيض الجزر الثاني بجملة ما فيه ضد عين اخذ العكس لنقيض نافي في هذا القول
ولا يرب في عموم نافي هذا القول فيكون نقيض هذا الثاني في العام وانتهى العام لما يكون بانتفاء جميع الخواص كما هو الظاهر فلا محالة
يكون المقدم في العقيدة التي تحصل بعد عكس هذا القول لعكس النقيض عاما فيصدق في العكس قولنا كلما لم يكن شي من الاشياء
ثابته لم يكن المدعي ثابته وهذا هو المراد بالخالطة فقد لزوم انك لم يجب ووجه الخاطئة وان اخرج في صدر كنه ما ذا اراد المؤلف بقوله
ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام ان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام فهو ممنوع انما يلزم تحقيق العام
من حيث هو وان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو مسلم لكن انتفاء العام من حيث هو يجوز ان يكون
بانتفاء فردا كما هو شأن موضوع المسئلة القديمة من التحقيق بتحقق فرد الانتفاء بانتفاء فرد فاقال المؤلف آخره انتفاء العام
انما يكون بانتفاء جميع الخواص ممنوع فاذ جاز بانتمنا الشق الاول اعني ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام
وليس عليه عسي ان يكون مكافؤا لثبوت كليات ان موضوع العقيدة الطبيعية اعني العام من حيث هو عام من شأنه تحقق
بتحقق فرد الانتفاء بانتفاء جميع الافراد ولكل فظن ما فصلنا ان المؤلف جبر عن المقدم بالحكم عليه وعن التالي بالحكم به
والاجع فيه ليد وضوح المقصود وقد بر قوله فهذا المنع انما يفر على ان تقدم من ثبوت العكس الذي منه لم يجب ليقتره وانما ثبت
ذلك العكس الذي منه لم يجب بالمنع الذي صدر منه ترجع الى ان من صدق المطلق لا يتسلم صدق المقيد او ان من صدق كذب المقيد
لا يتسلم كذب المطلق وكل منهما باطل كما ترى اذ لو سلم استلزام صدق المقيد صدق المطلق لكان صدق ذلك العكس كما تقر
في ثبوت قوله ولعل ان هذا بيان لمنشأ مغلط لم يجب ان يكون الجيب لعل عزم ان خصوصية المصدق ودخل في مفهوم العام فصار
ضاهيا الى هذا الزعم قال ان المراد من الشيء في الاصل اعني النتيجة وهو قولنا كلما لم يكن المدعي ثابته كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما تقر
الخاص عني ليقضي انفسه فيتحقق ويصدق شي من الاشياء في ضمن الشيء الخاص قوله ولو كان كذلك انما هذا بيان لمنشأ
ذلك المنشأ وتوضيح ما زعم لم يجب من اعتبار خصوصية المصدق واخلا في العام الصادق فاسد اذ لو كان الامر كذلك لم ينسب
خصوصية المصدق للزم مفاسد منها ان لم يكن ليقضي العام والافضل العكس فلو انما قد تقر في اكثر النسخ ان العام الخاص مطلقا يكون
منه ان العام في الحقيقة هو المقيد من انفسه وانما هو الخاص في الحقيقة هو المقيد من انفسه لان العام في الحقيقة هو المقيد من انفسه
حيوان ولعل الحيوان ليس بالانسان ومن ينشئ الانسان والحيوان نفس الانسان والحيوان نفس الانسان والحيوان نفس الانسان
لعكس العنصرين لان النقيض الحيوان وهو الانسان نفس من ينشئ الانسان وهو الانسان نفس الانسان لان الانسان لان
انتفاء العام مستلزم انتفاء الخاص وصدق بعض الانسان ليس بالحيوان لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام فلو ان
يتحقق العام في ضمن فرد آخر سوى هذا الخاص المنفصل واذ تقر هذا فنقول لو اعتبر خصوصية المصدق كما ليعتبر لم يجب لما كان من
نقيض العام والخاص مطلقا عموم وخصوص مطلقا بل يكون بين نقيض العام والخاص مطلقا مضمورا واذ لا يلزم من اجل انه خلاف
المقرر فاللزم مثله ووجه الملازمة ان لا يلزم من اعتبار خصوصية المصدق صدق النقيضين العكسين لان القول عني قولنا كلما لم يكن

اعني ان الشيء في الاصل اعني النتيجة وهي قولنا كلما لم يكن المدعي ثابته كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما تقر
ايضا يكون الشيء خاصا لا مضمورا ولا مطلقا فحق القول كلما صدق في النتيجة كلما لم يكن المدعي ثابته كان ذلك الشيء عني ان يقضي ثابته كما هو
مسلم لم يجب ويتحقق بقوله قولنا كلما كان ذلك الشيء ثابته كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما لم يكن المدعي ثابته كان شي من الاشياء
ثابته كما تقر من مستلزم ثبوت الخاص بثبوت العام مع نفع النظر عن خصوصية المصدق بلما صدق هذا القول فنقول عكسه لازم لزوم
عكس العقيدة لعل لا يرب في اذ لا بد في عكس النقيض من اعتبار النقيض الجزر الثاني بجملة ما فيه ضد عين اخذ العكس لنقيض نافي في هذا القول
ولا يرب في عموم نافي هذا القول فيكون نقيض هذا الثاني في العام وانتهى العام لما يكون بانتفاء جميع الخواص كما هو الظاهر فلا محالة
يكون المقدم في العقيدة التي تحصل بعد عكس هذا القول لعكس النقيض عاما فيصدق في العكس قولنا كلما لم يكن شي من الاشياء
ثابته لم يكن المدعي ثابته وهذا هو المراد بالخالطة فقد لزوم انك لم يجب ووجه الخاطئة وان اخرج في صدر كنه ما ذا اراد المؤلف بقوله
ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام ان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام فهو ممنوع انما يلزم تحقيق العام
من حيث هو وان اراد ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو مسلم لكن انتفاء العام من حيث هو يجوز ان يكون
بانتفاء فردا كما هو شأن موضوع المسئلة القديمة من التحقيق بتحقق فرد الانتفاء بانتفاء فرد فاقال المؤلف آخره انتفاء العام
انما يكون بانتفاء جميع الخواص ممنوع فاذ جاز بانتمنا الشق الاول اعني ان تحقق الخاص مستلزم لتحقيق العام من حيث هو عام
وليس عليه عسي ان يكون مكافؤا لثبوت كليات ان موضوع العقيدة الطبيعية اعني العام من حيث هو عام من شأنه تحقق
بتحقق فرد الانتفاء بانتفاء جميع الافراد ولكل فظن ما فصلنا ان المؤلف جبر عن المقدم بالحكم عليه وعن التالي بالحكم به
والاجع فيه ليد وضوح المقصود وقد بر قوله فهذا المنع انما يفر على ان تقدم من ثبوت العكس الذي منه لم يجب ليقتره وانما ثبت
ذلك العكس الذي منه لم يجب بالمنع الذي صدر منه ترجع الى ان من صدق المطلق لا يتسلم صدق المقيد او ان من صدق كذب المقيد
لا يتسلم كذب المطلق وكل منهما باطل كما ترى اذ لو سلم استلزام صدق المقيد صدق المطلق لكان صدق ذلك العكس كما تقر
في ثبوت قوله ولعل ان هذا بيان لمنشأ مغلط لم يجب ان يكون الجيب لعل عزم ان خصوصية المصدق ودخل في مفهوم العام فصار
ضاهيا الى هذا الزعم قال ان المراد من الشيء في الاصل اعني النتيجة وهو قولنا كلما لم يكن المدعي ثابته كان شي من الاشياء ثابته متحققا لا محالة لما تقر
الخاص عني ليقضي انفسه فيتحقق ويصدق شي من الاشياء في ضمن الشيء الخاص قوله ولو كان كذلك انما هذا بيان لمنشأ
ذلك المنشأ وتوضيح ما زعم لم يجب من اعتبار خصوصية المصدق واخلا في العام الصادق فاسد اذ لو كان الامر كذلك لم ينسب
خصوصية المصدق للزم مفاسد منها ان لم يكن ليقضي العام والافضل العكس فلو انما قد تقر في اكثر النسخ ان العام الخاص مطلقا يكون
منه ان العام في الحقيقة هو المقيد من انفسه وانما هو الخاص في الحقيقة هو المقيد من انفسه لان العام في الحقيقة هو المقيد من انفسه
حيوان ولعل الحيوان ليس بالانسان ومن ينشئ الانسان والحيوان نفس الانسان والحيوان نفس الانسان والحيوان نفس الانسان
لعكس العنصرين لان النقيض الحيوان وهو الانسان نفس من ينشئ الانسان وهو الانسان نفس الانسان لان الانسان لان
انتفاء العام مستلزم انتفاء الخاص وصدق بعض الانسان ليس بالحيوان لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام فلو ان
يتحقق العام في ضمن فرد آخر سوى هذا الخاص المنفصل واذ تقر هذا فنقول لو اعتبر خصوصية المصدق كما ليعتبر لم يجب لما كان من
نقيض العام والخاص مطلقا عموم وخصوص مطلقا بل يكون بين نقيض العام والخاص مطلقا مضمورا واذ لا يلزم من اجل انه خلاف
المقرر فاللزم مثله ووجه الملازمة ان لا يلزم من اعتبار خصوصية المصدق صدق النقيضين العكسين لان القول عني قولنا كلما لم يكن

فهذا المنع يرجع اما الى منع صدق المطلق بعد تسليم صدق المقيد او الى منع كذب المقيد بعد تسليم كذب المطلق وذلك كما ترى ولعله زعم خصوصية المصدق داخل في مفهوم المصدق داخل في مفهوم المصدق ولو كان كذلك لم يكن نقيضا للاعم والاخص

بالعكس ولزم انعكاس الكلية كلية المستثنى الى غير ذلك من المفاسد

الانسان كل لاجيوان لا الانسان في ضمن اللاحيون لا الا الانسان المطلق فيصدق موجب كذا في اخرى ايضا من انفسه فقولنا
 لبعض الانسان ليس بالاحيون وهو قولنا كل لا الانسان في ضمن اللاحيون لاجيوان وكلما تحقق صدق الاحتشاقين المتكثيرين
 شخصي التساوي لكون مرجع التساوي اليها ومنها انه لزوم انعكاس الكليته في المستوي وتوضيح ان انعكاس المستوي المستوي
 عبارة عن تبديل طرفي القضية بان يجعل ما هو محمول عنوان الموضوع وما هو عنوان الموضوع محمولا مع بقا الصدق والكيف
 بان الاصل ان كان صادقا كان انعكاس الصداق قاطعا وان كان الاصل موجبا كان انعكاس الموجب حيا وان كان لا
 سالبا كان انعكاس ايضا سالبا والموجبة الكليته لا انعكاس الجزئية لا كذا لجزء ان يكون المحمول اعم فيصدق الاصل نحو كل انسان
 حيوان لضرورة صدق المحمول على جميع افراد الموضوع ولا يصدق عكسه كذا وهو قولنا كل حيوان انسان والا لزوم صدق البعض
 على كل افراد الامر وهو ايضا العموم والخصوص بل يصدق عكسه جزئية وهو قولنا لبعض الحيوان الانسان هذا ما لم يحقق المقر عينه
 واذا القتر هذا فنقول لو اعتبر خصوصية المصدق كما يعتبره المحسب لما كان انعكاس الكليته جزئية بل لزوم انعكاس الكليته في انعكاس
 المستوي والا لازم باطل وهو خلاف المقرر فاللزوم مثله ووجه الملازمة انه من اعتبار خصوصية المصدق يكون معنى قولنا كل
 انسان حيوان كل انسان حيوان في ضمن الانسان فيصدق عكسه كذا ايضا وهو قولنا كل حيوان انسان الانسان الانسان
 فانعكاس الكليته ومنها انه لم يبق بين كليتين عموم مطلق اصلا ولم يوجد من المقرات بل من اجل العبيدات تحقق العموم والخصوص
 مطلق بين الانسان والحيوان ولما اعتبر خصوصية المصدق كما هو من شأنه بسبب فليس بين الانسان والحيوان عموم مطلق والا
 باطل فاللزوم مثله ووجه الملازمة ان اريد في جانب الحيوان هذا المصدق الخاص الذي هو الخاص فبين الانسان والحيوان
 الذي في ضمن الانسان مساواة وان اريد في جانب الحيوان المصدق الآخر غير ذلك الخاص كالفرس فبين الانسان والحيوان
 الذي في ضمن الفرس مساواة كذا وعلى كلا التقديرين فقط العموم ولم يبق لنا من ان لم يبق بين كليتين عموم من وجه اصلا
 والتبرير انه من المسلمات تحقق العموم من وجه بين الابيض والحيوان ولو كان لغير خصوصية المصدق كما هو واجب المحسب لما كان منبها
 عموم من وجه والا لازم باطل فاللزوم مثله ووجه الملازمة ان اريد بالابيض المصدق الذي هو الحيوان والحيوان المصدق
 الذي هو الابيض لزم ان يكون بين الابيض والحيوان مساواة صدق كل هين في ضمن الحيوان حيوان وكل حيوان في ضمن الابيض
 هين ان اريد بالابيض مصدق غير الحيوان كالشوب والحيوان مصدق غير الابيض كالغزل فيكون بين الابيض والحيوان عيب
 مساواة كذا وعلى كلا التقديرين فحين العموم من وجه وبان لم نجد ان الاخران من نتائج افكارنا لعل المصنف قد يستتره
 ارادها بقوله الى غير ذلك من المفاسد قال الفاعل الجولجوري التوضيح ان قياس بشرية التي هي نتيجة ههنا على نفعية
 ان اعم والاحض مطلقا غير متواني عدم اعتبار خصوصية المصدق قياس مع الفارق لانه لا يلزم من عدم اعتبار الخصوصية في
 نفعية اعم والاحض غير متواني عدم اعتبار الخصوصية في النفية فان مثله حلا والعمل كما يكون باعتبار مطلق الطبيعة ودون الخصوصية اما
 ههنا فقد حكم باللزوم ومن ادلوا لم اعتبر خصوصية المصدق في النتيجة اعني قولنا كلما لم يكن المدعى ثابا كان شيء من الاشياء
 ثابا بل ان هذا الشيء اعم من ان يكون في ضمن المدعى او في ضمن نفية لم يحقق اللزوم وكذلك الحال في كل بشرية والالم
 يتحقق اللزوم في مثل قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فانه برز شك قوله واما ثانيا فالحجج من صدق انعكاس
 الذي سلمه المحسب وتوضيح انه لا حاجة لنا الى ان نأخذ الشيء في اصل النتيجة عاودا لاجابة لنا الى ان نأخذ نفيتين الشيء في انعكاس
 كما نأخذ عموم الشيء في اصل النتيجة دعوتهم نفية الشيء في كسها في بحث الثاني وقدم تقريره بل يكفي إطلاق الشيء في انعكاس
 الشيء اعني نأخذ الشيء من حيث هو متحققا في ضمن ذلك الشيء الخاص في النتيجة ويكون ماضا لنتيجة كلما لم يكن المدعى ثابا
 كان ذلك الشيء ثابا ولو نأخذ نفية هذا الشيء الخاص في انعكاس هذه النتيجة فيكون انعكاسه كذا لم يكن ذلك الشيء ثابا كان

حجج

حجج

حجج

حجج

واما ثانيا
 فلا حاجة
 الى اخذ
 تعميم الشيء
 ونفعية
 بل يكفي
 إطلاق الشيء
 والعصم
 مستفاد

المدعى انما هو العكس هو الذى يلزم المحجب وادعى انه ليس بمتحقق فنقول ان هذا العكس باطل فان مقتضى تالى التقييد جعل متحققا
العكس وادعى المتأخر فى تالى التقييد ان جعل شيئا تاما صلا عاما الا ان العموم مستفاد من السور لئلا يكون معنى العكس انما هو جميع
نقد احرى عدم ثبوت ذلك الشيء الخاص بثبوت المدعى لازم ومن البين ان من جميع نقاد ويرى عدم
تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية ولا يلزم على هذا التقدير
تحقق الشيء الذى هو المدعى وكيف يصدر عن العكس في تلك الحالة يلزم على تقدير عموم الشيء والفتقن على جميع النقاد ويرى كما مر
في البحث السابق كذلك يلزم ذلك الخلف على تقدير إطلاق الشيء واخذ الشيء تاما على تقدير واحد قبل من جميع النقاد ويرى
عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية وهذا التقدير من الخلف كانت في تقدير الخلف فقدر تغير الخلف واطل الجواب فان قلت
اخذ اس كلام الفاصل كقولنا هو الذى يلزم عدم تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية
لكن هذا ثبوت والتقدير بحال فيكون العكس الذى يلزم محجب باحكم فيه بثبوت المدعى على جميع النقاد ويرى عدم ثبوت ذلك
الشيء وليس هذا التقدير من نقاد ويرى عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية فقلت ان العكس موجه متصلة كغيره من التقييد والتقدير
ينهاى التقدير بالقياس بين اجتماعها مع اللقم واعتية كانت في نفسها او مستحيلة فافاد نقاد ويرى عدم ثبوت الشيء بالكلية
الموجبة خلاف التماس فان قلت قلنا ان التمسر لتقدير المكنة الاجتماع مع اللقم كانه لم لا يجوز ان لا يكون تقدير عدم تحقق شيء
من الاشياء بالكلية من الامراض المكنة الاجتماع مع عدم تحقق ذلك الشيء الخاص فلا استحالة فقلت كان اجتماع هذا التقدير مع
عدم تحقق ذلك الشيء الخاص لا يكتفي به القرينة المستفيدة وان كان هذا التقدير محال في نفسه فقدر قوله من السور اعلم ان
كيفية ايراد الموضوع في العمدة وكيفية نقاد ويرى عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية ليس هو ايرادا من سوا المبدأ وان سوا المبدأ محبط بالمبدأ كذا
باستين المكنة محبط بالافراد والتقدير كذا ايضا قوله بذلك اى التماس الذى يعجز عن ثبوت قوله لا يقال الخ هذا اعتراض
على وجه الثالث من جانب المحجب وبغيره انه لما اقبل قولنا كالممكن ذلك الشيء ثابا كان المدعى ثابا بان من جميع
نقاد ويرى عدم تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية ولا يلزم على هذا التقدير تحقق المدعى لان المدعى ايضا
شي من الاشياء فنقول ان عدم ثبوت ذلك قياس الخلف الذى هو مفتوح في اثبات العكس والتسامح والتفاسن والسداد اب
قياس الخلف الى الخلف ذلك القول ايضا باطل هو المطلوب وجه لزوم السداد اب قياس الخلف على تقدير إطلاق ذلك
القول ان ما قياس الخلف فقلت كالممكن المدعى ثابا كان انقيضه ثابا وهذا الدار باطل باطل به ذلك القول لا نقول
ان من جميع نقاد ويرى عدم ثبوت المدعى ثبوت شيء من الاشياء ولا يلزم على هذا التقدير تحقق لفتقن المدعى لانه ايضا شيء من
الاشياء وانما اقبل الدار باطل ليدرك قوله لا نقول الخ جواز الخلف من وجهان محجب بل ان لزوم ثبوت المدعى
على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء باطل لان المدعى ثبوت الخلف على العكس كالممكن شيء من الاشياء ثابا كان كذا
ثابا وانما العكس آخر وهو قولنا كالممكن ذلك الشيء ثابا كان المدعى ثابا وادعى الخلف فقدر ذلك محجب يلزم إطلاق
دار قياس الخلف فقلت قياس الخلف على عدم ثبوت المدعى ثابا كان انقيضه ثابا وهذا الدار باطل باطل به ذلك القول لا نقول
لا نقول بل ان العكس الذى هو محبط الخلف كالممكن الخلف فقلت ان مقتضى علمنا ولا يصلح ما قياس الخلف على عدم ثبوت
ان نقول ان عدم ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء باطل ان لا يلزم من إطلاق قولنا كالممكن كذا
ثابا كالممكن ثابا بل ان قياس الخلف لا يلزم من ذلك القول بل ما يري كذا الاشياء وان اطل كذا ذلك القول
كالممكن الخلف كذا لا يستلزم جاز من ان يكون استثنى ثابا في جميع نقاد ويرى عدم ثبوت المدعى ثابا كان كذا قوله فقدر
الاشياء الى ثابا قوله والحق في ذلك المبدأ كالممكن الخلف كالممكن الخلف الذى هو مفتوح في زعم جميعا المحققين

من السور فانه
من البين ان
جميع نقاد ويرى
تحقق ذلك الشيء
على تقدير شيء
من الاشياء بالكلية
انما ان الخلف
يلزم على تقدير
عموم الشيء على جميع
النقاد ويرى عدم
تحقق ذلك الشيء
الخاص على تقدير
عدم تحقق شيء من
الاشياء بالكلية
فقلت ان العكس
موجه متصلة كغيره
من التقييد والتقدير
ينهاى التقدير
بالقياس بين
اجتماعها مع اللقم
واعتية كانت في
نفسها او مستحيلة
فافاد نقاد ويرى
عدم ثبوت الشيء
بالكلية الموجبة
خلاف التماس فان
قلت قلنا ان التمسر
لتقدير المكنة
الاجتماع مع اللقم
كانه لم لا يجوز
ان لا يكون تقدير
عدم تحقق شيء
من الاشياء بالكلية
من الامراض
المكنة الاجتماع
مع عدم تحقق
ذلك الشيء الخاص
فلا استحالة فقلت
كان اجتماع هذا
التقدير مع عدم
تحقق ذلك الشيء
الخاص عدم تحقق
شيء من الاشياء
بالكلية ولا يلزم
على هذا التقدير
تحقق المدعى لان
المدعى ايضا شيء
من الاشياء فنقول
ان عدم ثبوت ذلك
قياس الخلف الذى
هو مفتوح في
اثبات العكس
والتسامح
والتفاسن
والسداد اب
قياس الخلف
الى الخلف
ذلك القول
ايضا باطل
هو المطلوب
وجه لزوم
السداد اب
قياس الخلف
على تقدير
إطلاق ذلك
القول ان ما
قياس الخلف
فقلت كالممكن
المدعى ثابا
كان انقيضه
ثابا وهذا
الدار باطل
باطل به ذلك
القول لا نقول
ان من جميع
نقاد ويرى
عدم ثبوت
المدعى ثبوت
شيء من
الاشياء
ولا يلزم
على هذا
التقدير
تحقق
المدعى
لانه ايضا
شيء من
الاشياء
وانما اقبل
الدار باطل
ليدرك قوله
لا نقول الخ
جواز الخلف
من وجهان
محجب بل ان
لزوم ثبوت
المدعى على
تقدير عدم
تحقق شيء
من الاشياء
باطل لان
المدعى ثبوت
الخلف على
العكس كالممكن
شيء من
الاشياء
ثابا كان
كذا
ثابا وانما
العكس آخر
وهو قولنا
كالممكن ذلك
الشيء ثابا
كان المدعى
ثابا وادعى
الخلف فقدر
ذلك محجب
يلزم إطلاق
دار قياس
الخلف فقلت
قياس الخلف
على عدم
ثبوت المدعى
ثابا كان
انقيضه
ثابا وهذا
الدار باطل
باطل به ذلك
القول لا
نقول بل ان
العكس الذى
هو محبط
الخلف كالممكن
الخلف فقلت
ان مقتضى
علمنا ولا
يصلح ما
قياس الخلف
على عدم
ثبوت
ان نقول
ان عدم
ثبوت
المدعى
على
تقدير
عدم
تحقق
شيء
من
الاشياء
باطل
ان لا
يلزم
من
إطلاق
قولنا
كالممكن
كذا
ثابا
كالممكن
ثابا
بل ان
قياس
الخلف
لا
يلزم
من
ذلك
القول
بل ما
يري
كذا
الاشياء
وان اطل
كذا
ذلك
القول
كالممكن
الخلف
كذا
لا
يستلزم
جاز
من ان
يكون
استثنى
ثابا
في
جميع
نقاد
ويرى
عدم
ثبوت
المدعى
ثابا
كان
كذا
قوله
فقدر
الاشياء
الى
ثابا
قوله
والحق
في
ذلك
المبدأ
كالممكن
الخلف
كالممكن
الخلف
الذى
هو
مفتوح
في
زعم
جميعا
المحققين

تقدير عدم ثبوت شئ من الاشياء ولا يلزم على هذا التقدير ثبوت شئ من الاشياء فكيف يجوز تصديق كلية الاصل من
ذلك الاصل سلم الصدق عند ذلك المقدم ايضا فلو علمت واما ثانيا فان كلامنا ليس في اعتقاد عكس الشرطيات وعدم
اعتداده بل كلامنا في ان منع الجزم في احد عكس المتأخرين والتعدين لا يجوز العقل في عكس لنعني النتيجة وهذا الكلام حق
الآن واما انكبا فبان المحققين قائلون بعدم اعتدائه عكس لنعني المتأخرين في المنفصلات لا في مطلق الشرطيات كما لم ينع
ذلك المقدم الا ان يقال انه مخالف للقول فانه قال في اسلم مطلقا ان المعنى العكس على راي القدر فاما بل ان
انا نضمنه الى عكس النقيض على طريق القدر قولنا كما لم يثبت المدعى كل النقيض ثابنا فنقول كما لم يثبت شئ من الاشياء ثابنا
المدعى وكلما لم يثبت المدعى كان لنعني ثابنا فنخرج كما لم يثبت شئ من الاشياء كان لنعني ثابنا فنقول لعدم مقتضى اخرى
صاوتها كما لم يثبت شئ من الاشياء كان لنعني ثابنا وكما كان لنعني ثابنا كان شئ من الاشياء ثابنا فنخرج كما لم يثبت شئ من الاشياء
كان لنعني ثابنا فاذ اختلف الراجح او دونه لبعض المتأخرين يرجح على سبيل المعارضة بالقلب بقوله لا يخرج من الحقيقة كما لم يثبت
كان لنعني ثابنا وكذا يخرج من قولنا كما كان لنعني ثابنا كان شئ من الاشياء ثابنا فنصل الجزم في قولنا كما لم يثبت المدعى
كان شئ من الاشياء ثابنا فيجب الجزم في عكس لنعني اعني قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابنا كان المدعى ثابنا ومع الجزم في
العكس لا يجوز العقل صدق قولنا كلما لم يثبت شئ من الاشياء لم يثبت المدعى شئ كما صغافهم ونسلك قولهم وذلك الخ سند المنع والواجب
للمانع الى ذكره سند الالاف ذكره بقوته لنعني فزيد المشار اليه المنع قوله لجواز استدلال الخ بالعلم ان العقل يجوز ان يستلزم محال
محال اذا تجوز الاجزئية ومن ههنا جازوا استدلال شئ محال لنعني كاستدلال اجتماع لنعنيين لنعني وهو ارتفاع لنعنيين
وهو استدلال شئ محال لنعنيين اي عدم الشئ وجوده كقولنا انكم كبر شئ من الاشياء ثابنا كان زيدا قائما مكان زيد ليس
بقائم فقدر بقوله وذلك الخ شروع في تشييل جواب استدلال محال محال باقوال الحكماء واث رايه لذلك هو هذا الجواز قوله
في اثبات قدم الزمان الخ اعلم اول ان القديم على تبيين القديم بالذات وهو الذي لا يكون وجوده من غيره والقديم بالزمان هو
الا يكون سبوقا لعدم والاول صغير في الحق تعالى يرشال الثاني الفلك على الزمان وكذا الحادث على تبيين الحادث بالذات وهو الذي
يكون وجوده من غيره فجميع الكمالات والحادث بالزمان هو الموجود وعدمه بالزمان فمت لم يكن ذلك الحادث موجودا فزيد
النعني ذلك الوقت وعباروت آخره فصار هذا الحادث موجودا فزيد كاشخاص المركبات العنصرية وثانيا ان القديم بالذات نفس
مطلقا من القديم بالزمان لا اجتماعا في الوجوب تعالى وتعارض الثاني عن الاول في الفلك عدم تعارض الاول عن الثاني
فلما بالقديم بالزمان اعلم من حين الحادث بالذات لتصادقها على الفلك وتعارض الاول عن الثاني في الوجوب تعالى
وتعارض الثاني عن الاول في شخاص المركبات العنصرية والحادث بالذات اعلم مطلقا من الحادث بالزمان لتصادقها على
اشخاص المركبات العنصرية وتعارض الاول عن الثاني في الفلك عدم تعارض الثاني عن الاول قطعا وطبقا في متباينة وهي
القديم بالذات مع الحادث بالذات ومع الحادث بالزمان والقديم بالزمان مع الحادث بالزمان وثالثا ان الزمان عند
قديم الزمان بان ليس سبوقا لعدم وقالوا في اثبات قدم الزمان لولم يكن قديما بالزمان بل كان سبوقا لعدم كان
لعدم قبلية ولو حرمه بعدية وهذه القبليته قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زانية اما المعصري فلان
القبليته معقة لعدم السابق والبعدية معقة للوجود اللاحق ولو اجمع القبليته والبعدية اجمع الوجود وعدمه ولا شبهة في استحالة
والا الكبرى فظاهره فالنتيجة ان هذا القبليته زانية اي يجب الزمان فلو لم يكن قبل الزمان زمان ههنا وهذا التعديل
ما قال العلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمية حيث لا يتحرر به وبالمجمله عدم الزمان المستحيل لودق يستلزم
محالا آخره هو وجوده محال عدمه فقدره والى شئت الاطلاع على النقوض الواردة على دليل قدم الزمان فابرج الى ميسر

المراد
استدلال
جواب
فان كان

وذلك
جواز استدلال
محال كالحال
ذالغ كذا
قالوا في اثبات
قدم الزمان
ان عدمه
يستلزم
وجوده

قال الشيخ الرئيس اباعلى بن عبد الله بن سينا قال في الشك

ان ارتفاع المقتضين يستلزم اجتماعهما وبما ان بقيا من الغرض الاول من الشكل الاول هو ان كلما تحقق ارتفاع المقتضين

قوله وقال الخ مثال آخر لجزء استلزام محال محالاً وتوضيح ان الشيخ الرئيس اباعلى بن عبد الله بن سينا قال في الشك
ان ارتفاع المقتضين يستلزم اجتماعهما وبما ان بقيا من الغرض الاول من الشكل الاول هو ان كلما تحقق ارتفاع المقتضين
كما لا كاتب وللا كاتب ارتفاع احد هما وكلما ارتفع احد هما تحقق الآخر اذا ارتفاع الشيء يستلزم تحقق مقتضيه فكما تحقق ارتفاع
المقتضين تحقق الآخر كلما تحقق ارتفاع المقتضين لارتفاع الآخر كلما ارتفع احد هما فكما تحقق ارتفاع المقتضين
تحقق احدهما فنودي المقتضين كلما تحقق ارتفاع المقتضين تحقق اجتماع المقتضين وهذا هو المطلوب وقد اوردته سلطانه الى ان
برهان العالمين مورد رحمة الرب الحق المحقق العارف الحق نور الله مرقده في شرح سلم العلوم بما هو متجاوز ان اردني في الكلام
في القياس من جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم كما سوشان الكلية الشرطية ومنها تقدير تحقق ارتفاع المقتضين فلا
لنا صدقها لان تحقق ثباني الارتفاع ثباني اللزوم فيها وان اردنيها ما سوى ذلك التقدير لا يكون كلية ولكنها شرط
الامتناع فاني الان لا مندبر قوله لا يقال الخ هذا الحق على جواب التوالت من غير صدق عكس مقتضيه لغيره اذ اذا كان
شيء يستلزم المدعي والمقتضيه فيجتمع لزوم المدعي مع عدم لزوم وهو متحقق بل يلزم منها لان لا ماسلم على مقتضيه واما صلبه
ان ارتفاع المقتضين يستلزم عدم ثبوت شيء من الاشياء لثبوت المدعي وقد سلم في الشرطية وهو قوله كلما لم يكن المدعي ثابتاً كان مقتضيه ثابتاً
واما صلبه يستلزم عدم ثبوت المدعي لثبوت مقتضيه على جميع التفاريد من جميع تفاريد عدم ثبوت المدعي عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء يستلزم ثبوت المدعي كما هو مقتضى العكس لثبوت مقتضيه كما هو مقتضى العكس
ومن الصعوبات ان لزوم المقتض ليس بلزوم المدعي فاجتمع لزوم المدعي وعدم لزوم وهو المطلوب من هذا التوضيح فذلك
ان قوله فيجتمع لزوم الخ جواب لقوله اذا كان الخ وقوله وبين الخ جملة متفرقة من الاشياء والجزء من قوله لا لا يقول الخ
جواب للمنع حاصله لان لا يلزم منها تناقض لان التناقض انما هو بين لزوم المدعي وطلب لزوم وهو لا يلزم منها
وانما يلزم من لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي
المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي وطلب لزوم المدعي
فاني الاخر ولا تناقض بين المقتضين اذ من شرط التناقض الاختلاف في اللفظ فتدبر قوله في ردوا المقام الخ تمام
استلزام المحال محالاً قوله خبايا جميعه بتقدير الخ المعجزة على عالم الوجوده ثم بعد ما اوردتم ان مقتضى صوت
ومنى قوله اذكرت اى في الجواب الثاني من مباحث تمة الشرطيات ومحال ما ذكره هناك ان منهم من انكر استلزام المحال
محالاً عما سنده لانه لا يلزم من علته وهو متحقق في الحالات ومنهم من جوب استلزام المحال محالاً سلقاً عليه شيخ
الرئيس منهم من علم ان المحال يستلزم محالاً آخر اذا كان اللازم جزئياً للزوم كقولنا اذا كان زيد عالماً كان ناهماً وذا الزعم
محكم وعوى بلا دليل فان حقيقة اللزوم متناع الانكسار بين شيئين سوا كان احدهما جازماً للآخر ولا وجه من علم ان استلزام
المحال محالاً ثابت اذا كان بين العالمين علته وهذا القول هو الاشهر بين المنطقيين ومنهم من قال انه لا يلزم العقل استلزام
المحال محالاً سوا كان بينهما علاقة اولاً اذ لا يقدر العقل على تعيين العلاقة بين الحالات فمحتمل ان العقل يستلزم المحال محالاً لاجرم
فيه وان شئت لتفصيل فارجع الى شرح الا عالم رحمه الله علم انه لما اخبر الكلام الى هذا المقام فنقول ان لفظة
تجزيرين ولها جوابات اما التفسير الاول فهو ما مر واما التفسير الآخر فانه يقال ان المدعي ثابت لان عدم ثبوت المدعي على جميع
تفاريده وقوة يستلزم لثبوت المدعي لثبوت مقتضيه المدعي على جميع تفاريد عدم ثبوت المدعي يستلزم لثبوت شيء من
الاشياء فيصدق قولنا كلما لم يثبت المدعي ثبت شيء من الاشياء وهذا القول يستلزم صدق عكس مقتضيه وهو قوله كلما
ثبت شيء من الاشياء ثبت المدعي وهو اصل غلطان هذا الغلط في لزوم الطلوع من قوله كلما لم يثبت المدعي ثبت شيء من

والاستلزام الى بطلان عدم ثبوت المدعى فيلزم من هذا البطلان ثبوت المدعى وبطلان المطلوب واما الجوابات عن التغير
الاول فمن وجهين منها اوردوه العناد المبكّن في الحقيقة الوثيقة تجالفاً على احمد على السند بل روح ونفخ العناد بانه
من غير مائة وقد عجزوا ان ذلك التغير واه لا يطبق على قانون العقول فان كذب عكس النقيض انما يستلزم كذب
الاصل وهو بهذا النتيجة وكذب النتيجة بالاستلزام الا لكذب مقتضية من مقتضى القياس او لعل مقتضى النتيجة لا يقتضي
من الضعيفي بمقصوده فاللازم من كذب النتيجة عكس مقتضاها هو انما انتقاض قاعدة العكاس للوجبة الكلية المتصلة
اللزومية كمنها العكس النقيض او انتقاض قاعدة استنتاج المجهولين الكليتين المتصلتين للزومتين على هيئة الشكل الاول
موجب كونه متصلة لزومية مع صدق المقدمتين وجماع شرط الاستنتاج او قسماً ومقتضية من مقتضى القياس او قسماً
هيئة القياس لا فساد الجزم الاول الى مقدم من الضعيفي او لا اثر لكذب المقدم الاول التالي في كذب الشرطية ولا في كذب
القياس فلا يلزم بطلان عدم ثبوت المدعى فلا يعيد المعاملة لاثبات شيء من الدعاوى فضلاً عن ان تكون واردة على
اثبات جميع الدعاوى وقيداً للنتيجة لازمة للقياس وفساد اللازم يستلزم فساد اللازم قطعاً سواء كان الفساد في هيئة الجزم
او فيما يتوقف الملزم عليه من اجزائه الاولية او الثانوية ولكن لما عكس القياس وجهين في الملزم اعني القياس بالاموال المتكثرة
في الجواب بدلالة البرهان وشهادة الكوحدات فمكناً للزوم الفساد في القياس بقسماً ومقدم مغايرة لعدم السبل الى احتمال
آخر فاستقام التغير الاول الا انه يبقى عدم المطابقة على قانون العقول ومنها انما الاستلزام ان القضية التي يكون تأييدها
المفترقات اشكالية تنكس لعكس النقيض عليه مدار المعالفة فالى تغير ما ومنها ان النتيجة الحاصلة من النتيجة المتينة الفاتية و
الاتفاقيات لا تنكس لعكس النقيض فلا عكس لها وفيه انه لا يستلزم صدق مقتضى القياس للزوم كلف يكن القول
بكون النتيجة الفاتية ومنها ما اوردوه استناداً الى ممكن العلم الخفى والجلي روح ما توهمه انما الاستلزام ان الشرطية التي هي
نتيجة تنكس لعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثباتاً كان المدعى ثباتاً لان النقيض مقدم النتيجة اعني
قولنا كلما لم يكن المدعى ثباتاً ليس قولنا المدعى ثابت حتى يتقرر ذلك العكس بل يقتضيه روح حقيقة فاذن ينكس النتيجة
قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثباتاً لم يكن المدعى ليس ثابت ولا ريب ان هذا العكس بالاستلزام ثبوت المدعى حتى
يتقرر تغير المعالفة فان قلت ان معنى المستلزم لاثبات فيلزم ثبوت المدعى قطعاً فالمفترقين الموقلت هذا
الاستلزام اذا كان المقدم مكناً مسلماً واما اذا كان المقدم محالاً فمخروجه منها ان ثبوت الشيء اى المدعى على مقتضى لغيره
كما يلزم من عكس النقيض ليس مجال انما المحال جماعة ثبوت الشيء لنفسه في الواقع ولا يلزم هذا من النقيض فان
الثبوت في الواقع والنفي بحسب الغرض بالجملة اللازم ليس لمجال والمحال ليس بلازم منها ما اوردوه الحق في السند على
رحمة الله بالاستلزام مغري المعالفة وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثباتاً كان مقتضاه ثباتاً فان ثباتاً لم يكن ثباتاً
شيء من الاشياء وعلى هذا التقدير لا يكون النقيض المدعى ثباتاً اذ النقيض ايضا شيء من الاشياء فكيف يصدر الضعيف
كلية ولما لو ادعى الجزئية فصدقها مسلم الا انما لا يقيد منه فلان النتيجة ليست الاخرية وهو قولنا قد يكون اذا لم يكن
المدعى ثباتاً كان شيء من الاشياء ثباتاً وجزئية الوجبة لا تنكس لعكس النقيض كما هو مشهور في كتبهم فلا يلزم الاستحالة
والعلة في حكم الجزئية لانها مشاهيرتان واخر من عليهما قد ادمتا خربن روح وجهين الاول ان هذا جواب منع للمقدمة المتمة
عندهم على تسليم المعالفة فغيره ابطال ما رواه الثاني ان المعنى في الكلمة التقادير الكلمة الاجتماع مع المقدم كما
هو مصرح في كلام الشيخ الرئيس وغيره وقد يهرم ثبوت شيء من الاشياء ومحال الاجتماع مع المقدم فلا يضر عدم
المقدم التالي على هذا التقدير ولا يرب عليك اني لا يهين على قبل اني انا المحال فبان دعوى كونها بالصحة

سند

سند

سند

سند

سند

لا يلزم من عدم ثبوت المدعى بطلان المطلوب

[illegible]

جملہ	لا یزید	لا یزید
۱۵۱	احد	احد
۲۰	الحکم	الحکم
۲۱	لقت	لقت
۲۲	فیرج	فیرج

و اما راجع سے
 - الم - ایدم بعد
 ۵۶ ۳ انقبض انقبض

بر آخر صفحہ ۵۴ بعد تمام صفحہ
 اینقدر عبارت از غفلت اہل مطہ
 متروک شدہ لہذا اینجا مستحب
 یعنی قولن کما لم یکن فی سن یا
 تا بتا کان لکد ثابتا لازم کدینا
 الاصل ہوتون کما ثبتا لکد
 ثبت فی سن یا شیار اوسن
 تقادیر فربوت لکد حسین الخیرم
 فی مکمل بعض النقیحہ ص

۱۲	الصغر الصغر	۱۳	۵۶
۱۸	حشون حشون	۱۹	۵۷
۱۹	اللیف الکیف	۲۰	۵۸
۲۰	اودن اودن	۲۱	۵۹
۲۲	للازوم للازوم	۲۳	۶۰
۲۳	الزغم الزغم	۲۴	۶۱
۳۱	الطرس لکسر	۳۲	۶۲
۱۶	یکون یکون	۱۷	۶۳
۱۷	مقدم مقدم	۱۸	۶۴
۲۰	المشع المشع	۲۱	۶۵
۲۳	المزق المزق	۲۴	۶۶
۲۶	لیت لا یکن	۲۷	۶۷
۱	بلا یبتد بلا یبتد	۲	۶۸
۵	المقا المقا	۶	۶۹
۶	مقی مقی	۷	۷۰
۶	الرمم الرمم	۷	۷۱
۱۲	لکوننا لکوننا	۱۳	۷۲
۱۷	ربیع الربیع	۱۸	۷۳

صحبت نامہ سہال معالطہ
 بر حوائج

۲۵	السد	۲۶	۵۱
۲۷	صحنہ	۲۸	۵۲
۲۹	مبتدأ مبتدأ	۳۰	۵۳
۳۱	لکوننا لکوننا	۳۲	۵۴
۳۳	صدقا صدقا	۳۴	۵۵
۳۵	فصلت فصل	۳۶	۵۶
۳۷	اوسن اوسن	۳۸	۵۷
۳۹	لشکل لشکل	۴۰	۵۸
۴۱	تشکل تشکل	۴۲	۵۹
۴۳	صدق صدق	۴۴	۶۰
۴۵	للازم للازم	۴۶	۶۱
۴۷	لنشأ لنشأ	۴۸	۶۲
۵۱	الی علی	۵۲	۶۳
۵۳	لم یکن لم یکن	۵۴	۶۴
۵۵	میون لا ییون	۵۶	۶۵
۵۷	فی کل کل	۵۸	۶۶
۶۰	اہل اہل	۶۱	۶۷

۳۹	۳۹	۳۹	۳۹
۴۰	۴۰	۴۰	۴۰
۴۱	۴۱	۴۱	۴۱
۴۲	۴۲	۴۲	۴۲
۴۳	۴۳	۴۳	۴۳
۴۴	۴۴	۴۴	۴۴
۴۵	۴۵	۴۵	۴۵
۴۶	۴۶	۴۶	۴۶
۴۷	۴۷	۴۷	۴۷
۴۸	۴۸	۴۸	۴۸
۴۹	۴۹	۴۹	۴۹
۵۰	۵۰	۵۰	۵۰
۵۱	۵۱	۵۱	۵۱
۵۲	۵۲	۵۲	۵۲
۵۳	۵۳	۵۳	۵۳
۵۴	۵۴	۵۴	۵۴
۵۵	۵۵	۵۵	۵۵
۵۶	۵۶	۵۶	۵۶
۵۷	۵۷	۵۷	۵۷
۵۸	۵۸	۵۸	۵۸
۵۹	۵۹	۵۹	۵۹
۶۰	۶۰	۶۰	۶۰
۶۱	۶۱	۶۱	۶۱
۶۲	۶۲	۶۲	۶۲
۶۳	۶۳	۶۳	۶۳
۶۴	۶۴	۶۴	۶۴
۶۵	۶۵	۶۵	۶۵
۶۶	۶۶	۶۶	۶۶
۶۷	۶۷	۶۷	۶۷
۶۸	۶۸	۶۸	۶۸
۶۹	۶۹	۶۹	۶۹
۷۰	۷۰	۷۰	۷۰

